بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية

(دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي السوداني – البنك الإسلامي السوداني)

دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب

إشراقة مهدي محمد عدلان

إشراف البروفسير :

عبدالماجد عبدالله حسن أحد

أستاذ المحاسبة – كلية العلوم الإدارية

جامعة أم درمان الإسلامية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله سبحانه وتعالى:

﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذلّ وَكَبّرْهُ تَكْبِيرًا﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراءالآية ١١)

الإهـــــــداء

إلـــــــــى: من منحتني الأمل والتفاؤل إلى مقلة عيني التي أبصر بها إلى نور الأمل الذي أقتاد به في حياتي إلى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ألي من أدعو الله أن يمتعها بدوام الصحة والعافية إلى أغلى الحبايب

أمي العزيزة

إلـــــــــــى : من نذر عمره في أداء رسالة صنعها من أوراق الصبر وطرزها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل ، رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء ،...إلى من حصد الأشواك عن دربي ليسهد لي طريق العلم إلى من علمني الصبر إلى من أفتقده عند مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه إلى القلب الكبير

والـدي الـعزيـز

إلـــــــــــى : من كانت هدية من الله فكانت أغلي الهدايا...'إلى من جعلت حياتي رونقا تـسـابـيـح يـاسرعبـد الـقـادر

إلـي : الظلال الوارفة التي غمرتني بكل معاني الحب والعطاء... إلى من يتربعوا على عرش المحبة في قلبي إلى من يتمنون لي التوفيق من أعماق قلوبهم

إخوتـي وأخواتـي وأزواجهم وأبـنـائـهم

إلـــــــــــى : التي كانت حديقة أزهاري إذا مللت وقيثارة أحزاني إذا حزنت فكانت نعم السلوى فلها حبي وتقديري

عـاتـكـة عـثـمـان الـعطا أحمد

إلـــــــــــى :من علموني التحديف في بحور العلم والمعرفة وجعلوا أنفسهم سلماً يرتقي عليه كل من أراد أن يتزود بنور العلم والمعرفة.

أســـــاتـذتـي

إلـــــــــــى :الذى ما زال يدفعني إلى الإرتقاء في درجات العلم والمعرفة

عمـي عـمـرمـحـمـد عـدلان

إلـــــــــــى : الذين جمعتني بهم الأيام فكانوا خير سند

زمـلائـي وزمـيـلاتـي وأهـلـي وعشيـرتـي

أهدي هذا الجهد

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات **والصلاة** والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.الشكر من قبل ومن بعد لله سبحانه وتعالي الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع .

, انطلاقا من مبدأ العرفان بالجميل، فإنه ليسرني ي ج صدري أن أتقدم بالش ر إلى جامعتي الحبيبة **ج معة شندي** كلية لدراسات اعيا وكلية ا قتصاد والتجارة وإدارة الأعمال ، ممثلة بعميدها **الدكتور إيهاب عبدالله عباس** ، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومسانده مكنتني ن المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية. وأخص بالشكر والامتنان أستاذي، ومشرفي **البروفسير:عبدالماجد عبدالله حسن أحمد** لذي مدني من منابع علمه بالكثير، وما تو نى يوما عن مد د المساعدة لي في جميع المجالات و. مدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري أسأل الله على العظيم أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يمتعه بدوام الصحة والعافية ، أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم إمتناني للأخ الأستاذ الجليل **محمد الحس ن الطيب المجذوب** و لأخ الغالي **طارق مهدي محمد عدلان** والعم الجليل **عمر محمد عدلان** ، أتقدم بالشكر الوفير والتقدير الكبير للأخت الدكتورة **عاتكة عثمان العطا أحمد** و لأخ **الدكتور:التجاني الطاهر عبدالقادر** كما أتقدم بالشكر والتقديرللزملاء والزميلات بقسم المحاسبية لمعاونتهم لي وتقديم آرائهم القيمة وعلى رأسهم **الدكتور:حسين محمدالطاهروالدكتور:مهند جعفر حسن** وأخص بالشكر الأخت: **فاطمة ادم سعيد** والأخت **هدي عامر** لما قدموه من خدمة تطلبتها الدراسة. وكذلك أخص بالشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات اعيا وأكاديمية السودان للعلوم المصرفية وجامعة النيلين وموظفي دار الوثائق القومية وموظفي بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني الذين صبر و من اجل تقديم البيانات. كما لايفوتني أن أخص بالثناء والتقدير كل من أسهم برايه في تحكيم الإستبانة، في الختام أتقدم بخالص شكري وتقديري وعرفاني لكل من ساهم ونصح وأرشد من أجل إخراج هذه الدراسة إلى النور راجياً من الله أن يجزي كل من ذكرت خير الجزاء.

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله

قائمة المحتويات

عنوان الموضوع رقم الصفحة	
الاستهلال	أ

الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ط
قائمة الملاحق	ي
المستخلص	ك
Abstract	م
الد ـــــــــــــ دمة	
أولاً:الإطار المنهجي	٢
ثانياً:الدراسات السابقة	8
الفصل ا ول **الإطار النظري للإفصاح المحاسبي**	
المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	3
المبحث الثاني: فروض وخصائص الإفصاح المحاسبي	٤٥
المبحث الثالث: وسائل وأساليب الإفصاح المحاسبي	٥٨
الفصل الثاني **الإطار النظري لحوكمة الشركات**	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف حوكمة الشركات	٧٢
المبحث الثاني: آليات ومعايير حوكمة الشركات	٨٥
المبحث الثالث: الفعالية وف الية حوكمة الشركات كنظام للرقابة	٩٨
الفصل الثالث **دراسة المـــــــــيدانية**	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن البنوك عينة الدراسة	1 2
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	١٢٢
المبحث الثالث: تحليل ا بيانات و ختبار الفرضيات	١٦٩

الخاتمة	
أولاً:النتائج	١٨٤
ثانياً:التوصيات	١٨٧
المصادر والمراجع	١٩٠
الملاحـــــق	٢٠٩

قائمة لجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١-3-1)	الأهمية النسبية لطرق ومتطلبات الإفصاح المحاسبي	٦٥
٢)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	128

٢٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	١٢٩
٣٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	١٣٠
٣١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	١٣١
٣٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	١٣٢
٣٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبره	١٣٣
٣٤	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى	١٣٤
٣٥	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	١٣٥
٣٥	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	١٣٥
٣٦	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	١٣٦
٣٧	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	١٣٧
٣٧	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	١٣٧
٣٨	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	١٣٨
٣٩	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	١٣٩
٣٩	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	١٣٩
٤٠	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	١٤٠
٤١	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	١٤١
٤١	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	١٤١
٤٢	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	١٤٢
٤٣	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	١٤٣
٤٣	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	١٤٣
٤٤	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	١٤٤
رقم الجدول	**عنوان الجدول**	**رقم الصفحة**
٤٥	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	١٤٥
٤٥	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	١٤٥
٤٦	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر	١٤٦
٤٧	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرون	١٤٧

٧	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبار ا حادية والعشرون ١٤٧
٨	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة الثانيةوالعشرون ١٤٨
٩	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالثالثة والعشرون ١٤٩
٠	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالرابعة والعشرون ١٥٠
١	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالخامسة والعشرون ١٥٠
٢	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالسادسة والعشرون ١٥١
٣	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالسابعة والعشرون ١٥٢
٤	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالثامنة والعشرون ١٥٣
٥	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة التاسعة والعشرون ١٥٣
٦	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن ا عبارةا لثلاثون ١٥٤
٧	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة ا حادية والثلاثون ١٥٥
٨	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة الثاني والثلاثون ١٥٥
٩	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة الثالثة والثلاثون ١٥٦
٠	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارة الرابعة والثلاثون ١٥٧
١	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسا عن ا عبارةالخامسة والثلاثون ١٥٧
٢	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن ا عبارةالسادسة والثلاثون ١٥٨
٣	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن ا عبارةالسابعة والثلاثون ١٥٩
٤	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن ا عبارةالثامنة والثلاثون ١٦٠
٥	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن ا عبارةالتاسعة والثلاثون ١٦٠
٦	)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارةالاربعون ١٦١
٧	)	نتائج إتجاه الفرضية الأولي ١٦٢
رقم الجدول		**عنوان الجدول** **رقم الصفحة**
٨	)	نتائج إتجاه الفرضية ا ثا ة ١٦٤
٩	)	نتائج إتجاه الفرضية ا ثا ة ١٦٦
٠	)	تائج إتجاه الفرضية الرابعة ١٦٨
١	)	نتائج اختبار مربع كأي ء عبارات الفرضية الأولي ١٧١

٢	) ٢	نتائج اختبار مربع كأي ـ عبارات الفرضية الثانية ١٧٤
٣	) ٢	نتائج اختبار مربع كأي ـ عبارات الفرضية الثالثة ١٧٧
٤	) ٢	نتائج اختبار مربع كأي ـ عبارات الفرضية الرابعة ١٨٠

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-3-!)	العناصر الأساسية لحوكمة الشركات	101
) ٢	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	128
) ٢	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	129

٠)	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	130
٠)	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	131
٠)	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	132
٠)	شكل بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبر ة	133

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
	الاستبانة	٠٩
	محكمو الاستبانة	١٥

	الهيكل النظيم لبنك فيصل الإسلامي السوداني	١٦
	الهيكل النظيم للبنك الإسلامي السوداني	١٧

ملخص

تناولت هذه الدراسة أثرالإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية ، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإفصاح المحاسبي يعيق التطبيق الفعال للحوكمة في البنوك السودانية ، وعدم وجود نظام حوكمة جيد يؤدي إلى زيادة مخاطر التعثر المالي، وكذلك فإن ضعف نظام الرقابة في إطار حوكمة الشركات يخلق

مناخاً غير مناسب يعيق المسئولين داخل الشركة في القيام بمسئولياتهم والتي بدورها تمثل عائق لتطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودا يـ .

وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع الحوكمة وإبراز أهمية تطبيقها في البنوك السودا ية ومدى الحاجة يها، ومعرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودا ية ومدى التزام البنوك بالإفصاح عن آليات الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفـ ال لحوكمة الشركات .

الفرضية الثانية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام حوكمة جيد ، مخاطر التعثر المالي.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة و يم أسهم الشركات في الأسواق المالية.

الفرضية الرابعة هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلـ ة.

واتبعت الدراسة مجموعة من المناهج البحثية منها المنهج الاستنباطي في تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي في تتبع المشكلة بالإضافة للمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي في اخذ ار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة والتي جمعت عن طريق الاستبانة.

وبناءً على اختبار الفروض خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل من أهمها:

أن الإفصاح عن التطبيق الفـ ال لحوكمة شركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القـوائم المالية، كما أن تطبيق مفاهيم حـوكمة الشركات يـؤدي إلى إنشاء نظـ م للتقارير والرقابة لمواجهة المخاطر المحتملة، وأيضاً فإن الالتزام بمعايير الحـوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيمة الـ سهم في الأسواق الماليـ .

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات من ضمنها: إلزام البنوك والشركات بالإفصاح عن المعلومات المالية وأية معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم، وكيفية إدارتها داخل الشركة وتقليل المخاطر التي يتعرضون لـ ا نتيجة سوء الإدارة. وكذلك إصدار دليل معايير حوكمة الشركات وإلزام الشركات السودانية

والبنوك ومكاتب المراجعة للعمل بها. وأيضاً تنمية وعي وإدراك القائمين على الشركات بأهمية الحوكمة لشركاتهم وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

Abstract

This study handled the effect of the accounting disclosure on efficient application of corporate governance in Sudanese Banks. The problem of the study is that the absence of accounting declaration hinders corporate governance application in Sudanese Banks and that

leads to the risks of financial insolvency. The weakness of control system in companies hurdles implementation of assignments. The study aimed at showing the importance and the need and the effect of corporate governance in public companies.

To achieve the objectives the study stated the following hypotheses:

1. There is a relation of statistical significance between accounting declaration and the efficient application of corporate governance.
2. There is a relation of statistical significance between theapplicationAgood corporate governance system andfinancial insolvency.
3. There is a relation of statistical significance between the application of corporate governance standards and companies' shares prices.
4. There is a relation of statistical significance between corporate governance and the internal controlling in companies.

The study adopted the deductive, inductive, historical and analytical methods.

The researcher verified the hypotheses through the questionnaire. Of the results of the study:

1. The declaration of efficient of corporate governance in companies makes the investors trust the company's financial statements.
2. The application of corporate governance concepts gives a system of reports and controlling that can face probable risks.
3. Keeping to corporate governance standards can contribute in raising the value of companies' shares

Of the recommendations of the study:

1. Banks and companies should declare their financial information to ensure shares holders.
2. Issuing a booklet of companies' corporate governance standards and enforce them on banks, companies and auditing firms.
3. Emphasizing the importance of companies' corporate governance through conferences and meetings.

المقـــ . ـــدمة

أولاً: ا طار المنـهجي

ثاني : الد ـــــات السابقة

أولاً:الإطار المنـهجي:

تمـهيد:

إزداد ا هتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من

معلومات، حيث لاتملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، وتأكيدا على أهمية الأفصاح من قبل أصحاب الفكر والإختصاص من أكادميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، حيث يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسة أو الشركة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني، ويؤدي الإفصاح دوراً مهماً في نظرية المحاسبة أو في الممارسات المحاسبية، حيث يقوم بتوفير المعلومات الضرورية بدون لبس أو تضليل للمستخدمين المختلفين من أصحاب المصالح المتعارضة بما يساعدهم على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية تقييماً صحيحاً، كما يعمل على زيادة الثقة بين المستثمرين في السوق المالي من خلال إتاحة المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستثمرين بصورة متساوية بما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

أخذ مصطلح حوكمة الشركات Corporate Governance في الإنتشار على الساحة الدولية، وهو المصطلح الذي إتفق على ترجمته إلى "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " أو"حوكمة الشركات".وتطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات كلها، خاصة في أعقاب الإنهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى الإنهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، وقد أثبتت هذه الأحداث أن إنعدام حوكمة الشركات يسهل للقائمين على الشركة من الداخل الإستيلاء على أموال الشركة على حساب المساهمين والموردين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين، ومما لاشك فيه أنه في ظل العولمة الاقتصادية الحالية فإن الشركات التي تعدم فيها أو يضعف تطبيق مفهوم حوكمة الشركات تكون أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية.

الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات يساعد على نزاهة المعاملات المالية ومراعاة حقوق ومصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح ودعم ثقة

المستثمرين في مصداقية القوائم المالية، والإفصاح عن المعلومات المالية في ظل وجود حوكمة جيدة يعمل على تـ فيض تكلفة رأس المال للمؤسسات، ويعتيرتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعَّال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين. وكذلك الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات التي يقدمها المصرف ويدعم القدرة التنافس ة والإستمرارية للمصرف، و كلما تم تطبيق قواعد حوكمة الشركات أدى ذلك إلى رفع كفاءة الأداء المالي للمصرف، ونظراً لزيادة الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات الجيدة، فقد تعددت الأطراف المسؤولة عن تطبيقها ، ويحدد تطبيق آليات حوكمة الشركات الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة، المديرين، المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. فكما أنه يحدد قواعد إعداد إجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأ اء، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

وتناولت هذه الدراسة أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعّال لحوكمة الشرـ ت في البنوك السودانية دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني.

مشكلة الدراسـ :

تمثلت مشكلة الدراسة في ـ ن عدم الإفصاح المحاسبي يعيق التطبيق الفـ ال لحوكمة الشركات في البنوك السودنية التي تتطلبها الظروف الاقتصادية، مما يعود بالضرر علـ ى المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لزيادة م ـ اطر التعثر المالي كذلك فإن ضعف نظام الرقابة في إطا ـ وكمة الشركات يخلق مناخاً غير مناسب يعيق المسؤولين داخل الشركة في القـ ام بمسؤولياتهم والتي بدورها تمثل ـ ائق لتطبيق نظام الحوكمة في البنوك السودانية.

تساؤلات الدراسـ :

يمكن تلخيص مشكلة لدراسة في التساؤلات الآتية:

هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية ؟

- هل يوجد نظام حوكمة جيد في البنوك السودانية يؤدي ى الحد من مخاطر التعثر المالي؟

- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالية؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية في البنوك السودانية ؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من حيث :

أهمية الدور الذي تلعبه قواعد الحوكمة في استعادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في مصداقية ودقة ما تقدمه القوائم المالية من معلومات.

- أهمية الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات الهامة لشركات المساهمة العامة.

- حاجة شركات المساهمة العامة إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهم وتدعيم موقفها التنافسي في أسواق المال (المحلية والعالمية).

- الحاجة إلي زيادة الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية والعمل على خفض فجوة التوقعات لمراقبي الحسابات.

- أهمية الحوكمة الفعّالة في مساعدة المنشآت في زيادة تدفق الأموال وجذب الاستثمارات .

- أهمية الدراسة كونها مادة علمية تُثري مكتبة البحث العلمي .

أهداف الدراسة :

سعي الدراسة ى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الآتي:

معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية .

- التأكد من أن نظام حوكمة الشركات الجيد يقلل من مخاطر التعثر المالي في البنوك السودانية .

- لقاء الضوء على مدى تطبيق البنوك لمعايير الحوكمة وقيمة أسهمه في الأسواق المالية.

. توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات ونظام الرقابة الداخلية في البنوك السودانية .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على إختبار الفرضيات الآتية:

ه الك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعّال لحوكمة الشركات.

' هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المـ ي.

' هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالية.

. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والر ـ ابة الداخلية.

منهج الدراسة :

تم إتباع المناهج ا ٰتية في الدراسة :

المنهج الاستنباطي: تم استخد مه في صياغة مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات.

' المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدامه في الدراسة الميدانية لتحليل بيانات الدرا . .

' المنهج الاستقرائي لإختيار الفرضيات.

. المنهج التاريخي: وذلك لاستعراض الدراسات السابقة.

مصاد جمع البيانات:

مصادر أولية : تتمثل في الاستبيان.

مصادر ثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والمؤتمرات، والرسائل العلمية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الد راسة في الآتي:

الحدود المكانية: ولاية الخرطوم:(بنك فيصل الإسلامي – البنك الإسلامي السوداني)

الحدود الزمانية: العا ٢٠١٨ ' .

الحدود الموضوعية: الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

الحدود البشرية: الموظفين بالأقسام المختلفة في بنك فيصل الإسلامي السوداني والـ ك الإسلامي السوداني.

مصطلحات االدراسة:

الإفصاح المحاسبي:

هو الطريقة التي يتم بها تقديم كافة المعلومات الكمية والوصفية بعدالـــة ووضـــوح وشفافية إلى المستخدم الداخلي والخارجي عبر القوائم الماليـــة والملاحظـــات والهـــوامش والجداول المكملة مما يجعلها واضحة وغير مضللة وملاءمة لمستخدميْ القوائم المالية.

الإفصاح الكامل:

يعنى الإفصاح عن كافة المعلومات ا ـ لائمة ا تخاذ القرارات ـ دف إعطاء صورة صحيحة و ـ برة عن ا ـ ركز ا ـ ي للمشروع ونتيجة أ ـ اله مع مرا ـ اة مبدأ الأهمية النسبي .

الإفصاح العادل :

يشير إلى المساواة ي توفير المعلومات بحيث ي ب احتيا ات كافة الأطراف المعنية م المعلومات ، وهذا المس وى يتضمن هدفاً إيجابياً يتمثل ي جعل القوائم الما لية ومحتوياتها عادلة ومنصفة لكل الفئات .

حوكمة الشركات :

تعرف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس التي تح كم العلاقات بين إدارات المنظمات والأطراف المرتبط ة بالمنظمة من خلال التأكد من ا ستقلال الأ ثل للموارد الاقتصادية للمنظمة بهـ دف التحقيق المناسب لأهداف كل الأطراف المرتبطة بالمنظمة من مساهمين وعاملين وإدارة بالإضافة إلى الم وردين والدائنين والمجتمع والبيئة التي تمارس أنشطتها الاقتصادية من خلالها.

آليات حوكمة الشركات :

تعرف آليات حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الوسائل التي يتم تقييمها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مص لح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك مما يؤدي إلى التو ازن بين مصالح . ميع الأعضاء.

الفعَّالية:

هي مدى تحقيق المنشأة للأهداف المسطرة، طبقاً لمعايير يتم تحديدها مسبقاً، ويمكن وصف المنشأة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها منشأة فعَّالة. ونجد أن الفعَّالية ي اس غلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، أي أنها تختص ببلوغ النتـــائج، بينما ترتبط الكفاءة بالوسيلة التي اتبعت في الوصول إلى هذه النتائج .

نظام الأسويفت:

وهو نظام يمكن تبادل البيانات المالية بين البنوك في العالم بحيث يسهل عما ة الحوالات بين المصارف وحوالات الزبائن وشراء وبيع العملات والاستثمار والودائع وتحصيل البورصة والصكوك.

هيكل الدراسة :

تكون هذا لدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، ويتناول الفصل الأول ا' طار النظري للإفصاح المحاسبي ن خلال ثلاثة مباحث، حيث م في المبحث الأو ستعراض مفهوم وأهم ة وأهداف الإفصاح المحاسبي، بينما تناول المبحث الثاني فروض وخصائص الإفصاح المحاسبي خصص المبحث الثالث وسائل وأساليب الإفصاح المحاسبي .

أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان الإطار النظري لحوكمة الشركات د ث تم في المبحث الأول تناول مفهوم وأهمية و هداف حوكمة الشركات بينما تعرض المبحث الثاني ا ليات ومعايير حوكمة الشركات، وتناول المبحث الثالث الفعّالية وف الية حوكمة الشر كات كنظام للرقابة.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الميدانية بالتطبيق على بنك فصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني، تناول المبحث الأول منه نبذة تعريفية عن البن ك محل الدراسة، والمبحث الثاني تناول إجراءات الدراسة الميدانية، واستعرض المبحث الثالث ما تم من تحليل البيانات و ختبار الفرضيات.

أما الخاتمة فقد خصصت لعرض ا نتائج و توصيات . ومن ثـــمّ قائمـــة المصـــادروالمراجع وأخيراً الملاحق الخاصة بالدراسة .

ثانياً الدراسات السابقة :

فيما يلي استعراض مجموعة من الدراسات التى تتعلق بأحد أو بعض محاور موضوع هذا البحث، وذلك حسب التسلسل التاريخى وهي:

) دراسة : عبد الناصر ٢٠٠٣م :

تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم توفر شفافية المعلومات بشأن الاجراءات الادارية والمالية المتصلة بالشركة. وهدفت الدراسة الي تحليل دور الافصاح المحاسبي في تحقيق التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات في مصر وذلك من خلال التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تط يقها، الجهود والتجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات ومدي توفر مبادئ الشركات في قطاع الاعمال المصري. وتكمن أهمية الدراسة في تقديم تصورات وحلول لكيفية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مصر. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج تؤيد أهمية الافصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الاسواق العالمية بشكل عام والاسواق العربية والمصرية بشكل خاص، تحقق معظم مبادئ حوكمة الشركات في مصر ضمن مجموعة من الانظمة والقوانيين. وأوصت الدراسة باتخاذ الاجراءات المناسبة لتدعيم الممارسات الجيدة في سوق الاوراق المالية المصري بالاتساق مع المعايير والقواعد العالمية والزام الشركات بتقديم تقارير مالية ربع سنوية وتشكل فريق عمل لتطوير عدد من التشريعات المرتبطة لحوكمة الشركات .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور الإفصاح المحاس ي في التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

) دراسة الصديق ٢٠٠٥م :

تمثلت مشكلة الدراسة في ضرورة إيجاد الطرق الـ ملية لجمع المعلومات الدقيقة التي تمكن مفتش التقرير من الوصول إلى الوعاء ضريبي السليم وذلك باستخدام مخرجات الإفصاح المحاسبي. ، هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه ومستوياته المختلفة وأهمية المعلومات لمستخد ي القوائم المالية وتوضيح الفرق بين الضريبة والوعاء الضريبي وإبراز أثر التقدير الجزائى بالنسبة للمول و يوان الضرائب. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن ضعف نوعية المعلومات التى يتم الإفصاح عنها

() عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، جامعة القاهرة، بني سويف، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني، ٢٠٠٣م.

() الصديق محمد اسحق محمد، دور الإفصاح المحاسبي في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة الدخل من أرباح الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠٠٥م.

يضلل تقدير ضريبة أرباح الأعمال، الأسس العلمية لمحاسبة الضريبة والتطور التشريعي الضريبي والإحتفاظ بالدفاتر المنظمة يساعد على الوصول إلى الرقم العادل لضريبة أرباح الأعمال. وأوصت الدراسة بإلزام الممولين ومعديْ القوائم المالية والإقرارات الضريبية بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي وإلزام الممولين بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة وضرورة تطوير المعرفة بأسس المحاسبة الضريبية.

يتضح إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور الإفصاح المحاسبي في تحديدالوعاء الضريبي لضريبة الدخل من أرباح الأعمال وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢) دراسة : ظاهر ٢٠٠٥م[1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية حدوث انهيار شركة أنرون للطاقة وشركة أرثر أندرسون للمراجعة وهل استطاعت الشركات الامريكية من تطبيق التشريع الجديد (حوكمة الشركات وماهي العقاب التي توجهها في ظل تطبيقه) وهدفت الدراسة الي معرفة الاسباب التي ادت الى انهيار كل من شركة أنرون للطاقة وشركة وشركة أرثر أندرسون للتدقيق وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن مشكلة انهيار أنرون للطاقة وأرثر أندرسون للتدقيق لا تتعلق بمعايير محاسبية او معايير التدقيق لمعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر ي أخلاقيات المهنة ذاتها ، وان الحوكمة بمفهومها الحديث صعبة التطبيق على ارض الواقع ي بيئة الشركات الامريكية .

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على اسباب انهيار بعض الشركات الامريكية وكيفية تـ نب الانهيارات بالتطبيق السليم للحوكمة بينما ركزتالدر سة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

() ظاهر شاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، القاهرة: المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخل في إطار حوكمة الشركات، ٢٠٠٥م.

) دراسة محمد ٢٠٠٥م :

تمثلت مشكلة الدراسة في استخدام مشكلة الوكالة بين المـــلاك والمديرين كخلفية نظرية لموضوع حوكمة الشركات، تكمن اهمية الدراسة من اهمية موضوع حوكمة الشركات لانتشاره فى جميع دول العالم، وهدفت الدراسة الي تناول الجوانب النظرية لموضوع حوكمة الشركات من منظور الوكالة مع التركيز على تاثير بعض اليات الحوكمة على اداء الشركات واجراء دراسة تطبيقية لاختبار تاثير بعض اليات حوكمة الشركات على اداء الشركات المصرية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: وجود كبار الملاك الذين لهم تاثير ايجابي على الاداء، تقلد شخص واحد منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الاول له اثر سلبي على الاداء، وأوصت الدراسة بالاسراع في تطبيق معايير حوكمة الشركات التي تم وضعها في مصر ٢٠٠٥ م، وتفعيل دور مركز المديرين المصري، وان لا يقتصر على الشركات المسجلة في سوق الاوراق المالية .

يلاحظ أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على تاثير بعض اليات حوكمة الشركات على الأداء بينما ركزت الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

) دراسة أشرف ٢٠٠٧م :

تمثلت مشكلة الدراسة في الحاجة الي اطار متكامل يتم من خلاله التحديد الواضح للآليات المحاسبية لحوكمة شركات وقياس اثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، وهدفت الدراسة الي قياس اثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوي الاعلامي للتقارير المالية، تكمن أهمية الدراسة من اهمية موضوع حوكمة الشركات والاتجاه المتزايد لدي الكثير من الشركات المحلية والعالمية لتطبيق حوكمة الشركات اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يساعد في دعم الاداء

() محمد عبده محمد مصطفي، تاثير بعض اليات حوكمة الشركات على الأداء- دراسة تطبيقية على مصر، جامعة مصر العربية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد١٠٤، ٢٠٠٥م.

() أشرف احمد محمد، قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات فى تحسين جودة المحتوي الاعلامي للتقارير المالية، جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، العدد٦٨، ٢٠٠٧م.

الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات، تساعد جة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية ودعم استقلال المراجع الخارجي، وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم وتطوير مهنة المراجعة بما يناسب ومتطلبات العولمة والتجارة الالكترونية .

تختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على قياس الآليـــات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوي الاعلامي للتقارير المالية، بينما ركزت الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات ي البنوك السودانية.

) دراسة مواهب ٢٠٠٧م :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن استخدام الأساليب التقليدية في المحاسبة والمراج ـــة (المعاييرالمتعارف عليها) وعدم استخدام المعايير الدولية أدى إلى توافر معلومات محاسبية لا يتوافر فيها الإفصاح والشفافية وكانت القوائم المالية لا تفى بأغراض المجتمع المالي وكذلك تخفي ورائها أوضاع مالية غير صحيحية انعكست سلباً على الاقتصاد وأدت إلى انهيار بعض الشركات في الولايات المتحدة وبعض دول جنوب شرق آسيا. وهدفت الدراسة إلى تطبيق معاييرالمحاسبة والمراجعة الدولية وتطبيق نظام حوكمة الشركات وذلك لحفظ حقوق الأقلية من المساهمين والعاملين مع خلال شفافية المعلومات المضمنة في القوائم المالية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: الحوكمة ليست ترفاً فكرياً أو إدارياً بل أنها أصبحت متطلباً اقتصادياً وإجتماعياًعلى أساسها يتم قياس متانة السوق وذلك بهدف الإستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة لا بد أن تغطي هيكل مجلس الإدارة ودور أعضائه والمكافآت الخاصة بهم ومعاملة المساهمين وتعيين مراجعين مستقلين.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية على حوكمة الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

) دراسة محمد ٢٠٠٨م :

() مواهب محجوب التوم، معايير المراجعة الدولية وأثرها على حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠٠٧م.

() محمد آدم أبكر محمد، إطار علمى مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠٠٨م.

تمثلت مشكلة الدراسة في ـ لاس بعض الشركات بالرغم من سلامة نتائج أعمالها ومركزها المالى، وانعدام الثقة في التقارير المالية التى تقدمها الشركات لمستخدميها. وصيغت مشكلة الدراسة من خلال التساؤل حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات. وهدفت الدراسة إلى معرفة أهمية أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات، ومعرفة حدود ومسؤولية الإدارة في تطبيق إجراءات حوكمة الشركات، ودراسة ومعرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المنشورة لمستخدميها. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية من محددات حوكمة الشركات، تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشفافية له علاقة ذات دلالة إحصائية وثيقة بمستخدمى القوائم المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي ووضع ضوابط وحدود للإفصاح حتى لا يتحول إلى عامل سلبي في حوكة الشركات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات وإنعدام الثقة في القوائم المالية وتركز الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال حوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١) دراسة Pamela Kent& Jenny Stewart (٢٠٠٨م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في تبني الدول معايير التقارير المالية ودور حوكمة الشركات والإفصاح في التحول إلى تلك المعايير.وهدفت الدراسة إلى تقديم النموذج الأسترالي في تطبيق المعادل الأسترالي لمعايير التقارير المالية وذلك للدول التي تنوي تبني هذه المعايير. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن عدد الجمل والعبارات لا يعتبر مقياس لجودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية، كما أن اتباع سياسات محاسبية معينة لا يعتبر مقياساً جيداً لجودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية. وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية عن العوامل التي تشرح لنا كمية ونوعية الإفصاح المتعلقة بالتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية وذلك لتلافي القصور في جودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

(١) Pamela Kent& Jenny Stewart,Corporate Governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards,business paper,school of business band university,http//epublicatons.bond.edu-au/business-pub/130.(2008).

يلاحظ أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور حـــوكمة الشركات والإفصاح في لتحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الحالية وتركز الحـ ية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحـ كمة الشركات في البنوك السودانية

) دراسةإلهام، ٢٠٠٨م[1] :

تمثلت مشكلة الدراسة في إثارة التساؤلات حول عدم كفـــاية معايير المراجعة الحـا ية

في الإفصاح عن صدق وعدالة القوائم المالية للشركات محل الفحص، وزيادة حالات الغش والتصرفات غير القانونية وتأثيرها المباشر على كل من مصداقية القوائم المالية ومستـ ل الشركات، ومستخدميْ القوائم المالية.وهدفت الدراسة إلى دراسة الدور الذي تقوم به لجـ ن المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات والوقوف على ملامح الحوكمة الجيدة والبحث في مدى سلامة معايير الإفصاح والشفافية لقواعد ومتطلبات الحوكمة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن عدم التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة من شأنه إتاحة الفرصة لحدوث فساد المؤسسات من قبل أعضاء بالداخل، وسواء كـ ن مجلس الإدارة أوالمديرين أوالموظفين، وتؤدي الحوكمة لزيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال.أوصت الدراسة بضرورة توفير بنية تحتية قانونية مؤيدة لحوكمة الشركات بالتركيزعلى تطبيقها في المر فق والهيئات العامة.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت علـــى دورلجـــان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاســـبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

) دراسة عمر ٢٠٠٩م[2] :

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من تطبيق حوكمـــة الشـ كات علـــى البنـــك السوداني الفرنسي والبنك السعودي السوداني إلا أن هذا التطبيق لم ينعكس بصـــورة جليـــة

---

[1] إلهام الصحابي،دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات- المؤتمر العلمي الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مايو ٢٠٠٨م.

[2] عمر السر الحسن محمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبى: دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، ٢٠٠٩م.

على القوائم المالية التي تصدرهاهذه البنوك.وهدفت الدراسة إلى التعريف بحوكمة الشركات ومعاييرها وأهميتها وكذلك التعريف بالإصاح المحاسبي ومتطلباته واكتشاف أثـــر تطبيـــق ، وكمة الشركات عليه. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، تطبيق حوكمة الشركات يساعد علـــى الالتـــزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ويؤدي إلى صدق وعدالة القوائم المالية لشركات المســـاهمة. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق حوكمة الشركات لأنها تؤدي إلى زيادة جـــودة الإفصـــاح المحاسبي، ضرورة أن تتولى جهة رسمية إصدار قوانين حوكمة الشركات.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وتركز الدراسة الحالية على أثر ا' فصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١) دراسة الصادق ٢٠١٠م :

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه مع تعدد الطرق والسياسات المحاسبية ومع وجود معايير للمفاضلة بينها وجودة حرية الإدارة في الإختيار من بينها، فقد تختار الإدارة السياسات المحاسبية التى تحقق لها أهدافها الخاصة، لذلك تطرح الدراسة السؤال التالي :

هل لحوكمة الشرد ت دور في ترشيد الإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية؟

وهدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة المفاهيم التي تقوم عليها حوكمة الشركات، تحديد آ ات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الآثار السلبية الناتجة من التلاعب بالسياسات المحاسبية البديلة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود أثر إيجابي لمعـ ير حوكمة الشركات في اختيار السياسات المحاسبية البديلة، وأن آلـــيات حوكمة الشركات تقو م بدور فاعل في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة. أوصت الدراسة بضرورة تحـــقيق الـــتوازن في مصالح كـــافة الأطراف ذات العـــلاقة الشركة عندالاختيار بين السياسات المحاسبية البديـــلة، وتصنيف مدى تطـــبيق الشركات المـــدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المـــالية لـــحوكمة الشركات.

يلاحظ أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت علـــى حـــــوكمة الشركات ودورها في ترشيدالإخـــتيار بين السياسات المحاسبية البـــديلة وتركـــز الدراســـة

() الصادق محمد سالم الطيب، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢م.

الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحـــوكمة الشـــركات فـــي البنـــوك السودانية.

٢) **دراسةحساا ٢٠١٠م :**

تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل خصائص الحـــوكمة يما يختص بعد هيكل التمويل ومدى تأثيرها على إدارة الأرباح. وهدفت الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها، دراسة مدى تأثير خصائص حـــوكمة الشركات ذات الصلة بهيكل التـــمويل على تخفيض فرص الإدارة للتلاعب في أرباح الأسهم. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح والدور التقييمى للأرباح كلما انخفضت إدارة الأرباح كون معـــلومات الأرباح أكثر مـــلائمة وأكثر قابلية للإعتماد عليها في اتخاذ القرار، وبالتالي يزيد الدور التقييمي والعكس صحيح، كذلك وجود علاقة عـــكسية بين ما يمتلكه المديرون المستقلون من أعضاء مجـــلس الإدارة ن إجمـــالي أسهم الشركة وبين عمـــلية إدارة الأرباح، فكـــلما زادت مـــلكية المديرين المشتغـــلين قـــلت عملية إدارة الأرباح والعـــكس صحـــيح. أوصت الدراسة بضرورة توسيع دائرة الأبحـــاث التي تتناول خصائص الحـــوكمة المختلفة سوى المتعـــلقة بمجـــلس الإدارة أو لـــجان المـــراجعة أو هيكل التمويل على دوافـــع المـــديرين لممـــارسة إدارة الأربـــاح.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركـــزت علـــى دراســـة تجريبيـــة لتأثيرحـــوكمة الشركات (بعد هيكل التمويل) على إدارة الأربـــاح، وتركز الدراسة الحاليـــة على أثر الإفصاح الـ حاسبي في التطبيق الـ عَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٣) **دراسة عبد الوهاب ٢٠١٠م :**

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات من خلال دور الإفصاح المحاسبي والاستفادة من ذلك في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والفائدة المتوقعة من تطبيق حوكمة الـ ركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية وانعكاس ذلك تحديداً على سعر السهم العادى، ودور لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في تحقيق مصداقية وشفافية التقارير المالية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات المحاسبية والتعرف على مبادئ حوكمة الشركات والتي تـ ثرعلى قدرة السوق في تحديد السعر العادل

() حسام حسن محمود الشعراوي، دراسة تجريبية لتأثير حوكمة الشركات (بعد هيكل التمويل) على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،٢٠١٠م.

() عبدالوهاب موسى الجعلي محمد،أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبى في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة:سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م.

للسهم وتقويم مدى التزام سوق الأوراق المالية بذلك، وبيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة ثقة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يساعد على وجود نظام محاسبي فا ل يراعي مصلحة كافة أصحاب المصالح وإن الإفصاح المحاسبي الحالى بالشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية غير كافي لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وتتأثر أسعار أسهم الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية المطبقة لحوكمة الشركات بنتائج أدا ها المرتفعة ولا تلتزم كل الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتكوين لجان للمراجعة. وأوصت الدراسة بوضع دليل خاص بمعايير حوكمة الشركات في السودان يتفق وظروف البيئة الاقتصادية السودانية بما يحقق الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات.

تختلف هذه لدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتركزالدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٤) دراسة النور ٢٠١١م :

تمثلت مشكلة الدراسة في حاجة الشركات المساهمة ى تفعـيل التطبيق السليم لآليـات الحـوكمة نسبة لضعف الشفافية فيها، إضافة لتحديد تـأثير تطبيق حوكمة الشركات على أداء كل من مجلس الإدارة وإدارة الشركة. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحـوكمة الشركات على كفـاءة الأداء في الشركات المساهمة بسوق الأوراق المـالية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن التطبيق السليم لحـوكـ ة الشركات يساهم في جودة الأهداف والخطط والاستراتيجيات، وسلامة القرارات وضمان متابعتها وتنفيذها، مما يؤثر إيج ياً على كفاءة الأداء. أوصت الدراسة بضرورة الاستمرارفي تطـوير نظام فعّـال لحـوكمة الشركات سواء من قبل الشركات نفسها أو من قبل الجهات الحكومية، والتدرج في عملية التـطبيق وإلزام الشركـات المساهمة بمتطلبات الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة بسوق الأوراق المالية

() النور على سعد النور، أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في شركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١١م.

وتركز الدراسة الحالية على أثرالإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٥) راسة سماسم ٢٠١١م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة العلاقة بين ابعاد حوكمة الشركات وادارة الار اح، لكشف الممارسات السلبية للمديرين التنفيذين، ومحاولة الحد منها. وهدفت الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف أهمها ما يلي: التعرف على ابعاد حوكمة الشركات، دراسة وتحليل دوافع وطر ق ادارة الارباح، محاولة الوصول الي مدي معنوية العلاقة بين تطبيق ابعاد حوكمة الشركات وبين ادارة الارباح للكشف عن الممارسات السلبية للمديريين التنفيذيين. ولتحقيق ذلك فقد وضعت الدراسة الفرض التالي:لا تؤثر ابعاد حوكمة الشر ت في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح تاثيراً معنويا. توصلت الدراسة الى العدد من ا تائج منها: وجود علاقة ذات دلالة معنوية سالبة بين ادراة الارباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وبين كل من استقلالية لجنة المراجعة ونسبة المديونية، وجود علاقة ذات د لة معنوية موجبة بين ادارة الارباح من خلال الا شطة التشغيلية – التدفقات النقدية من لانشطة التشغيلية وبين حجم الشركة.

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت علـــى دور أبعـــاد حوكمـــة الشركات في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح والحد منها وتركز الدراسة الحالية علـــى أثرالإفصاح المحاسبي في التط يق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٦) دراسة معذ ٢٠١١م :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات؟ إلى أي مدى يساهم الإطار التشريعى للإ صاح المحاسبي وحوكمة الشركات في تدعيم مستوى الإفصاح المحاسبي بالشركات السودانية؟ إلى أي مدى يساعد الالتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية للإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات؟. وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ومبادئ حوكمة الشركات في الشركات المساهمة، ودراسة أثر الالتزام بالمتطلبات التشريعية

---

[1] سماسم كامل موسى إبراهيم، دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح والحد منها، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد٥٢، العدد الأول، الرياض، ٢٠١١م.

[2] معتز ميرغنى سيد أحمد محمد، الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ٢٠٠٥- ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١١م.

والقانونية للإفصاح المحاسبي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن الإفصاح المحاسبي بالتقـــارير المالية لشركـــات المساهمة السودانية يوفر معلوم ت ملائمة تساعد في تقييم المقدرة الربحية للمنشأة بما يدعم الشفافية والإفصاح، وأن التشريعات والقوانين السودانية الصادرة من الدولة تدعم وتوفر مناخ ملائم لتطبيق حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة بتضمين التقارير المالية للشركات المساهمة السودانية معلومات توضح المبـ دئ المطبقة في حوكمة الشركات، وإصدار دليل حول أفضل الممـــارسات لإدارة الشركات والرقابة عليها يتضمن مبادئ حوكمة الشركات السودانية وشرحها وآلية تطبيقها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركـــزت على الإفـــصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٧) دراسة جعفر ٢٠١٢م :

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة مما ساعد على ظهور بعض المشاكل المحاسبية وهي تظهر في التساؤلات الآتية: هل هنالك حاجة لتطوير الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة لمقابلة التطورات المعاصرة وتقليل ا ختلافات في الممارسة المحاسب ة؟ هل تؤثر قواعد حو مة الشركات في تطور الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة وعلاج قصور الممارسات المحاسبية؟ هل هناك حاجة لقواعد تحد من حرية الإدارة في اختيار مابين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة . وهدفت الدراسة إلى تعرف على أداء الباحثين في تطور الإطار نظري والتطبيقي للمحاسبة، عرض مفاهيم حوكمة الشركات والدراسة المحاسبية المتعلقة بها، التعرف على المشاكل والصعوبات التى تواجه الفكر المحاسبي، والتعرف على علاقة الحوكمة بالمحاسبة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات يساعد في تطوير الإطار النظري والتطب ي للمحاسبة تطبيق، قواعد حـــوكمة الشركات يؤدي إلى دقة وموضوعية القوائم المـــالية. وأوصت الدراسة بضرورة زيـــادة وعي المحـــاسبين والمراجعين بأهمية قـــواعد حـــوكمة الشركات، وضرورة الالتزام بأساسيات حوكمة الشركات التي تقوم على السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة.

() جعفر محمد الحسن على محمد، قواعد حوكمة الشركات ودورها في تطور الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٢م.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركـــزت علـــى قواعـــد حوكمة الشركات ودورها في تطور الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة وتركـــز الدراســـة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحـ كمـــة الشـــركات فـــي البنـــوك السودانية.

١٨) دراسة محمدين ٢٠١٢م :

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الـــدولية في بورصة الخرطوم للأوراق المالية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير الـ مالية المنشورة ومدى كفاءتها في تنشيط السوق. وهدفت الدراسة إلى دراسة مدى الالتز م بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمحلية ودرجة إسهام هذه المعايير في جذب المستثمرين لسوق الخرطوم للأوراق المالية، وافترضت أن إعداد القوائم المالية والتقار ير استناداً على مع ييـر المحاسبة الدولية والتقارير واعتماد المراجع عند مراجعتها على ، معايير المراجعة يؤدي إلى نتائج موثوق فيها ودقيقة ما دامت المعايير المستخدمة موحدة في كل الدول. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن إعداد القوائم المالية وفقاً لمعاي ر المحاسبة الدولية يزيد من ثقة المستخدمين للإفصاح المحاسبي، وأن تطبيق معايير المحاسـ بة الدولية يؤدى إلى توحيد طرق الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في أسواق المال.وأوصت الدراسة بضرورة إلزام كافة الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتوضيح تنبؤات الإدارة وخططها المسـ بلية والإفصاح عنها ضمن تقاريرها السنو ة، ويجب أن تقوم الجهات المسؤولة بالدولة بحث الشركات المدرج أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات التناسق المحاسبي الدا لي، ، ذلك بإعداد ونشر تقارير مالية تتوافق مع متطلبات المسـ مرين ومقبولة دولياً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولـــية في زيادة فعالية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتنشيط ؛فاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح الـ حاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١٩) دراسة هواري وحديدي ٢٠١٢[٢] :

---

[١] محمدين سليمان محمد مصطفى، دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في زيادة كفاءة وفعالية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠١٢م.

[٢] هوارى معراج، حديدي آدم، نحو تفعيل الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح - الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركة كآليات للحد من الفساد المالي والإداري، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، جامعة محمد خضر بوضياف،٢٠١٢م.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحـــليل سلوك المستحقات الكلية والاختيارية لاكتشاف ظاهرة إدارة الأرباح.وهدفت الدراسة إلى تحقيق دراسة وتحليل مبادئ الحوكمة في البيئة المصرفية الجزائرية ومدى ىتوافقها مع التشريعات والقوانين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع بيان آلية تفعيل الحوكمة في البيئة المصرفية لزيادة فاعليتـ ا في لحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:أن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعَّال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل البنوك والحد من ظاهرة إدارة الأرباح، كذلك أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد المالي في البنوك التجارية الجزائرية. وأوص ت الدراسة بضرورة إطلاق يد المدققين الخارجيين لإعلان تقاريرهم حول البنوك موضع التدقيق بغض النظر عما تضمنته من آراء خاصة بممارسة إدارة الأرباح مع الاهتمام بالتقريرالدوري للمراجع الخارجي وذلك حسب معايير التدقيق الدولية.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة حالية في أنها ركزت على تفعيل الحوكمة المؤسسية والحد من ممارسات إدارة الأرباح وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١٠) دراسة Fares Jamil Al.sufy ـ tal ٢٠١٣م[1] :

تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات منها:

هل هناك معيار أو قاعدة تلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحوكمة؟ وهل عدم إلمام مستخدميْ البيانات المالية بالتعرف على مبادئ حوكمة الشركات يؤثر على جودة التقارير المالية؟.وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشرد ت ودور المحاسبين والمراجعين في التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:أن وجود وعي كامل في أوساط مصممميْ ومستخدميْ البيانات المالية بمفهوم مبادئ حوكمة الشركات يؤدى إلى جودة التقارير، وأن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يزيد ثقة المستثمر ين في التقارير المالية.أوصت الدراسة بضرورة وجود وعي تام في أوساط مصممميْ

[1] Fares Jamil Alsufy-etal،corporate Governance and its impact on the quality of accounting shareholding comparies lised in Aman financial market-jordan,international journal of humanites and social science,vol.3.,no.5March2013.

ومستخدميْ البيانات المالية بمفهوم مبادئ حوكمة الشركات وأسس تطبيقها بعمان، والتطبيق الفاعل لمبادئ حوكمة الشركات مع التأكد من جودة التقارير المالية.

يتضح أن هذه الدراسة عن تختلف الدراسة الحالية في أنها ركزت على أثر حوكمة الشركات على جودة التقـــارير الماليةوتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصـــاح المحاسبي في التطـــبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١٢) دراسة رانيا ٢٠١٣م :

تمثلت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات: هل القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الإتصالات يؤثر على فاعلية التقاريرالمالية؟ هل القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الإتصالات يؤثرعلى جودة التقارير المالية؟. وهدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وبيان القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وأثره على التقارير المالية، فضلاً عن القياس والإفصاح عن بيانات الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها شركات الاتصالات بالإضافة إلى القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعى. وتوصلت لدراسة لعدد من النتائج منها: أن إرفاق تقارير إضافية عن الأداء الاجتماعى للشركة يوفر معلومات شفافة عن المساهمة الاجتماعية في الوقت المناسب مما يساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الإستثمارية، كما أن الإفصاح عن المساهمة الاجتماعية، في التقارير المالية من الموضوعات المهمة التى تتطلبها الظروف الاقتصادية المعاصرة، لأنه يعتبر عنصر جودة للتقارير المالية. وأوصت الدراسة باهتمام شركة سوداتل بالاستمرار في تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لاستيعاب أنشطة المسؤولية الاجتماعية، عقد مؤتمرات سنوية عن المسؤولية الاجتماعية (الملتقى السنوى للدعم الاجتماعي) يتم من خلالها عرض الدعم الاجتماعي الذي قامت به الشركة للآخرين حتى يحذوا حذوها.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الحالية في أنها ركـــزت علـــى القيـــاس والإفصـــاح المحاسبيللمسؤولية الاجتماعية وأثره في التقارير المالية وركزت دراسة الحالية علـــى أثـــر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

١٣) دراسة محمد ٢٠١٣م :

() رانية نور الدين عثمان محمد، القياس والإفصاح المحاسبى للمسؤولية الاجتماعية وأثره على التقارير المالية، دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة سوداتل، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٣م.

() محمد أحمد محمد على، حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة تحليلية ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٣م.

في ظل الأزمـــات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مؤخراً وانهـــيار العديـــد من الشركات العالمـــية، فقد كشفت الدراسات أن معظم أسباب تلك الاذ ـــيارات والأزمات، تتعلق بتلاعب الإدارة بالتقرير المالي والممارسات المضللة لإدارة الأرباح، نتيجة لذلك فقـ د كثرت التساؤلات عن مدى فعّالية حوكمة الشركات وآلياتها المطبقة علـــى مســـتوى ســـوق الخرطوم للأوراق المالية، والدور الذى يمكن أن تقوم به للحد من ممارسات إدارة ا ربـــاح، وهذا ما تمثله مشكلة الدراسة. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مـــدى اهتمـــام الشـــركات المساهمة السودانية بممارسة ظاهرة إدارة الأرباح، ومدى فعالية حوكمة الشركات وآلياتهـــا في الحد من هذه الممارسة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: أن تعدد بدائل القيـــاس في ا كر المحاسبي يساعد في عمليات تزايد إدارة الأرباح، كذلك يســـاعد التطبيـــق الســـليم لحوكمة الشركات في الحد من حرية الإدارة في اختيار وتنظيم السياسات المحاسبية البديلـــة. وأوصت الدراسة باهتمام الهيئات المهتمة بتنظيم مهنة المحاســـبة والمراجعـــة بالممارســـات المهنية ببيئة ا عمال السودانية لتحديد بدائل القياس المحاسبي، وإلزام الشـــركات المســـاهمة السودانية بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وذلك للحد مـــن حريـــة الإدارة واختيـــار السياسات المحاسبية البديلة.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركـــزت علـــى حوكمـــة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتركز الدراسة الحالية علـــى أثـــر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٣) دراسة محمد ٢٠١٣م :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإفصاح المحاسبي عن توظيف الأمـــوال فـــي صـــيغ الاستثمار تواجهها العديد من المعوقات، منها عدم التزام المصارف التجارية بالإفصاح عـــن توظيف الأموال في صيغ الاستثمار ذات المخاطر العالية، والكيفية التى يتم بموجبها اختيار صيغ الإستثمار، وطريقة توظيف تلك الأموال فيها، وتزيد المشكلة تعقيداً في حالـــة تركيـــز هذه الأموال في المجالات ذات المخاطر العالية دون مراعاة التخطيط للأرباح في الحسبان.

() محمد اسحق عبد الله أبشر، الإفصاح المحاسبى وأثره على توظيف الأموال في الاستثمارات ذات المخاطر العالية، دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية ٢٠٠٦- ٢٠١١م، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٣م.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف التجارية بالإفصاح المحاسبي عن توظيف الأموال في صيغ الاستثمار ذات المخاطر العالية في قوائمها وتقاريرها المالية. ومعرفة اهتمام المصارف التجارية بالإفصاح عن أرباح صيغ الاستثمار حتى يسهم في كشف توظيف الأموالفي صيغ الاستثمار ذات المخاطر العالية، وذلك بغرض البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى إرتفاع مستوى هذه المخاطر في الواقع الـ ملي للتنبؤ المبكر بالتعثر المالي ومسيرة هذه المصارف بصفة عامة.وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:أن المصارف التجارية غير ملتزمة بالإفصاح المحاسبي عن أرباح بعض صيغ التمويل في قوائمها وتقاريرها المالية.وأظهر الإفصاح المحاسبي أن الاستثمارات في الأوراق الـ مالية من وجهة نظر المصارف التجارية مقبولة. وأوصت الدراسة بالعمل على الحد من مخاطر المضاربة والمشاركة والبيع بالتقسيط والمقاولة والسلم بالمصارف التجارية وذلك عن طريق مراقبة توظيف الأموال في الصيغ ذات المخاطر العالية بصورة مستمرة على تجنب تركيز المخاطر مع عملا ء في مواقع أو أعمال محددة من خلال تنويع أنشطة التمويل مع الحصول على الضمانات اللازمة.

تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أنها ركزت على الإفصاح المحاسبي وأثره على توظيف الأموال في الاستثماراتذات المخاطر العالية وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٤) دراسة جنا ٢٠١٤م :

تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في الإفصاح والشفافية؟ ماهو دورنظام الرقابة الداخلية في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة؟و ما مدى تقييمه لأثر المراجعة الخارجية حولعدالة التقارير المالية؟.وهدفت الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في تفعيل الإفصاح والشفافية حول موضوعية التقارير المالية، ومعرفته في تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أننظ م الرقابة الداخلية يساعد في قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في وقت واحد لكافة المستخدمين، كذلك يتم الاسترشاد بنظام الرقابة الداخلية في عمل مجلس الإدارة للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية لتوفير الثقة في بيانات القوائم المالي . وأوصت الدراسة بضرورة أن تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمسؤوليتها الاجتماعية

() جنة آدم اسحق حران، نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٤م.

والبيئية لإظهارنظام الرقابة الداخلية في تفعيل الإفصاح والشفافية، وأوصت بضرورة أن يساعد نظام الرقابة الداخلية مجلس الإدارة في القيام بعمله ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف وا رقابة.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على نظام الرق ة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي ي التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٥/) دراسة الدوما ٢٠١٤م :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما دور الرقابة الإدارية لنظام الرقابة الداخلية في ظـــل حوكمة الشركات في زيادة ق مة المنشأة؟ وما أثر الضبط الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات ودوره ي زيادة قيمة المنشأة؟ وما أثر الرقابة الـ حاسبية لنظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة الشركات ودوره في زيادة قيمة المنشأة؟.وهدفت الدراسة إلى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في ظل الحوكمة وتوضيح الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية وتفعيل الحوكمة , تعظيم قيمة المنشأة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن تفعيل الرقابة الإدارية كأحد وسـ ل الرقابة الداخلية عند تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية بالمنشأة، و ن الـ هتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة فينظام الرقابة الداخلية في ظل حوكمة لشرـ ت يساعدفي رفع كفـــاءة وخبرات الموظفين بالمنـ أة. وأوصت الدراسة بإصدار دليل معـــايير حوكمة الشركات وإلـــزام الشركـــات السودانية ومكاتب المراجعة للعمل بهـــا، على منشآت القطـــاع العام والخاص والاهتمام بموضوع قيمـــة المنشأة، وذلك باستخـــدام إدارة أو قسم خـــاص في كل منشأة.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الـ الية في أنها ركزت على نظام الرقابة الداـ لية في ظل الحوكمة ودوره في زيادة قيمة المنشأة وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٦/) دراسة خالد ٢٠١٤م :

() الدومة عبد الله عبد الرحمن جدو، نظام الرقابة الداخلية في ظل الحوكمة ودوره في زيادة قيمة المنشأة، دراسة ميدانية على الشركات السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٤م.

() خالد الأمين محمد صالح، دور القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهري،٢٠١٤م.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تتجا ل رأس المال الفكري حيث لا يتم قياسه والإفصاح عنه، مما يؤدي إلى تقـليل قيمة وشفافية المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة، فمعظم الشركـات تنـفق مبالغ ضخمة للاستثمار في رأس المـال الفـكري ولكنها لا تفصح عنه في قوائمها المالية، مما يؤدي ذلك إلى الإنفاق ي تطـبيق مبدأ لمقا لة بين المـصروفات والإيرادات التى تخص الفترة المـالية المعينة بالإضافة إلى ذلك فأن المعلومات المالية التي تقدمها التقارير المـالية لا تزود المعنيين والمستخدمين بت بير ص ادق عن مـواردها وقـدراتها. ويمـكن تناول مشكلة الدراسة من خلال التسـ ؤلات التالية:

هل الإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من قيمة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة؟ وهل قياس رأس المال الفكري يؤثر في بيانات التقارير المالية المنشورة؟ و ل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري يزيد من ثقة مستخدميْ التقارير المالية المنشـ رة؟.وهدفت الدراسة إلى معرفة طرق القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري والمعوقات التي تصاحبها، دراسة مفهوم ومكونات رأس المال الفكري، معرفة دورالقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري في جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة. وتوصلت الدراسة لعدد من النت ج منها: أن الإفصاح عن بيانات رأس المال الفكري في التقارير المـالية لشركات المساهمة السودانية ضعيف، وأن كافة شركـات المساهمة في السودان تعتبر التدريب مصروف وتفصح عنه ضمن قائمة الدخل. وأوصت الدراسة بزيادة الإنفـاق على رأس المال الفـكري والإهتمام به من قبل شر كـات المساهمة في السودان، دعـم تكنولـوجيا المعـلومات وإعطائها مزيد من الاهتمام ممـا يـؤدي إلى تنمية رأس المال الفـكري.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دورالقياس والإفصـاح عن رأس المال الفكري في جـودة المحتـوى الإعلامـي للتقـارير ماليـة المنشـورة بالسودانوتركزالدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيـق الفعَّـال لحوكمـة الشركات في البنوك السودانية.

٧) دراسة سحر ٢٠١٤م :

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة توقعات المراجعة. و دفت الدراسة إلى اختيار الآليات المحاسبية للحوكمة في

() سحر محمود عبد الله محمد علي، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوةالتوقعات في المراجعة، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٤م.

الحد من فجوة توقعات مستخدميْ القوائم المالية، ودراسة الحوكمة واختبار أثرها في الحد من فجوة التوقعات.وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:أن فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع، قيام المراجع الداخلي بمراجعة وتقييم ملاءمة إجراءات المحاسبة عن الأصول وملاءمة الرقابة المحاسبية المالية يحد منفجوة التوقعات، تنسيق العمل بين المراجعين الداخليين والخارجيين يؤدي إلى تضييقفجوة التوقعات.وأوصت الدراسة بضرورة استبعاد فكرة تعارض مصالح الفئات المعينة بالشركة، إنشاء هيئة لسو ق المال لرقابة سوق الخرطوم للأوراق المالية، ورقابة أداء شركات المساهمة العامة، وقيام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق الحوكمة بهدف الحد من فجوة التوقعات في المراجعة.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دورالآليـــات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات المراجعةوتركزالدراسة الحالية على أثرالإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٨) دراسة عطر، ٢٠١٤م :

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

هل توجد متطلبات محددة للإفصاح البيئي للشركات الصناعية في شكل قوانين أومعايير ملزمة؟ وهل توجد جهات رسمية أو شعبية تراقب مدى التزام الشركات بالوفاء بالتزاماتها البيئية والإفصاح عنها؟ وما هوأثرالإفصاح البي ئي في المحافظةعلى البيئة بالسودان؟. هدفت الدراسة إلى قياس حجم الإفصاح البيئي الفعلى للشركات الصناعية بالسودان، وحددت أثر الإفصاح البيئي في الأداء المالي للشركات الصناعية ودوره في المحافظة على البيئة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها: أنه يوجد عدد كبير من الـ وانين والدساتير التي تنص على حماية البيئة إلا أن هذه القوانين غير ملزمة لشركات الأعمال الهادفة للربح، ولا توجد قوانين تلزم الشركات بالإفصاح البيئي أو تحمل الأضرار البيئية التي تحدثها. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق القوانين البيئية وإلزام الشركات الس ودانية بها، و لعمل على تطوير النظام المحاسبي الحالي لمواكبة التغيرات حتى يتم تقييم الأداء البيئي بص ورة جيدة.

() عطرة النور عثمان، دور الإفصاح البيئ في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل،غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٤م.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دورالإفصاح البيئي ي رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٩[1]) دراسة نجم الدين ٢٠١٤م :

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشآت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قوائم التدفقات النقدية في المصارف؟ وهل تؤثر معلومات التدفقات النقدية ي قرارات الحصول على التمويل بالمص ارف السودانية؟ وإلى أي مدى يساهم الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إبراز مشاكل السيولة والإفلاس التي بالمصارف السودانيـ ؟ وماهي إيجابيات استخدام معلومات التدفقات النقدية المفصح عنها في التنبؤ بالتعثر مالي ي المصارف؟. وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل . صائص العمل المصرفي واختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف، تحديد طبيعة وآثار مرحلة التعثر المالي للمصارف وأهمية التنبؤ بها لمنع حدوث الفشل المالي، دراسة وتحليل عمليةاتخاذ قرارات التمويل، وبيان أهمية استـ دام معلومات قوا م التدفقات النقدية في ترشيدها وتحديد دور معلومات التدفقات النقدية في الكشف عن الصعوبات والأزمات المالية التي تواجه البنوك التجارية العاملة ضمن القطاع المصرفي السوداني. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:أن الاهتمام ببيانات التدفقات اذ دية في ترشيد قرارات التمويل والحد من التعثر المصرفي تحقق مزايا كثيرة منها:أ نها تعبر عن طبيعة الأداء النقدي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعـقبات التي تواجه الشر ة وتؤدي إلى الفشل والإفـلاس إلى جانب دورها الفعَّال في التنبؤ. وأوصت الدراسة بالع ل على تفعيل دور المعـلومات في السوق المصرفي في ظـل تكوين قـاعدة بيانات مـالية وتسو ـ ية وتمـويلية وإنتا ـ ية و ـ صادية وإدار ـ ة وغيرها، بحيث تكون مص ـ ة تصنيفاً د ـ قاً للشركـات والبنوك معاً، وذلك من ـ لال إدارة مذ ـ صصة في كل بنك.

يلاحظ أن هذه الدراسة تخا ف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر

---

[1] نجم الدين إبراهيم حسن محمد، الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفى، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٤م.

المصرفي، وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢٠) دراسةعبد الله ٢٠١٥م :

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور حوكمة الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد.وهدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم حوكمة الشركات، نشأتها وتطورها، أهميتها وأهدافها، واستعراض أهم مبادئها، أبعادها ومحدداتها، وكذلك التعريف بمفهوم ظام اإ نتاج في الوقت المحدد، نشأته وتطوره وأهميته ومزايا تطبيقه في الشركات الصناعية وإظهار الترابط والتكامل بين حوكمة الشركات وتطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود علاقة طردية ضعيفة بين البعد الإشر ي داخل الشركة ونظام الإنتاج في الوقت المحدد، وجود علاقة طردية قوية بين البعد الرق بي والبعد الاستراتيجي وبعد المساءلة داخل الشركة ونظام الإنتاج في الوقت المحدد. وأوص ت الدراسة بضرورة التأكيد على الشركات الصناعية السودانية للاهتمام بأبعاد حوكمة الشر كات (البعد الرقابى، بعد المس ءلة، البعد الاستراتيجي) كونها تؤثر طردياً وبشكل قوي في طبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على دور حوكمة

الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد، وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢١) دراسةعه ٢٠١٥م :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن حـــوكمة الشركات لها أبعـــاد عديدة منها الأبعاد الإدارية والتي هي حلول معظم الإداريين ولم تحظَ آليات الحوكمة بالاهتمام وانعكاساتها في زيادة جو ة التقارير المالية، والحاجة إلى إطار شامل ومتكامل لحوكمة الشركات يتم من خلاله زيادة جودة التقارير المالية.وهدفت الدراسة إلى معرفة آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن الالتزام بتطبيق معايير المراجـة الداخلية يزيد من جودة التقارير المالية، وأن الأداء الفعال

() عبد الله نصر الدين أمين، دور حوكمة الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٥م.

() عمر مصطفى الأمين عبد الله، آليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٥م.

للمراجعين الداخليين يعزز من زيادة جودة التقارير المالية، وأن التزام المراجع الخارجى بمعايير المراجعة الدولية يعمل على زيادة جودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة بتفعيل دور المراجعة الداخلية لدورها المهم في زيادة جودة التقارير المالية، وأهمية التزام المراجع الخارجى بآداب السلوك المهني، وتمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية والخبرة العلمية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على آليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المـ ية وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المـ اسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢٠) دراسةفاطما ٢٠١٦م :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات هي:

هل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية يؤدي إلى جودة التقارير المالية؟ وهل تـ بيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى جودة التقارير المالية؟ وماهي الآثار المترتبة على تـ بيق مفهوم حوكمة الشركات وخاصة بالنسبة للنظام الرقابي لمنظمات الأعمال؟ وهل تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية يعتبر كافياً لتحقيق مفهوم حوكمة الشركات في شر ات المساهـ ة بسوق الخرطوم للأوراق المالية؟. وهدفت الدراسة إلى التعريف بالتقارير المـ لية من حيث المفهوم والأهداف والعوامل المؤثرة في جودتها، وتوضيح دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في زيادة جودة التقارير المالية، والتعرف على مفهوم حوكمة الشر ت من حيث الأهداف وا همية والمحددات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية تؤدي إلى توفير معلومات مـ سبية ات جودة عالية، وأن التقارير المالية المنشورة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية شركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية تؤدي لزيادة فعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وأوصت الدراسة الجهات المهنية كسوق الأوراق المالية والمراجع العام ومجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وجمعية المحاسبين القانونيين السودانية، بالعمل على صدار كتب ونشرات ترشد المحاسب على تطبيق المعايير، وكذلك إصدار موسوعة متكاملة للمعايير ومتابعة تطويرها وفقاً لتطوير المعايير الدولية.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على معايير المحاسبة والمراجعة لدولية وأثرها على جودة التقارير المالية للوفاء بمتطلبات حوكمة

() فاطمة حامد سلمان سالم، معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأثرها على جودة التقارير المالية للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات: دراسة ميدانية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الداراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠١٦م.

الشركات وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢٣) دراسةعفاف ٢٠١٦م :

تمثلت مشكلة الدراسة بالآتي: المشكلة الرئيسية الأولى:

هل تؤثر طرق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة؟ وتتفرع منه التساؤلات الآتية: هل تؤثر طرق القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي على النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية تجاه (العاملين،المجتمع، المستهلكين والبيئة)؟. والمشكلة الرئيسية الثاني : هل تؤثر طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي على النظام المتكاملللمعلومات المحاسبية والاجتماعية بشركة السكر السودانية المحدودة؟ وتتفرع منها التساؤلات التالية: هل تؤثر طرق الإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي على النظام المتكامل للمعلوماتالمحاسبية والاجتماعية تجاه (العاملين،المجتمع، المستهلكين والبيئة)؟. وهدفت الدراسة إلى اختبار تطبيق طرق القياس والإفصاح المحاسبي لمجالاتالعاملين،المستهلكين والنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية، التعرف على طرق القياس والإفصاح المحاسبي لمجالات المجتمع، البيئة و نظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: تظهر شركة السكر السودانية اهتماماً تجاه المحاسبة عن الأداء الاجتماعيتجاه المجتمع المحلي، من خلال إسهاماتها المتنوعة في تنميته كونه مثل شريحة واسعة من أبناء المجتمع وأنها معنية بشكل كبير بتحقيق مصالح عامة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام شركة السكر السودانية المحدودة بإعداد برامج لإدارة المخاطر البيئية بما يتلاءم وطبيعة الأنشطة فيها، بغية تخفيض آثارها السالبة المترتبة على قيام تلك الأنشطة.

يتضح أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على القياس والإفصاح المحاسبي ودورها في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في لبنوك السودانية.

() عفاف نور الدين عثمان رابح، القياس والإفصاح المحاسبى ودورهما في النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية، دراسة ميدانية على شركة السكر السودانية المحدودة، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٦م.

٢٤) دراسةمزمل ٢٠١٦م :

تمثلت مشكة الدراسة في تحديد مدى إمكانية الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية بالمصارف السودانية من خلال تفعيل دور آليات الحوكمة في هذا الا جاه ضماناً للحصول على تقارير مالية ذات جودة.وهدفت الدراسة بصورة أساسية إلى دراسة وتحليل مستوى تأثير آليات حوكمة لشركات بالمصارف السودانية في الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهم ا وجود تأثير جوهري لآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية بالمصارف السودانية. وأوصت الدراسة المص ارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بضرورة تفعيلدور آليات حوكمة الشركات ضماناً للحصول على تقارير مالية خالية من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت علىدور آليـــات الحوكمة في تخ يض ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية، وتركز الدراسة الحالية على أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية.

٢٥) دراسة شيرين ٢٠١٧م :

تمثلت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

هل تؤثر معايير المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل تؤثر معايير المراجعة الداخلية علىمبادئ حوكمة الشركات؟وهل تؤثرمبادئ حوكمة الشركاتعلى جودة المعلومات المحاسبية؟ وهل مبادئ حوكمة الشركات تتوسط العلاقة بينمعايير المراجعة الداخلية وجودة المعلو ات المحاسبية؟. وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين معايير المراجعةوجودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على تأثيرمعايير المراجعة الداخلية على مبادئ حوكمة الشركات، ودراسة أثر مبادئ حوكمة الشركاتعلى جودة المعلومات المحاسبية، ومعرفة دورمبادئ حوكمة الشركات في علاقة بينمعايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها التالي: هنالك علاقة طردية بينمعايير المراجعة الداخلية ومبادئ حوكمة الشركات،غياب الرقابة على آليات حوكمة الشركات ونقص الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية، وعدم التزام المراجعين

() مزمل عوض طه أحمد، دور آليات الحوكمة في تخفيض ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٦م.

() شيرين مأمون سيد أحمد محمد، الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٧م.

الداخليين في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية.وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مديريْ المراجعة الداخلية في المصارف التجارية بمعايير المراجعة الداخلية، العمل على متابعة التطورات التي تطرأ على معايير المراجعة الداخلية، ضرورة إتباء لمصارف التجارية سياسات خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها ركزت على الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة الـ ـ لومات المحاسبيـ ، وتركز الدراسة الحالية ـ لى أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشرـ ت في البنوك السودانية.

الفصل ا ول

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يتناول الفصل الإطار النظري للإفصاح المحاسبي من خلال المباحث التاليـ :

المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: فروض وخصائص الإفصاح المحاسبـ

المبحث الثالث: وسائل وأساليب الإفصاح المحاسبـ

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية كقاعدة قانونية على الرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معـــايير للمراجعة آنـــذاك، كما ظهر مصطلح الإفصاح في الولايـــات المتحدة الأمـــريكية لأول مرة أيضاً كقـــاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العـــشرين ثم بدأ يتطـــور في نطاق مهنة المراجعة وظهور المجتمع الأمريكي [illegible] .

وارتبط مفهوم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية التسعينات ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فتحولت وظيفة التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه لنظام مسك الدفاتر غايته الأساسية توفير المعلومات [illegible]).[٢]

وفي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية كانت الشركات الفردية أو شركات الأشخاص هي النموذج السائد في تلك الفترة ولم تكن هنالك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو اليوم فحاجة الملاك للمعلومات يمكن تلبيتها من خلال الاطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للشركة مما يتمتع به الملاك للمعلومات ومع ظهور الثورة الصناعية ظهرت شركات الأموال التي يمتلكها عدد كبير من المساهمين فأصبح هنالك تنوع وتعدد للأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات).

وكانت لتعدد وتنوع الأطراف المستفيدة من المشروع وكثرة عدد المساهمين وأصحاب المشروع وتوكيلاتهم للإدارة بتيسير المشروع لمصلحتهم دور عظيم لانتشار الإفصاح الذي تجلى في بداية الإعلان عن ميزانية المشروع التي تلخص مركزه المالي في فترة معينة غالباً ما تكون سنة .

الإفصاح في اللغة:

مصطلح الإفصاح لغوياً مشتق من الفصاحة فيقال كلام فصيح أي بليغ وطلق وأفصح عن الشيء إفصاحاً إذ بيَّنه وكشفه والفصيح هوصاحب البيان والمنطق والذي

---

[١] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية،(الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة،ب ت) ص١٥٥.
[٢] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر،٢٠٠٤)ص٣٣٢
[٣] يحي أحمد المازني ووصفي عبد الفتاح أبو المكارم ،تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف ،ص١٥١
[٤] حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة (عمان: الدار الجامعية الدولية للنشر ٢٠٠١م) ص ٧٨

يميزجيد الكلام من رديئة وكلام فسيح يقصدبه كلام سليم وواضح يدرك السمع حسنه والعقل دقتا .

وأيضاً تعُرّف الفصاحة لغوياً بسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التكلف وعرف الإفصاح بإظهار شيء أو سرغامض .

وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (أَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ۖ إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ) .

١ الإفصاح في الاصطلاح :

هو مصطلح يقصد به أن المعلومات المقدمة يجب أن تتضمن أو تحتوي كل ما يحتاجه مستخدمو المعلومات المحاسبية حتى يصلوا إلى استنتاجات ملائمة بحيث لا يتم تجاهل أية معلومة جوهريا .

ونجد أن الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية المتعارف عليها وقد أجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند إعداد القوائم المالية المنشورة مما ساعد المهتمين من خارج المشرو ات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

٢ الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي:

لمفهوم الإفصاح المحاسبي دوراً مهماً جداً في نظرية المحاسبة أو في الممارسات المحاسبية وزادت أهمية الإفصاح، نظراً لاهتمامالعديد من الجمعيات المه ية والمستخدمين للقوائم المالية بهذا الأمر .

ويعتبر الإفصاح من المواضيع الحيوية والمهمة التي وجدت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، ونسبة لهذه الأهمية فقد تعددت الدراسات والبحوث المحاسبية، وتعددت التوصيات والإرشادات بهذا الشأن .

نجد أنه نسبة لأهمية موضوع الإفصاح المحاسبي وللدور الكبير لهذا المبدأ في لفكر المحاسبي فقد صدرت له تعريفات ولا يوجد تعريف متفق عليه نظراً لوجود عوامل مختلفة تؤثر على الإفصاح من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر.

() العبيد محمد البدوي وآخرون، معجم أسماء العرب،(عمان: مكتبة عمان،١٩٩١م) ،ص١٣٣

() إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية،١٩٩١م) ص١٧٩

() سورة القصص الآية (٣٤)

() الوليد عثمان فرج، دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في الحد من غسيل الأموال رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، ٢٠٠٩ م ، ص٩٢

()عطية محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات، (عمان: دار حسين للنشر والتوزيع،١٩٩٦م) ،ص٣٧

() أحمد فهمى الإمام، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية ١٩٧٩م، ص.٥٠

نستعرض فيما يلي وجهات النظر المختلفة فيما يخص الإفصاح:

حيث عُرِّف الإفصاح العام بأنه ضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء القارئ صورة صحيحة وواضحة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي .

كما عرف الإفصاح بأنه عملية تتصل المنشأة من خلالها بالعالم الخارجي. ومفهوم الإفصاح المحاسبي على جانب من الأهمية من الناحية النظرية والتطبيقية على حد سواء، ومن النادر وجود كلمة الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الملائم، ويرى مورس مونيز أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يمكن مناقشته في ضوء الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما ذي يجب الإفصاح عنه.

د - لمن يتم الإفصاح.

- كيف يتم الإفصاح.

وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه النشر والعلانية للبيانات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية وعدم حذف أو كتمان أية معلومة ذات أهمية ومنفعة للمستثمرين مع الأخذ في الاعتبار عدم سرد كل المعلومات المتعلقة بالمشروع لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد تلك القوائم مقارنة بالمنافع المرجوة منه .

كماعرف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكلومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد .

وعرفه آخر بأنه ضرورة شمول المنتج النهائي للمحاسبة على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء المستخدمين لهذا المنتج صورة عادلة عن الوضع المالي .

الإفصاح المحاسبي هو "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية و وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما

() عادل رزق، ورقة بحثية لمؤتمر الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق في خلل المعايير الدولية، الملتقى العربي الثاني، القاهرة ، ٢-٦ سبتمبر ٢٠٠٧م، ص٢٢٠.

() محمد فداء الدين بهجت، عبد الله قاسم، الأثر المتوقع بمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، الرياض، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٥م ،ص٦٣.

() عبد القادر البيسي الشامل في مبادئ المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م) ،ص٢٩.

() حلوه حنان، محمد رضوان ، نظرية المحاسبة، (منشورات جامعة حلب،١٩٩٥م) ، ص٥٠.

() عبد الرازق قاسم الشحاد وآخرون، نظرية المحاسبة،(عمان: زمزم للنشر والتوزيع،٢٠١١م)،ص٢١٢

يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات بالشركة .

وعُرّف أيضاً بأنه تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي حول تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المراجع، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير .

وأيضاً عُرّف الإفصاح بأنه الإفصاح عن المعلومات التي يستطيع المحلل المالي أن يستخدمها، والتي تمكنه من القيام بواجباته الفنية تجاه الذين يعتمدون على رأيه .

ويُعرِّف بعض الكتاب مصطلح الإفصاح بمعنى نشر المعلومات، يشير المحاسبون إلى أن استخدام المصطلح يعني نشرالمعلومات المالية عن المنشأة من خلال التقارير المالية وبوجه عام التقارير الدورية، وفي بعض الأحيان فإن مصطلح الإفصاح المالي قد يستخدم بطريقة أكثر تحديداً لكي يدل على المعلومات غير المدرجة في القوائم المالية ذاتها .

ويُعرِّف آخرون الإفصاح أنه يعني إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع .

والمقصود بالإفصاح المحاسبي توصيل بيان أو معلومة، وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فني معين كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبي بحت وذلك من محاسب لنظيرهأو مستوى لفظي ذو دلالة معينة كالتعبيرلغوياً عن معلومة ما وفقاً لما تعنيه هذه المعلومة لمستخدميه . والإفصاح المحاسبي في الإعلام المالي هو عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للأسواق المالية ذات الكفاءة .

والإفصاح المحاسبي يتعلق بتفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المراجع .

والإفصاح يعني أن يكون هناك شفافية تامة بحيث لا يتم إخفاء أية معلومات أو

---

[1] على السائح مفتاح، المحاسبة الدولية، (عمان: المكتبة الوطنية ،٢٠١٢م)، ص٥٧٨.

[2] عجلان العياشي وغلاب فاتح، دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة- حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر،٢٠٠٩م،ص٣.

[3] حلمي محمود نمر، نظرية المحاسبة المالية، (القاهرة: دار النهضة العربية،١٩٩٧م)،ص٢٥٥.

[4] Hendrickson, E.S.& Bread, M.F." Accounting Theory"(Richardson D.Boston,1922)p884

[5] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٢م) ص٣٥.

[6] عبد المنعم عوض الله، إمكانية إيجاد صيغة موحدة للنظم المحاسبية في الدول العربية،:الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، ندوة أهمية المعلومات والإفصاح عنها في البورصات العربية، القاهرة ،نوفمبر ١٩٨٧م.

[7] نعيم حسن دهمش، القوائم المالية المحاسبية، (عمان: مطبعة الجامعة الأردنية،١٩٩٥م، ص٤٨

[8] Eric .Kohler,: Dictionary for Accountants" (New York: prentice- Hall,1976)p178

بيانات قد تضر بالمستفيدين من القوائم المالية التي تعدها الشركات المساهمة أو تؤثر على عملية اتخاذالقرارات .

يستنتج من خلال تعاريف الإفصاح أنها تركز على توصيل المعلو ات إلى المستفيدين منها دون تضليل بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات،حيث أشارت إلى ضرورة تضمين القوائم المالية والتقارير المحاسبية والمعلو ات الضرورية أوالكافية، ولكنها اختلفت في تحديد كمية المعلومات بمعنى أن يكون الإفصاح في حدود الضرورة بالشكل الذي يمكن المستخدم من اتخاذ القرار المناسب، وتطرقت بعض التعاريف إلى مفهوم الشمولية وأن يتطلب الإفصاح إظهاراً لكل المعلومات، ولكن تلتقي هذه التعاريف عند ضرورة أن تكون هذه المعلومات صحيحة وحقيقة وغير مضللة.

ويلاحظ أن بعض التعاريف لم تـ د وطبيعة مستخدميْ المعلومات المحاسبية في حين أشارت بعض التعاريف إلى نوعين من المستخدمين هما الداخليون والخارجيون، وهو أمر مهم جداً إذ تتفاوت حاجة المستخدمين حاجة المستخدمين وقدرتهم على تفسير تلك المعلومات بشكل سليم وفهمها على أساس صحيح يتفاوت مستوياتهم، فـ لمستخدم الداخلي يتمثل بإدارة المنشأة حيث يتم توصيل المعلومات إليه من خلال التقارير بسهولة أما المستخدم الخارجي فيتمثل بطرق عديدة ذات مصالح متباينة كالمستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين والجهات الحكومية، ويقتضى إيصال المعـــلومات إلى هذه الفئات عند إعداد لقـــوائم المالية الأساسيـــة (قائمة الدخ – قائمة المرـ ز المال – قائمة التد قات النقدي – ائمة التغير في حقوق الملكية).

وتعُرّف الدارسة الإفصاح المحاسبي بأنه الطريقة التي يتم بها تقديم كافة الـ علو ت الكمية والوصفية بعدالة ووضوح وشفافية إلى المستخدم داخلي والخارجي عبر القوائم المالية والملاحظات والهوامش والجداول المكملة مما يجعلها واضحة وغير مضللة وملاءمة لمستخدميْ القوائم المالية.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي:

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح المحاسبي نتيجة لظـــهور شركـــات الأمـــوال والنص في قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية كما نصت قوانين هذه الشركات على الحد الأدنى من

() محمد فؤاد بن أحمد المبارك، قياس مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج ، مصر، مجلد رقم ١٨، العدد الأول، ٢٠٠٤م، ص٥٩

المعلومات التي يجب الإفصاح عنه بل وأرفقت في كثير من الأحيان نماذج يلزم اتباعها في عرض هذه المعلومات وتعليمات ونصوص رسمية من قبل الأجهزة الحكومية المعينة والمنظمات المهنية، وذلك لأن هذه الأطراف الخارجية غالباً لايملكون السلطة لإلزام المنشأة بتقديم ما يحتاجونا .

وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لا بد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالم شأة وزيادة الثقة بالقوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجيمحايد وهو مساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميتا .

ويؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً فاعـــلاً في توفير بيانات ومعـــلومات محاسبية تساعد متخـــذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاس ية تتبع من خلال الآتي :

– تساعد المع ومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

– تساعد المع ومات المنبثقة من التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العه يات الاستثمارية المخ لفة للوحدة الاقتصادية.

– الاعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأه ف المنشودة للوحدة الاقتصادية.

– تساعد معلو ات قائمة الدخل على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف والربحية خلال مدة معينة، بالإض افة إلى بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال.

– قديم المعلومات الهامة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل الضرائب وخلافه.

– خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدر ة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل.

() عباس مهدى الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر،١٩٩٠م)، ص٣٢٢

() أحمد ديب عبد الله، مبادئ المحاسبة المالية، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للنشر،٢٠٠٥م)، ص٥٥

() عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة، ورقة عمل، أساليب القياس للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، جامعة عين شمس ،٢٠٠٧م ، ص٥٤- ٥٥ .

– تساعد المعـ لومات المحاسبية في إمداد المستثمـــرين والدائنين بالمعـــلومات اللازمة حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

– الاعتماد ع ى المعلومات التي تحتويها القوائم المالية في إعداد الخطط التنبؤات الم لية حتى يمكن استخدامها في إعداد الخطط المستقبلية.

– تقديم معلو ات واضحة عن العمليات والأحداث المالية التي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.

٠ – تساعد القو ئم المالية في إعداد التقارير الخاصة بالأنشطة للوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهم ة بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة المجتمعية التي تتواجد فيها.

١ – إن المعلوم ت المحاسبيةالمنشورة عموماً والمتعلقة بربحية المنشأة على وجه الخصوص تعتبر أحد المتغيرات المحددة لسلوك أسعار الأسهم في السوق.

٢ – يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالي،حيث تساهم المعلومات المالية في تنشيط سوق إصدارالأوراق المالية والتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المحددة على مشروعات الاستثمار التي يحتاجها المجتمع، كما تمكن المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهموتحديد درجة المـ اطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم، وتوفير مناخ ثقة بين المتعاملين، ومن ثم فإن الإفصاح عن هذه المعلومات له آثار إيجابية على الاقتصاد القومي .

ونجد أن هنالك بعض الأساليب أدت إلى الاهتمام بالإفصاح المحاسبي وهي :

. ازدا ت أهمية الإفصاح المحاسبي بعد الكساد الكبير الذي حلَّ بالاقتصاد العالمي وقيام كثير من شـــركات المساهـــمة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكـــاتها بقية اجتذاب أموال المستثمرين في مشاريع وهمية غير ذات عائد.

.المشاكل الكثيرة التي اعترضت موضوع القياس المحاسبي ومنها على سبيل المثال ظهور الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية ومن ثم المناداة بتعديل القوائم لمالـ ة لإظهار أثر التضخم.

" . ما أظهرته المحاسبة الأمـــريكية ١,A,A) في دراسة لها عاد ١٩٦٦ بعنوان الـــنذ رية

() حسنى عبد الجليل صبحي، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية" دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العددالأول،٢٠٠٢م، ص١١

() الهادي إبراهيم محمد، المسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة،غير منشورة، ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١١م، ص١٦٨

الأساسية للمحاسبة SOBAT ،) وقد تضمنت الإرشادات العلمية في توصيل المعلومات.

. المناداة بضرورة الإفصاح الكافي والمناسب لمستخدميْ القوائم المالية لمعرفة قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية لصالحهم ومدى مساهمتهم اجتماعياً.

. وجود وتعدد الجهات المخذفة التي تستفيد من البيانات والمعلومات المالية للتوصل إلىاتخاذقرارات استثمارية قد تحتاج إلى رأس مال كبير ويزيد الإفصاح من موثوقية البيانات المالية.

يرتبط تزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتجول التاريخي الذي حدث لوظيفة لمحاسبة وذلك عندما تحولت المحاسبة فمنذ بداية الستينات من ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه نظام للمعلومات غايته الأساسية توفر المعلومات الا ناسبة لصنع القرارات، ولكى تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتضت شأن بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملائمة والمصداقية أوالموثوقية والقابلية للمقارنة من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي للأسواق العالمية أثرمباشرعلى المحاسبة، إذا رضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع منها من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفء وذلك ما أكده مرةأخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية المنشورة بعدأن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق .

مما تقدم من عرض لأهمية الإفصاح المحاسبي نجد أن أهمية الإفصاح تنبع من الآتي:

. يساعد الإفصاح المساهمين في تقييم كفاءة الإدارة فيما يتعلق بإدارة الموارد وا رارات الاستثمارية.

. تقييم الأداء من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط.

. يساعد المستثمرين في تقييم المقدرة الكلية للمنشأة.

. يساعد الإفصاح المحاسبي على تحديد درجة المخاطرة.

() محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٢) ، ص ص ٣٣٢-٣٣٣

د . الإفصاح ضرورة لإيجاد سوق للتبادل المالي.

ه . يوفر معلومات للتأكد من وفاء المنشأة بمسؤولياتها تجاه المجتمع.

ثالثاً:أهداف الإفصاح المحاسبي:

أن الدراسات المحاسبية تواجه صعوبات جمَّة نتيجة للتداخل والترادف الشديد بين كل من أهداف الإفصاح المحاسبي وأهداف القوائم المالية وقد تعاظم هذا التداخل عندما تطور هدف الإفصاح من الدور الوقائي إلى الدور الإعلامي أي عناصر ومضمون البحث في موضوعي الإفصاح وأهـداف القوائم المالية واحدة فكـلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية ولذلك فإن الإفصاح والقوائم المالية لها نفس الهدف فكلاهما أصبح يركز على وجهة نظر مستخدميالمعلومات الأمر الذي جعل التميز غامض .

ويلاحظ أن طور نظم الإفصاح المحاسبي كانت مواكبة إلى حد كبير لتطـور الأنظمة المحاسبية، فالمراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور لثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد للشركات في تلك الفترة، فلم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، فحاجة الملاك من المعلومات من الممكن تلبيتها من خلال الاطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابـات المختلفة للشركة لما يتمتع به الملاك من حق الوصول ى أي دفتر أو سجل بالشركة. يعتبر العرض والإفصاح المحاسبي لوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات والبيانات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات والبيانات . اصة فئة المستثمرين، وذلك بهدف ترشيدالقرارات الاستثمارية في كافة المجالات.

مرَّ الإفصاح المحاسبي بعدة مراحـل فحتى عام ٩٥٥ م كان مستوى الإفصاح المد سبي محدداً حيث كان ينظر إليه على أنه إفشاء المعلومات للمنافسين، مما قد يلحق الضرر بالشركة التي تفصح عن تلك المعلومات، ولكن اتضح مع مرور الوقت عدم صحة هذا الفرض حيث من الممكن حصول المنافسين على نفس المعـلومات من مصادر أخـرى، كما أن الإفصاح قد يعـطى الشركة عض المـزايا مثل تحسن درجـة التفـاوض مع النقابـات والبنوك وغير ذلك .

مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت إلى السطح شركات ضخمة من نوع جديد تعرف بالشركات المساهمة يملكها عدد كبير من المساهمين

() كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة،(عمان :دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠٠٤م) ص٢٠٤

()Hendrickson, E.S. and Bread, MF." Accounting Theory" Richardson D Boston, 1922,p886

من الممكن أن ينتموا إلى فئات مختلفة من حيث المستوى الثقافي أوالاقتصادي، وحيث يصعب على هؤلاء الملاك إدارةتلك الشركات كما أصبح هناك تنوع وتعدد للأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية بهذه المؤسسات مثل المستثمرين الحالين أو المتوقعين والمقرضين والموردين وغيرهم، إن جميع هؤلاء المستخدمين بمن فيهم الـ لاك يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في إدارة واستثمار الأموال المتاحة للاستثمار الأمثل وكذلك مراقبة الإدارة في المحافظة على أموال المستثمرين، فمن غير المتوقع أن يتم هذا من خلال الاطلاع المباشر لهؤلاء المستخدمين على السجلات الـ فاتر للحصول على المعلومات المطلوبة، إن هذا لا يتأتى للعديد من الاعتبارات منه :

- لوقت الطويل الذي تستغرقه هذه العملية بالنسبة للشركة والمساهمين أنفسهم.
- ـ دم قدرة كل المساهمين على قـــراءة وفهم هذه السجلات والتقارير المـــالية للشركة.
- البعد الجغرافي للعديد من المساهمين عن م ر الشركة وسجلاتها.

الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي يتمثل في تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية وكذلك تزويد المستخدمين المختلفين للقوائم المالية بالمعلومات الكاملة التي تجعلهم على درجة من اليقين بأنها موضحة كل مايلزم لاتخاز قراراتهم .

وبناءً على نشرة مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي رقـ ASB9:) بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" قد أوضحت النشرة أهداف الإفصاح المحاسبي على النحو التالي :

- وصف البنود المعترف بها، و لتزويد بمقاييس متعلقة بهذه البنود غير تلك المقاييس الواردة في القوائم المالية.
- ـ صف للبنود غير المعترف بها والتزويد بقياس مفيدة بالنسبة لهذه البنود.
- التزويد بـ معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر واحتمالية حصول لكل بند من البنود الم ترف بها وغير المعترف بها.
- التزويد بم لومات هامة تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء المقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة.

() Ibid.

) الصديق أحمد اسحق " دور الإفصاح المحاسبي في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة الدخل من أرباح الأعمال"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، ٢٠٠٥، ص[٩١]

) محمد يس عثمان زيادة" أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي" رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠٠١م،ص[٢١]

- لتزويد بمعلومات حول التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- ، ساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

هناك دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية تحدد الهدف من الإفصاح المحاسبي يتركز حول الآتي :

- يان مدى استيفاء التقـــارير المالية لشركات المساهمـــة السعودية للمعلومـــات التي يتعين الإفصاح عنها لترشيد القرارات الاقتصادية.
- البحث عن متطلبات للإفصاح لمحاسبي بالمملكة العربية السعودية من وجهـــة نظـــر المستفيدين من التقارير.
- بيان مدى ذ ثير العوامل، حجم الأصول بالوحدة الاقتصادية، رأس المال، نسبة الربحية، وأية عوامل أخرى تؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي بهذه التقارير.

ويرى آخر أن أهداف الإفصاح المحاس ي تتمثل في الآتي :

- قديم معلومات مفيدة للمستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- زالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية.
- يجب أن تشتد ل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخـــراتهم نحوالاستثم ر في المنشأة ذات العائد الحقيقي المجزي الأمر الذي يترتب عليه توزيع مـــثل للمواردالاقتصادية المحدودة.
- مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري الذي يتطلب أن يكون حجم قيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتـ ا المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات الواجب اتخاذها على ضوء توفير تلك المعلومات على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بزمن يتحمل نتائج الماضيوفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. الإفصاح لخدمتها الشخصية التي تريد عمومية منشورة وقائمة للدخل وقائمة للتوزيع وقائمة للحقوق الملكية مفرزة بتقرير من مراجع حسابات مستقل .

يستنتج من خلال هذا المبحث أن الإفصاح المحاسبي هو الطريقة التي يتم بها تقديم كافة المعلومات الكمية والوصفية بعدالة ووضوح وشفافية إلى المستخدم الداخلي والخارجي عبرالقوائم المالية والملاحظ ت والهوامش والجداول المكملة مما يجعلها واضـــحة وغيـــر

() محمود إبراهيم عبد السلام التركي، متطلبات الإفصاح العام وقياس مدى توفرها في التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك فهد، السنة الثانية عشر، ١٩٨٧م، ص٩١

() كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص٢٠٤

() حسين القاضي ومأمون حمدان، مرجع سابق، ص٢٠٢

مضللة وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، وتكمن أهمية الإفصـــاح المحاســـبي تمكـــن أن القوائم والتقارير المالية، هي المصدر المهم إن لم يكن الوصيد للعديـــد مـــن المســـتخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير الماليـــة موضوعية ومقيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد مـــن أن يـــتم إعـــدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة وزيادة الثقة بالقوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي ومحايد و دفه توضيح الأساليب والوسائل الفنية والمحاسبية وتوضيح شكل ومحتوى التقارير المالية لبيان كميـــة ونوعيـــة البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من جراء تعاملهم مع الوحدات الاقتصادية.

المبحث الثاني

فروض وخصائص الإفصاح المحاسبي

أولاً: فروض الإفصاح المحاسبي:

يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلي تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر علي قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات، ويشير الإفصاح في التقارير المالية إلى العديد من القضايا :

. تحديد أهداف الإفصاح وطبيعة مستخدمي المعلومات المالية ومدى قدرتهم على استخدامها وتفسيرها .

' . كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية.

" . تحديد التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية.

ونجدأن الإفصاح المحاسبي الكامل المطبق حالياً وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسيا :

. فروض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الفرض العام.

' . فرض أن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة للوحدة المحاسبية.

" . فرض أن القوائم المالية هي أربعة قوائم (قائمة المركز العام، قائمة الدخل، التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).

. فرض أن أسلوب القوائم المالية ذات الفرض العام هو أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

ولا يقتصر الإفصاح الكامل علي عرض عناصر القوائم المالية الأساسية الأربعة، بل يتسع ليشمل معلومات كمية ووصفية يتم الإفصاح عنها بالأساليب الآتيا :

- الملاحظات الهامشية والايضاحات الملحقة بالقوائم المالية وتعتبر جزء مكملاً لها.

د - قوائم إضافية وكشوفات ملحقة.

() أمين السيد أحمد لطفى، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، (القاهرة: مكتبة كلية التجارة، ٢٠٠٦)،ص٣٣

() الصادق أحمد جاد الله،" أثر الإفصاح الطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية على القوائم المالية لشركات المساهمة"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩م، ص ص٥٨-٥٩.

()أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص٢٧٦.

- قوائم الإدارة.

- تقرير مراقب الحسابات.

وبصفة عامة توجد وجهتا نظر للإفصاح عن المعلومات المالية: الأولى وهي تمثل وجهة النظر التقليدية للإفصاح وهي ما يشار إليها بالإفصاح الوقائي، والأخرى تمثل وجهة النظر الحديثة للإفصاح وهو ما يشار إليه بالإفصاح التثقيفي أو المعرفي وهما كالآتي :

١ - الإفصـ ح الوقائي:

يهدف الإفصاح الوقائي إلي حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باء تخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ويعتمد ذلك المفهوم على تبسيط المعلومات الـ مالية إلي الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر ء ند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

- الإفصاح لمعرفي أو التثقيفي:

وهو يهدف ى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذالقرارات الاستثمارية، ويقوم ذلك النوع على العديد من الاعتبارات المتمثلة في:

- عدم اقتصارهدف المعلومات المالية علي مفهوم الرقابة التقليدية - إخلاء مسئولية الإدارة وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل.

د - إمكانية استعانة المستثمرالفردي ذي القدرة المحدودة على تفسـير المعلومـات الماليـة بالخدمات الاء تشارية للمحليين الماليين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلوء ت المالية واستخدامها.

- من الأهمية بمكان توجيه المعلومات المفصح عنها في القوائم الماليـة نحـو مسـاعدة المستثمـرين على تقدير المتغـيرات التي تعتمد على قياس درجة المخـاطرالنسبية وفـي ضوء علاقة لعـائد من الاستثمار مقارنة بالعـائد على الاستثمار في الأسوق المالية كلها .

ويرتبط الإفصاح التثقيفي بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعدالة لأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هنا يتوجـه هـذا الإفصـاح نحـو توفيرالمعلومات التي ت كن السوق من التوصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيـع

()المرجع السابق،ص٣٣-٥ .

العوائد ودرجات المخاطر، مما يمكن من الحد من مساوئ استخدام المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض المتعاملين على حساب الفئات الأخرى التي قد لا تتوافر لديها تلك المعلومات.

ويشير مصطلح الإفصاح المعر ي التثقيفي أيضاً إلى الاتجاه نحوزيادة حجم المعل مات المفصح عنها، والتركيزعلى المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها بالإضافة إلى المعلومات الملائمة التي تتصف بدرجة كبيرة نسبية من التقد ر ومن أمثلة ذلك التنبؤات المالية والمعلومات مرحلية أو المعلومات القطاعية.

كما أن هناك تصنيفاً آخر للإفصاح من حيث الغرض منه إلى عام وخاص، فيكون الإفصاح خاصاً، ويتحقق من خلال العرض الخاص للقوائم والتقارير الداخلية والتي تعتبر بعيدة كل البعد عن أهداف المستفيدين الخارجيين.

ومن هذه القوائم والت ارير :

- قائمة القيمة المضافة.
- د - قائمة المصادر والاستخدامات وغيرها.

ويكون الإفصاح عاماً، ويتحقق من خلال القوائم ذات الغرض العام وهي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- د - قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر).
- قائمة التدفقات النقدية.

وهناك جدل بشأن اتجاهات الإفصاح والمعايير التي تحكم هذه الاتجاهات، مثل ا جاه الإفصاح الوقائي، واتجاه التوسع في الإفصاح، فالإفصاح الوقائي يستند إلى رؤيةٍ مف دها ن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ، والإفص اح الإعلامي يتلاقى مع مدخل اتخاذ القرارات في طرحه لمفهوم المنفعة كمعيار يتأسس عليه إنتاج المعلومات لكل من متخذي القرار أو نماذج القرار.

وظهر التوسع في الإفصاح ككل لحل مشكلة عدم إمكانية تحديد مستخدمي التقارير المالية، وهو يمثل نتيجة موضوعية لنموذج السوق لكفء إذ أن المعلومات الإضافية قد تؤثر

() الشحات محمد عطوة،" مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام، المجلة العلمية تجارة الأزهر، العدد الثاني يناير ٢٠٠١م ،ص ص٦٣٦-٦٣٧

على أسعار الأسهم والسندات في البـــورصة مما يؤدي إلى خدمة المستثمرين في توجيه استثماراتهم إلى أوجه الاستثمارات البديلة .

كما يمكن بيان أثر الإفصاح على كفاءة سوق رأس المال وجودة المعلومات من خلال كل من الإفصاح لإجباري والاختياري، فمع التوجه نحو اقتصاديات السوق وتدعيم برنامج الخصخصة تزداد متطلبات الإفصاح المحاسبي من أجل تنشيط سوق رأس المال، وتزداد أهمية التدخل الحكومي والمنظمات المهنية في تحديد محتوى، وعرض، وتوقيت التقارير المالية للوصول إلى إطار علمي للإفصاح الـ حاسبي الإجباري الذى يتضمن جميع المعلومات المحاسبية التي يجب أن تحتويها التقارير المالية وتعطي صورة أكثر وضوحاً وأصدق عن الوحدة الاقتصادية لتدعيم برنامج الخصخصة. وينشأ الإفصاح الإجباري من خلال إصدار القوانين والقواعد المهنية التي تلزم الوحدات الاقتصادية بـ ظيم محتوى وعرض وتوقيت التقارير المالية المنشورة، فالسلطة الحكومية أو المنظمة المهنية تقوم بإصدار معايير محاسبية يلتزم بها في مرحلة القياس أو تقوم بتحديد المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح المحاسبي عنها في مرحلة التقرير. ويرى مؤيدو الإفصاح الإجباري مدى أ ميته لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة. ويرون كذلك أن الإفصاح المحاسبي الإجباري يحقق الثقة في سوق رأس المال مما يشجع المستثمرين على توجيه مدخراتهم لفرص الاستثمار المختلفة، كما أنهم يؤكدون أن سوق رأس المال ليس كفيلاً لتحقيق الإفصاح الاختياري الكافي .

وترجع أهمية مبدأ الإفصاح المحاسبي إلـــى حاجـــة الأطـــراف المعنيـــة بالوحـــدة الاقتصادية إلى معلومات كافية عن تلك الوحدة وخاصة نتائجالأعمـــال ومركزهـــا المـــالي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة تجاه الوحدة الاقتصادية بشراء أو بيـــع أو لاحتفـــاظ بأوراقها المالية، كما أن التزام الوحدة الاقتصادية بتقارير مالية معينة تحتوي على معلومات معينة يزيد درجة التأكد من وصول المعلومات لجميع مستخدميها الخارجيين على الســـواء بدون تمييز بينهم حتى لا يحقق أحد مســـتخدمي المعلومـــات المحاســـبية عوائـــد الوحـــدة الاقتصا ية، وبالتالي تنشيط سوق رأس المال ومن ثم يمكن الحد من عـــدم التماثـــل فـــي المعلومات بين الأطراف المختلفة، بإلزام الوحدة الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح الإجبـــاري

() عبد الحميد أحمد، أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية، دراسة اختيارية، البحوث التجارية المعاصرة، ، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد٢١٣، ١٩٩٤م، ص ١٤.

() كمال الدهراوي، دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.، ١٩٩٩ ص ٦٥.

الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة، حيث أن الإفصاح المحاسبي الإجباري يعتبر أحد الوسائل الفعّالة للرقابة . لى تكاليف الوكالة، فيستخدمه كل من الملاك والدائنون لوضع حدود معينة تقلل من تكاليف الوكالة، ومن ثم يمكن القول بأن هدف الإفصاح الإجباري هو توفير معلومات محاسبية لمستخدمي التقارير المالية وذلك من أجل التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة وعدم تحقيق عوائد غير عادية منعدم التماثل في المعلومات وبالتالي تنشيط سوق رأس المال وهوالهدف المنشود من الإفصاح المحاسبي الإجباري في ظل التغيرات الاقتصادية الحاليا)·

ويلاحظ أن للمعلومات عدة أنواع ومستويات أخرى للإفصاح وهى كما يلي :

/ الإفصاح الكافي:

ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يلزم الإفصاح بها كي تكون القوائم المالية غير مضللة.

٢ / الإفصاح العادل:

ويشير إلى المساواة في توفير المعلومات بحيث تفي باحتياجات كافة الأطراف المعنية من المعلومات، وهذا المستوى يتضمن هدفاً إيجابياً تمثل في جعل القوائم امالية ومحتوياتها عادلة ومنصفة لكل الفئات.

٣ / الإفصاح الكامل:

ويعنى الإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات بهدف إعطاء صورة صحيحة ومعبرة عن المركز المالي للمشروع ونتيجة أعماله مع مراعاة مبدأ الأهمية النسبية.

ونرى ٨: إذا كان الإفصاح الكافي يتضمن مفهوم سلبي فإن كل من الإفصاح العادل والإفصاح الكامل يتضمنان مفاهيم إيجابية فالإفصاح الكامل يجب أن يكون كافياً وعادلاً وشاملاً وليس هناك تعارضاً حقيقياً بين هذه المفاهيم إذا استخدمت بالمعنى الواسع لسياق .

ثانياً: خصائص الإفصاح المحاسبي:

يتضمن إطار الإفصاح المحاسبي ثلاث مكونات :

() كمال الدهراوى ويحيى أبو زيد ، دراسة تجريبية للاختلافات في درجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكونية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، الدور الثاني ١٩٩٥، ص٨٧.

)٤ Hendrickson, E.S. and Bread, MF." Accounting Theory" Richardson D Boston, 1922,p857

(١) Wiedman,C.Discussion of Voluntary, Disclosure and Equity offerings: Reducing Information Asymmetry or typing the stock, contemporary, Accounting Research,2000,p.p663-669"

١. بيئة الإفصاح.
٢. صفات وخصائص الإفصاح.
٣. انعكاسات الإفصاح.

وفيما يلي عرض لهذه المكونات:

أولاً: بيئة الإفصاح وتشمل:

١. **تاريخ الشركة:**

تتمتع الشركات التي لها تاريخ يشير إلى ارتفاع نسبة أرباحها من سنة إلى أ رى بثقة المتعاملين معها في السوق فهي دائماً تسعى إلى زيادة الإفصاح أما الشركات تي لـ ا تاريخ يشير إلى توالي خسائرها وانخفاض جودة منتجاتها سوف تسعى إلى تخفيض حجم وتأخير الإفصاح ـ ن الأخبار السيئة.

٢. **استراتيجية الشركة للإفصاح:**

تتخذ إدارة الشركة قرار الإفصاح الاختياري بعد المفاضلة بين استراتيجيتين ، ما استراتيجية الإفصاح مسبقاً حسب نوع المعلومات التي لديها وفى هذه الحالة فإن الشر كة ستفاضل بين الإفصاح وعدم الإفصاح حسب المركز ا نافسي وأثر الإفصاح عليه، والاستراتيجية الثانية هي استراتيجية الإفصاح البعدي أي بعد ظهور الحقائق فقد تخ ار الإدارة الإفصاح في حالة تحقيق نتائج جيدة أوعدم الإفصاح في حالة تحقيق نتائج غير(جيدة) مرضية.

٣. **موقف الشركة التنافسي والمالي:**

بالرغم من الآثار لسلبية للإفصاح المحاسبي على المركز التنافسي لبعض الشركات، إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الشركات وبعضها البعض مما يحقق مصلحة وفائدة للاقتصاد القومي، حيث أن الدول التيتتميز بجودة الإفصاح واتساع مداه ومحتواه تحقق الشركات بها فوائد تتعلق بتخفيض تكلفة رأس المال، وتحقيق السيولة وتوفير الشفافية ويؤدي ذلك كله إلى جذب استثمارات أجنبية على سوق المال المحلي مـ ا يحقق للدولة ميزة تنافسية في أسواق رأس المال العالمية.

٤. **الســـوق:**

أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين زيادة مستوى الإفصاح وزيادة الـ يولة وكفاءة سوق رأس المال، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح يؤدي إلى

تخفيض حالة عدم التأكد في سوق رأس المال وبالتالي يشجع المزيد من المستثمرين على التعامل شراءً وبيعاً في سوق رأس المال والمشاركة في مخاطر السوق مما يؤدي إلى كفاءة سوق رأس المال فيتخصيص الموارد و حقيق التنمية الاقتصادية.

ثانياً: صفات وخصائص الإفصاح المحاسبي الملائم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثم ر:

إن الإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية ASB) يعتبر من أفضل الأطر التي تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد تعرض المجلس لعدد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهى :)

. القابلية للفهم:

والتي تعني إدراك مستخدمي المعلومات بأهمية محتواها مما يجعلهم يستخدمونها كمدخلات للقرار.

' الملاءمة:

والتي تعني أن تؤدي المعلومات إلى التوصل إلى البديل الأفضل سواء لقدراتها التنبؤية المرتفعة أو لقدرتها على تعديل التوقعات المسبقة لمتخذي القرارات أو لتوصيلها لمتخذي القرار في التوقيت المناسب قبل أن تفقد أهميتها.

' إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاس ية:

والتي تشير إلى مدى خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز ومدى صدقها مما يجعلها قابلة للتحقق ومحايدة وصادقة كما أشار AS) إلى خاصيتين ثانويتين للمعلومات المحاسبية وهما إمكانية المقارنة والاتساق حيث تشير الخاصية الأول ى (إمكانية المقا رنة) إلى تشابه طرق القياس والإفصاح بين الشركات مما يجعل المعلومات المحاسبية الخاصة بها قابلة للمقارنة وتشير الخاصية الثانية (الاتساق) ى قيام الشركة باتباع نفس المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى وعدم التحول عنها إلى معالجات بديلة إلا في حالة ثبوت أفض لية وملائمة المعالجة البديلة.

. . الموضوعية:

تعني عدم التحيز بما يحقق اتفاق أحكام القائمين بالقياس، بحيث يمكن اتخاذ رار واحد بناءً علي نفس المعلومات المحاسبية برغم اختلاف المستويات القائمة باتخاذه , هذا يرجع إلى وجود دليل موضوعي(مستند) لكل عملية مثبتة في الدفاتر والقوائم.

)(Financial Accounting Standard Board,(FASB،)1980,N.2

د . **التوقيت المـــناسب:**

ويقصـــد بالتوقيت المناسب أن يتم توصـــيل المعلومـــات المحاسبية للمستفيدين دون بطء أو تأخير وعند الحاجة إليها، بمعنى توافر المعلومات المحاسبية عند حاجة ه خذ القرار إليها وبصورة حديثة حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية حيوتها ونفعيتها.

ويتضمن التوقيت المناسب للتقارير المالية عنصرين أساسين:

أولهما: يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها التقارير المالية فقد تكون ربع سنوية أو صف سنوية أو سنوية.

ثانيهما: يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى ا شر وتستخدم هذه التقارير، وهذه الفترة في استخدام المعلومات الداخلية بواسطة الإدارة بعض المستثمرين المقربين لتحقيق عوائد غيرعادية وبالتالي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلو ات، ويجب تخفيض هذه الفترة بقدر الإمكان فكلما نقصت فترة إعداد التقارير المالية كلما زادت جودة التوقيت الملائم للمعلومات المحاسبية،كذلك وجد أن هناك علاقة بين التوقيت الملائم لنشر التقارير المالية وبين ما تحتويه هذه التقارير المالية من معلومات، فالتقارير المالية التي تتضمن أنباءً سارة عادة ما تنشر بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية الفترة المالية، أما التقارير المالية التي تتضمن أنباء سيئة فعادة ما تنشر بعد فترة زمنية طويلة من نهاية الفترة المالية.

نجد أن الآثار السلبية لعدم مراعاة التوقيت الملائم لنشر التقارير المالية تمثل في الآتي :

أ. لجوء المستثمرين إلى مصادر معلومات أخـــرى بديلـــة بـــدلاً مـــن التقـــارير الماليـــة المنشورةتمثل اللجوء إلى المحللين الماليين واللجوء إلى إدارة الشـــركة لتســـريب بعـــض المعلومات الهامة قبل النشر وبالتالي ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات.

ب. قيام المديرين في الوحدة الاقتصادية باستغلال هذه المعلومات في التعاملات الداخلية لتحقيق عوائد غير عادية عن طريق المضاربات في سوق رأس المال.

ج.عدم توافر التوقيت الملائم قد يزيد من الشكوك حول صحة نتيجـــة الأعمـــال والمركـــز المالي للوحدة الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم إقبال المستثمرين علـــى شـــراء أســـهم هـــذه الوحدة، فالتـــأخير في الإفصاح يزيد من مستوى عـــدم التأكـــد المـــرتبط بعمليـــة اتخـــاذ القرارات.

وقد تعرض بعض الكتاب لخاصيتي الملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية خاصيتين للإفصاح الكفء والفعال، وقد عرفت خاصية الملاءمة بأنها التأثير في عملية اتخاذ القرار ويتحقق هذا التأثير من خلال القدرة التنبؤية المرتفعة لمحتوى الإفصاح أي يجب أن يكون للمعلومات قدرة على تصحيح هيكل المعلومات السابقة لمتخذ القرار، وقدرته على رقابة وترشيد أداء الوكالة للإدارة. ومن ناحية أخرى فقد عرفت إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية بأنها خلو محتوى الإفصاح من الأخطاء الجوهرية والتي تتطلب البعد عن التحيز والحكم لشخصي قدر الإمكان ويلاحظ إمكانية تعارض هاتين الخاصيتين، فالمعلومات الملائمة تكون عادة مستقبلية في حين أن المعلومات المستقبلية لايمكن الاعتماد عليها مثل التاريخية المؤيدة بالمستندات .

ومن ناحية أخرى فقد ربط كاتب أخر بين خاصيتي الملاءمة والقابلية لفهم حيث عرفت الدراسة الملاءمة بأنها تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرار، أما القابلية للفهم فتتحقق بفعل إعداد المعلومات من خلال تقنية وطريقة تتوافق مع متخذي القرار، وقد أكدت هذه الدراسة الارتباط الطردي والجوهري بين ملاءمة الإفصاح وقابلية للفهم والارتباط لطردي والجوهري بين قابلية الإفصاح للفهم وفاعلية دوره في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار .

وقد تعرض بعض الكتاب على الموضوعية وإمكانية الاعتماد كمتطلبات للمعلومات المحاسبية، حيث تم تعريف الموضوعية على أنها عدم التحيزبما يحقق اتفاق أحكام القائمين بالقيام، وقد عرفت هذه الدراسة إمكانية الاعتماد بأنها قدرة المعلومات على الوصف الدقيق للظاهرة والتنبوء بها في المستقبل، وقد تم تصميم مقياس لدرجة الاعتماد ويرتكز على القيمتين الفعلية والمتنبأ بها للظاهرة وعدد القائمين بالقياس وقد توصل الكاتبان في هذه الدراسة إلى أن استراتيجيات الإفصاح غير الملائمة لا احتياجات
المستخدمين تخفضمن درجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية، وأن درجة الاعتماد قد ترتفع إذا ما تم التنازل جزئياً عن الموضوعية .

---

(1) محسن طه صديق، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية،٢٠١٠م، ص ص ١٣٣-١٣٤

(2) Levitt, A., "The Importance of High Quality Accounting standards" ,Accounting Horizons,1988,p.p79-82

(3) IjiriY, and R, Jaedick," Reliability and Objectivity of Accounting Measurement", The Accounting Review, July, 1966,p.p474-483,

ومن ناحية أخرى فقد أشارت آراء أحد الكتاب إلى صدق واتساق القياس والإفصاح الـ حاسبي، وقد أوضحت هذه الآراء أن اتساق القياسالمحاسبي وإمكانية التحقق من الإفص اح ، والالتزام بالمبادئ المحاسبية تمثل الشروط الأساسية لكي يحقق الإفصاح المحاسبي ، دفه المنشود في عملية ترشيد اتخاذ القرارات، ولم تقتصر آراء الكاتب على إلقاء الضوء ع ى الخصائص النو ية أو الوصفية للمعلومات المحاسبية كما وردت في توصية مجلس معايير المحاسبة المالية، بل حددت مجموعة من المتطلبات العملية التي تساعدهم في تعظيم منفعة المعلومات للمستخدمين[٢].

وتتمثل أولى هذه المتطلبات في تكامل ومرونة المعلومات، حيث تعتبر قيمة المعلوم ت دالة طردية في تكاملها ومرونتها. ويعني تكامل الإفصاح تقديمه لمحتوى إضافي ملائم. كما أن مرونة المعلومات يمكن تحقيقها بإنشاء قاعدة بيانات تمكن المستخدمين من اختيار البيانات التي يرونها ملائمة وفقاً لدرجة التجميع أو التفصيل التي يرونها مقبولا .

وتتـ ثل ثاني هذه المتطلبات في ضرورة توافق محتوى الإفصاح المحاسبي مع طبيعة القرار حيثأن هذا التوافق يؤدي إلى زيادة طلب متخذي القرار على مستوى الإفصاح المحاسبي مع طبيعة القرار في ترشيد القرارات باعتباره أحد المتطلبات الأساسية بتعظيم منفعة الإفصاح وذلك من خلال ما يوفره هذا الإفصاح من معلومات سواء قبل أو بعد اتخاذ القرار حيث تتبع أهمية المعلومات قبل اتخاذ القرار في تعديل الاحتمالات المسبقة لمتخذي القرار بشكل يؤدي إلى تقييم واختيار أفضل البدائل ، كما أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي بعد اتخاذ القرار تساعد على الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد النادرة للمجتمع على أوجه الاستخدام البديلة الأمر الذى يرفع من رفاهية المجتمع . وهذا ما يتطلب ضرورة إدخال الحاسبات الآلية عند إدارة نظم المعلومات المطلوبة في الوقت وبالتكلفة الملائمين.

ويتمثل ثالث المتطلبات التيتسهم في تعظيم منفعة المعلومات للمستخدمين في رضا متخذي القرار عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن رضاء المسئول عن تصميم نظام المعلومات يتحقق برضاه عن مخرجات النظام إذا كانت تشبع احتياجاته

---

[١] Solomons,D," Criteria for choosing an Accounting Model", Accounting Horizons, No.1, March,1995,p43

[٢] محسن طه صديق، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي، مرجع سابق، ص١٣٥

[٣] Tang,Y,"Bumy Road Leading to Internationalization: review of Accounting Development in China", Accounting Horizons, Vol.14,No.I,March,2000,p93.

المعلوماتية بصورة اقتصادية تم ع ازدواجية إنتاج المعلومات أي إنتاج معلومات غير مطلوبا .

نجد أن هنالك ثلاث أبعاد لتحقيق رضاء المسؤول عن تصميم نظام المعلومات تتمثل في:

البعد الأول: رضا المستخدم عن مخرجات النظام أي ملاءمته لاحتياجاته.

البعد الثاني: الرضاء عن مقومات النظام ومدى استجاب ها لتعليمات المستخدم ومنع و تدنية الأخطاء.

البعد الثالث: الرضاء عن مجموعة العمل التي يتعامل معها المستخدم.

كما يرى أيضاً أن المعلومات الواردة في التقارير المالية يجب أن يتوافر فيها الخص ئص والمتطلبات السابق ذكرها وأهمها خاصية التوقيت المناسب لجميع المستث رين حتى تكون هناك فرصة متساوية لهم لتحقيق عوائد على استثماراتهم دون حصول بعض المستثمرين على هذه المعلومات دون البعض الآخر في موعد سابق وتحقيق عوائد غير عادية على حساب آخرين.

ثالثاً: انعكاسات الإفصاح:

تتأثر مصالح الشركة نتيجة قرار الإفصاح الاختياري ي الجوانب التاليا :

/ تكلفة رأس المال :

تتفق معظم الدراسات أن الشركة تقوم بالإفصاح الإضافي تحقق فوائد تؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال الذي تحتاجه الشركة حيثأن الإفصاح يساعد المستثمرين والداا ين على تفهم وتقدير مخاطر الاستثمار، وتكلفة رأس المال تت ون من عناصر ثلاث هي:

- معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر.

د - المخاطر الاقتصادية.

- مخاطر المعلومات.

وبافتراض أن معدل العائد على الاستثمار، والمخاطر الاقتصادية هما مقداران ثابتان ن مخاطر المعلومات تتغير حسب توافر المعلومات فكلما زاد الإفصاح زادت ثقة المعلومات، وقل عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين من ناحية وبين المستثمرين أنفسهم بعضهم البعض من ناحية أخرى وبالتالي تقل تكلفة رأس المـــال، كـــذلك فـــإن المحتـــوى المعلوماتي للإفصاح هو أداة المستثمر للتوصل إلى المخاطر الاقتصادية لتكلفة رأس المال،

()كمال الدمراوي ويحيى أبو زيد، مرجع سابق،ص٩٥

()عبد الحميد أحمد، مرجع سابق،ص٨٠

ومع عدم وجود المعلومات عن تقدير تلك المخاطر الاقتصادية لتكلفة رأس المال، ومع عدم وجود معلومات عن تقدير تلك المخاطر الاقتصادية فإن المستثمر سوف يعهد إلى تحمل الشركة سعر عال لعائد رأس المال ، قد يصل إلى معدل يقترب من معدل الاقتراض، ولذلك فإن وجود المعلومات عن طريق الإفصاح يساعد على تقدير المخاطر الاقتصادية تقديراً دقيقاً علاوة على خفض تكلفة مخاطر المعلومات مما ينعكس على تكلفة رأس المال.

' / السيولة:

يساهم الإفصاح الجيد في تحقيق لسيولة في أسواق رأس المال وهذا يفيد في كفاءة تخصيص رأس المال على المستوى القومي، وتتضح هذه العلاقة إذا ما علمنا أن السيولة تتوقف على عدد الصفقات التي تحدث في سوق رأس المال، بحيث كلما زاد عدد الصفقات زادت السيولة، ويتوقف عدد الصفقات بدوره على عنصرين هما:

. درجة تماثل المعلومات بين المستثمرين.

' . درجة عدم التأكد لدى المستثمرين.

بحيث إذا زاد مقدار عدم التماثل في المعلومات وعدم التأكد تقل عدد الصفقات، وبما أن الإفصاح يقل من عدم التماثل في المعلومات ويقلل من عدم التأكد فإن هذا بالتالي يؤدي ى زيادة عدد الصفقات التي تتم في سوق رأس المال، وهذا يؤدي بدوره إلى زيارة السيولة.

" / هيكل الملكية:

تشير غالبية الدراسات إلى أن الشركات التي يحتوي رأسمالها على نسبة عالية ن القروض ستميل نحو زيادة مدى الإفصاح الاختياري وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الوكالة في هذه الشركات.

يستنتج من خلال هذا المبحث أن أهمية مبدأ الإفصاح المحاسبيترجع إلى حاجة الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية إلى معلومات كافية عن تلك الوحدة وخاصة نتائج الأعمال ومركزها المالي لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة تجاه الوحدة الاقتصا ية بشراء أو بيع أو ا حتفاظ بأوراقها المالية، وأن الإفصاح المحاسبي الكامل المطبق عالياً وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية تتمثل في:

أولاً: مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية بتقديم مجم عة من القوائم والتقارير المالية ذات الفرض ا عام.

ثانياً: أن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلو ات عن الدخل والثروة للوحدة المحاسبية.

ثالثاً: أن القوائم المالية هي أربعة قوائم (قائمة المركز العام، قائمة الدخل، ا تغير ي حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية).

رابعاً: أن أسلوب القوائم المالية ذات الفرض العام هو أنسب وسائل الإفصـــاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.ويجب أن يتوافر في المعلومات الواردة في التقارير الم لية مجموعة من الخصائص والمتطلبات أهمها خاصية التوقيت المناسب لجميع المستثمرين حتى تكون هناك فرصة متساوية لهم لتحقيق عوائد على استثماراتهم دون حصول بعض المستثمرين على هذه المعلومات دون الآخر في موعد سابق وتحقيق عوائد غير عادية على حساب آخرين.

المبحث الثالث

وسائل وأساليب الإفصاح المحاسبي

أولاً:العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح:

يمكن القول إن هناك اتفاقاً عاماً بين كتاب المحاسبة على أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عمليه عشوائية، بل توجد مجموعه من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، كأي ممارسات ومعايير محاسبيه أخرى. إن ممارسات ومعايير الإفصاح تخض ع وبشكل ملحوظ لتأثيرات العوامل البيئية (الاقتصادية، السياسية، القانونية والثقافية) السائدة بكل دولة،ودرجة ومستوى التعليم بالدولة، وباختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى بالإضافة إلى شكل وطبيعة المنظمات ومصادرتمويلها فإنه من المتوقع أن تكون هناك اختلافات في ممارسات ومعايير الإفصاح من دولة إلى أخرى. ومن أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية مايلي :

- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي كل دولة الشركات اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتيـــاجات المستخدمين رئـــيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غـــير مباشرة في تلك الشـــركات. ولاشك أن نوعية المستخدمين الرئيسيين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلـــى أخـــرى باختلاف طبيعة ونوعية النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة.وفي العموم فقـــد حددت oster[٢] مجموعة الأطراف التالية من المهتمين بالشركات:

() محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، ،٢٠٠٥)،ص ص٥٨٦ - ٥٩٢

(٢)Foster: G.،Op.Cit.،p. 45.

- حملة الأسهم الحاليين والمتوقعين حيث يحتاجون للمعلومات لغرض القرارات الاستثمارية والرقابة عن الإدارة.

د – المديرين.

– العمال.

- الحكومة ووكلاءها حيث يحتاجون للمعلومات لغرض القرارات الإجرائية والتنظيمية.

- الزبائن "العملاء".

- المقرضين والممولين.

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة FASB)) المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في "المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين ومستخدمين آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في الاستثماروالإقراض وقرارات أخرى مشابهة".وبناء على لجنة معاييرالمحاسبة الدولي) ASC) فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم"حملة الأسهم والدائنون (الحاليون والمتوقعون) والعمال،مجموعات أخرى مهمة من المستخدمين تشتمل علي الممولين والعملاء واتحاد التجار والمحللين الماليين للقوائم والاقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيم ة"في حين أن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في العديد من الدول ذات الاقتصاد المركزي هي الحكومة، ولذا يكون من الطبيعي المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ويلاحظ أن مجال ومدى الإفصاح بالقوائم اله لية اتسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية، وكذلك نتيجة لزيادة الو ي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة بها، كل هذا ألزم الشركات بزيا ة الإفصاح المحاسبي ونوعيته، فالشركات أصبحت محاسبة ليس قط إمام المستثمرين والمقرضين بل امتد هذا ليشمل المستهلكين والممولين والعمال واتحادات العمال وأعضاء المجتمع المحيط بالشركة بشكل عام. ومن هنا أصبحت هناك ضغوطات جديدة على الشركات لتقديم معلومات أ كثر لخدمة أغراض كل تلك الفئات.

كما يلاحظأن مجال الإفصاح بالقوائم المالية يظل قيد التطور حيث مازالت تكتنفه العديد من المشاكل نتيجة لتوسيع قاعدة المستخدمين للقوائم المالية للشركات؛ فعدد

---

(1) Financial Accounting Concepts No,1 – Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises "The Journal of Accounting" February 1979,p91

(2) International Accounting Standards Committee "Disclosure of Accounting Policies" , International Accounting Standards No,1 (London:IASC,Janu997),p5

المستخدمين ومطالبهم متزايدة ومتعددة ومن الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجودإطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح , مجاله، كما أنه على العكسمن تكاليف الإفصاح فإن هناك منافع من الصعب إن لم يكن من المستحيل قياسها)

- لجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة المسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي (Accounting RegulationApproaches) المتبناة بكل دولة، كما أن الدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجد بها لجنة للمعايير المحاسبية SB١) أو هيئة معايير المحاسبة المالي ASB:) فخطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهى تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، ففي دولة مثل فرنسا تحتوي الخطة على ثلاثة أنواع من المعايير هي المعايير الإجرائية والمعايير الخاصة بالقياس ومعايير الإفصاح، حيث تهتم الأخيرة بعملية وصف ونشروعرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث لاقتصادية بالقوائم المالية للشركات سواءكان ذلك على المستوى الإجمالي أوالقطاعي أونماذج خاصا .

أما في ألمانيا واليابان فتحدد المتطلبات القانونية المعالجات المحاسبية للعمليات، أما في الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فأن المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق الما ة هي التي تلعب دوراً مهماً في تحديد درجة الإفصاح ومعايير الإفصاح، أما في الولايات المتحدة فعلى سبيل المثال كانتهيئة تبادل الأوراق المالي EC3) هي المؤثرالمهم على موضع الإفصاح،وأسست هذه المنظمة عام ٩٣٤ لتأسيس وتنظيم ممارسات الإفصاح المالية كما حددتها لوائح هيئة تبادل الأوراق المالية لعا ٩٣٣ ecuritiesof Act3 . كذلك تعتبر هيئة معايير المحاسبة المالية ASB:) بأمريكيا هي إحدى المؤسسات الأخرى التي لها تأثيرعلى الإفصاح. وتهتم هذه المنظمة بوضع معايير المحاسبة المتعلقة بالقوائم المالية وهي تنظر إلى أن المعاييرالمالية ومعايير الإفصاح معايير متدخلة ويجب معاملتها معاً.أما في المملكة المتحدة فبالإضافة إلى الهيئات المهنية وهيئة تبادل الأوراق المالي EB3) فإن قانون الشركات يؤثرعلى ممارسات الإفصاح، حيث ينص في بعض نصوصه على بعض العناصر التي يجب الإفصاح عنها، وتعتبر هيئة تبادل الأوراق المالية بالمملكة المتحدةمن

---

(1) Igbal, et al," International Accounting, AGlobal Perspective" Prentice- Hall,1997),p95

(2) Wallace, R,S., "Development ofAccounting Standards for Developing and Newly Industrialized", Countries in Research in Third World Accounting,Vol,2,1993,p132

أهم المنظمات المؤثرة على عملية الإفصاح، وتعتبر ملزمة لكل الشركات البريطانية التي تطرح أسهمها للعامة.

ويمكن تفسير التأثير المهم لهيئة تبادل الأوراق المالية في الولايات المتحد ة وهـ ئة تبادل الأوراق المالية في المملـ ة المتحدة على عمليات الإفصاح بالقوائم المالية شركات هذه الدول من خلال الاسواق المالية، حيث أن الزيادة في درجة المنافسة بين الشركات ي الحصول على الموارد المالية المحدودة دعت هذه الشركات لدخول الأسواق المالية، وجلب المستثمرين إليها وهو ما يتطلب من تلك الشـ ركات زيادة مستوى الإفصاح لديها.أما بالـ سبة للعديد من الدول الأخرى وخاصة النامية فإن الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح غـ اباً ما تكون مزيجاً من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

- المنظمات و مؤسسات الدولية:

تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولـ - بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلـ - من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات مايلي)

- الجمعية الاقتصادية الأوربيـ EC:):

وتضم هذه المنظمة مجموعة من دول الاتحاد الأوربي حيث أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجهات تتعلق بالإفصاح، هذه التوجهات عبارة عن rders( ) للدول الأعضاء تكيف قوانينها بما يتلاءم وماتصدره هذه الجمعية من توجيهات. وقد كان التوـ يه الرابع عا 978 يتعلق بمحتوى أهداف وشكل الجلسات ويشتمل على أقسام خاصة بالإفصاح. وقد لعب هذا التوجيه دوراً كبيراً فيما يتعلق بالإفصاح القطاعي للدول الأعضاءحيث كانت الاختلافات كبيرة بينها.

ـ - منظمة الأمم المتحدة JN):

إن تأثير الأمم المتحدة على الإفصاح على المستوى الدولي كان من . لال مؤسساتـ ا orporationCommissions onTransactional( ) التابعة لـ conomit and Social Council United Nations:) ، حيـ ث عينـ ت ommission( ) مجموعه من الخبراء المتمرسين في معايير مجـ ال المحاسـ بة الدوليـ ة والذين بدورهم أصدروا تقريرهم في عاـ 977 والذي تم تعديله بعد ذلك.

---

(1) محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص٥٩٠ - ٥٩٢

- م ظمة التعاون الاقتصادية والتنمية:

: Organization for Economic Cooperation)(OECD)

تضم هذه المنظمة مجموعة الدول الأوربية وكـــندا والولايات المتحدة الأمريكـ ة واليابان واستراليا ونيوزلندا، حيث يأتي تأثيرها على الإفصاح بالقوائم المالية من . لال صدارها في 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولاً من قبل المجلس الوزاري للمنظمة. وفيما يتعلق بالعمليات القطاعية فقد أصدرت الهيئة عدة توصيات تتعلق بالإفصاح وفقاً للمناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية والاستثمارية والرأسمالية على المستوى جغرافي وعندما يكون ممكناً على مستوى الصناعة وكذلك متوسط عدد العمال الذين تم توظيفهم على مستوى القطاعات الجغرافية.

- لجنة معا ير المحاسبة الدولية (ASC):

تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن العديد من دول العالم حيث يصـــل عـــدد الـــدول الأعضاء بهذه المنظمة إلى ، ايزيد عـ 100 دولة، وقد قامت هذه اللجنة بإصدار العديد مـــن المعاييرالمحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض مساعدة مســـتخدمي القـــوائم المالية لفهم الأسس التي أعدت عليها هذه القوائم وتضييق هوة الاختلافات وتسهيل عمليـــة المقارنة. ولا تملك هذه المنظمة قوة الإ زام ولكن يتم الامتثال لمعاييرها من خلال اقتنـ اع الدول والشركات الدولية بأهمية الامتثال إلـــى هـــذه المعـــايير الصـــادرة عنهـــا. وفـــي عـ 989 مقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتطوير إطار عام لإعداد وعرض القـــوائم المالية تم نشره ويتضمن هذا الإطار ما يلي:

أولاً: تحديد مفـــاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيـ .

ثانياً: توجيه وإرشاد واضعي المعايير المحاسبية عند وضعهم للمعايير المحاسبية.

ثالثاً: مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدو ية والتعامل مع القضايا التي لم تتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير.

كما أن معايير المحاسبة الدولية تقوم بمحاولة تحسين جودة المعلومات المفصح عنها ـ ى المستوى العالمي من خلال إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية. ومن التوصيات بمعيارها الأول ما يلي: يجب أن تحتوي القوائم المالية على إفصاح oncise;) عن كل السياسات المحاسبية المهنية التي تم استخدامها.

.الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تم استخدامها فيجب أن تكـــون جـــــزءاً مكمـــلاً للقوائم المالية وإن تم الإفصاح عن تلك السياسات في مكان واحد، أما المعالجات الخاطئـــة وغير السليمة لعناصر الميزانية وقائ ة الدخل أو حساب الأرباح والخسائرأوأية قوائم مال ة فتعالج أوتصحح بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو أية بيانات تفسيرية لها.

' . كما قد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رق ( ) والذي يتعلق بالحد لأدنى من المعلومات التي يجب أن يتم الإفصاح ع ها بالقوائم المالية لمجموعات معينة في الميزانية وقائمة الدخل.

" نجدأنه تجدر الإشارة هنا إلى وجود العديد من المنظمات الإقليمية الأخرى سواء ، انت منظمات خاصة او منظمات حكومية تلمس بشكل أو آخر الممارسات المحاسبية من ضمنها الإفصاح المحاسبي للدول الأعضاء به .

ثانياً:وسائل وأساليب الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان اثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملاحظاتها وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولاتحل محل بعضها البعض، حيث أن هنالك معلومات تعتبر معلومات أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية وهنالك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش، وتجدر الإشارة هنا إلى معيار التفرقة بين ما هو مهم ومن صلب مكونات القوائم المالية وبين ماهو ذو أهمية محدودة. تحدده مجموعة من العوامل، منها حجم ونوعية النشاط والدرجة التنافسية الموجودة للشركة، كما أن هناك معلومات مهمة ولكن لا يتم الإفصاح عنها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية وذلك نظراً لطبعتها الوصفية، وحتي لا تكون عملية الإفصاح غيرمنظمة وعشوائية يوجد هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها[1] :

- **عداد القوائم المالية وترتيب بنودها:**

() مزمل عوض طه أحمد، دور لجان المراجعة في تفصيل حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية على سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية ع ى سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستيرفي المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيليز ٢٠١٢ م،ص ص ١٠ ٦١

إنه جـــزءاً مهماً من الإفصـــاح المحاسبي ويتمـــثل في عرض القـــوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ليسهل عملية قراء ها وفهمها وإمكانية من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

- **الملاحظات الهامشية:**

يتم استخدام ملاحظات الهامشية لتـــوضيح أو تفسير أو إضـــافة معلومـــات أقـــل أهمية والمتعلقة بعناصر القـــوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القـــوائم الماليـــة. ويجب الإشارة إلى أن الملاحظات الهامشية يمكن أن تحتـــوي علـــى معلومـــات كميـــة أو وصفية، وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات هامشية في الإفصاح عـــن معلومـــات مـــثل:

- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- الإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة.
- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات.
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة

- **الملاحـــــق:**

وتشتمل الملاحق على قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم مز . لالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية مايلي:

- قائمة التغير في المركز المالي.

د - قائمة الأصول الا بتة وطرق الاستهلاك.

- المخزن السلعي.
- المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها.
- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

- **لمعلومات الموجودة من خلال الأقواس:**

وتستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم لما ة والتييصعب فهم احتسابها أو سبب ظهورها من قل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية أو لبيان الم دأ المستخدم في مخزون نهاية الفترة.

كذلك يعتبر تقرير المراجع الخارجي لحسابات الشركة وتقرير مجلس إدارة الشركة، من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأى محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين ي المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للشركة وعن الخطط المستهدفة. ويمكن الإشارة إلى أن غياب السياسات المحاسبية الموحدة والمقبولة على المستوى الدولي وكذلك تعدد الخيارات المحاسبية لمعالجة الأحداث الاقتصادية أدت إلى اختلاف ي الممارسات والسياسات المحاسبية من بينها سياسة الإفصاح المحاسبي الأمر الذي نتج عنه صعوبة فهم القوائم المالية وتفسير محتوياتها على المستوى الدولي و أحياناً حتى على مستوى الدولة الواحدة. ويوضح الجدول رقم ٢) طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طر قة من طرق الإفصاح كما يلي. .

جدول رقم ٢)

() ترك محمد عبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود،١٩٩٥)،ص ص٣١- ٣٢

الأهمية النسبية لطرق ومتطلبات الإفصاح المحاسبي

المصدر: ترك محمد عبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود،١٩٩٥)، ص٣٢

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
– قوائم المالية	وتشمل قوائم أساسية هي: قائمة الدخل. قائمة المركز المالي. قائمة التدفقات النقدية. وكذلك قوائم إضافية وهي: قائمة التغيرات في حقوق الملكية. قائمة الأرباح.	تعتبر القوائم المالية هي العمود الفقري للإفصاح لعرض البيانات المحاسبية ويراعي فيها إعادة المبادئ المحاسبية المقبولة.
– المذكرات والملاحظات على القوائم المالية	تشمل بعض القوائم المالية ما يلي: طرق تقويم المخزون. طريقة الاستهلاك المطبقة. الالتزامات المحتملة. أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. التغيير في السياسات المحاسبية. أثر التحويلات للعملات الأجنبية. تفصيل لحقوق الملكية. معالجة مصروفات الصيانة والإصلاح.	هي جزء مكمل للقوائم المالية وتشتمل على بيانات مالية وغير مالية غير واردة بها.
- ا لإيضاحات المتممة للقوائم المالية	توضح ما يلي: اية ضمانات على الاصول. سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة المتبقيةبالمخازن.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم أو المذكرات.
، داول إحصائية	أهمها:جداول تحليل الاصول – الاستهلاك – تحليل المصروفات إلى ثابت، ومتغير – يان بالمبيعات – كلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروعبصورة مختصرة.
– قريرالإدارة	يتضمن معلومات عن أهداف المشروع، أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل،الطاقة الإنتاجية، مشكلات خاصة بالإنتاج والتوزيع.	يتضمن كل المعلومات التي قد توثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.
- قريرمراجع الحسابات	أهم مايتضمنه: مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة. مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية. أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. رأي المراجع والتحفظات. نتيجة الفحص الذي أجراه المراجع.	يزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

هذا وقد حدد معيار المحاسبة المصري رقم) وهو عرض القوائم المالية الصادرة من وزيرالاستثمار رقد ٢٤٣ لسنة ٢٠٠ أن تتضمن القوائم المالية ما يلي:

- الميزانية.
- قائمة الدخل.
- قائمة ا غيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية

الإيضاحات المتممة المتضمنة ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية وأية مذكرات إيضاحية أخرى.

كذلك حدد المعيار متطلبات عرض القوائم المالية:

- **متطلبات إعداد الميزانية ومنه:**
- الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة.

د - المعلومات التي يتم عرضها في صلب الميزانية هي الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات المالية، الأصول البيولوجية، المخزون.

- **متد لبات إعداد قائمة الدخل ومنها:**
- تسجيل جميع الإيرادات والمصروفات متضمنة تأثير التغيرات في التقديرات المحاسبية

د - الإفصاح عن البنود التالية: نصيب الأقلية، نصيب مساهمي الشركة الأم.

- تبويب المصرفات باستخدام نموذجين: نموذج وظيفة المصروف (طريقة تكلفة المبيعات)، نموذج طبيعة المصروف.

- **كذلك حدد المعيار متطلبات إعداد الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ; منها:**

يجب أن تشمل الإيضاحات الم ممة ما يلي:

- عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

د - الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية.

- بيانات إضافية عما لم يتم عرضه في صلب القوائم المالية وتكون لازمة لفهم هذه القوائم.

ويجب عرض الإيضاحات المتممة بالترتيب التالي:

- عبارة التوافق مع معايير المحاسبة المصرية.

د - ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة.

- المعلومات المؤيدة للبنود الظاهرة في كل قائمة بترتيب كل بند وبترتيب العرض.

- الالتزامات المحتملة والارتباطات التعاقدية والإفصاحات غير المالية.

- يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أهداف وسياسات إدارة رأس المال وكيفية تحقيق المنشأة لأهدافها مع ملخص بالبيانات الكمية لما تديره من رأس مال مع أية تغيرات في كل ما سبق.

طرق الإفصاح الدولي بالقوائم المالية:

نظراً لعلاقة المحاسبة الواضحة بالعوامل البيئية المحيطة بها، فإن المستخدم للقوائم المالية على المستوى الدولي يحتاج إلى معلومات حول العوامل البيئية المحيطة والتي كون لها تأثير على هيكلة وأداء المؤسسة محل الاهتمام كذلك على المستخدم جمع معلومات حول الطرق المحاسبية المميزة للشركة والدولة محل الدراسة لذا عادة ما تقوم الشركات ذات الخبرة الواسعة في المجال الدولي بإمداد متخذي القرارات بمعلومات إضافية إلى حد ما عن ظروف وخصوصيات تشغيل العمليات والطرق المحاسبية المتبعة بها وخاصة تلك الطرق والقواعد التي تختلف عن القواعد والطرق المقبولة قبولاً عاماً في مهنة المحاسبة ومن شك أن ذلك يتطلب بعض التشريعات القانونية للمؤسسات المالية مثل لجنة تبادل الأوراق المالية بنيويورك، ضرورة تعبئة نماذج معينة من قبل الشركات الأجنبية كشرط لتداول أوراقها المالية ويشمل هذا النموذج خصوصية الصناعة والاختلافات في الطرق المحاسبية وظروف التشغيل الأخرى.

ويلاحظ أن عدم وجود نصوص دولية متفق عليها للعرض والإفصاح بالقوائم المالية يجعل الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات تتبع مداخل مختلفة للإفصاح الدولي بقوائمها المالية منها ما يلي:

- استخدام الهوامش التي يشرح فيها للقارئ الأجنبي خصوصيات المبادئ لمحاسبية المحلية المستخدمة وأحياناً شرح المصطلحات الفنية المستخدمة.

- عداد القوائم المالية بعملات القارئ الأجنبي.

- لترجمة اللغوية للقوائم المالية إلى لغة القارئ.

- الإفصاح عن المؤشرات المقارنة بين النسب المالية.

- عادة إعداد القوائم المالية باستخدام مبادئ محاسبية بديلة.

وفيما يلي: عرض لهذه الأساليب :

١/ الهوامش وشرح المصطلحات:

تحرص بعض الشركات الدولية الكبرى على إطلاع مستخدمي قوائمها الأجانب بمميزات وخصائص البيئة المحيطة بالشركة كما تحرص غالبية هذه الشركات على إلحاق قوائمها المالية بمعجم للمصطلحات والتعبيرات المستخدمة في هذه القوائم، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الشركات بإر اق معجم صغير للكلمات المستخدمة في شرح التقرير لكيفية حساب طرق قياس القيمة المضافة في حين تقوم بعض الشركات بإرفاق مرشد منفصل للقارئ الأجنبي باللغات الأجنبية الرئيسية مثل الإنجليزية والفرنسية ملحقاً بالتقريرالسنوي لها، وتقوم شركات أخرى بتقديم تقارير إضافية لغات أخرى لمضمونتقاريرها المالية مركزة في ذلك على القواعد المحاسبية والتشريعات القانونية الملزمة في الإعداد والقياس والتوصيل والإفصاح عن بياناتها المالية.

٢/ ترجمة القوائم المالية الأجنبية:

تهدف هذه الطريقة إلى إعادة عرض النتائج المالية بعملات أخرى وذلك من أجل سهولة قراءتها من قبل المستخدمين للقوائم المالية، ويمكن للشركات أن تستخدم واحدة ن الطرق التالية في ترجمة قوائمها المالية بعملات أجنبية:

- متوسط سعر الصرف لعناصر قائمة الدخل وسعر الصرف في نهاية الفترة لعناصر الأصول والالتزامات.

د - متوسط سعر الصرف لذ ل بنود القوائم المالية.

– سعر الصرف في نهاية المدة لكل القيم.

وقد ظهرت في العقد الأخير طريقة أخرى وهى استخدام مجموعة من العملات لتسجيل العمليات المتعلقة بالشركات الدولية للمستثمرين الدوليين، كما هو الحال بـ نسبة لعملة الاتحاد الأوربى (اليورو) وذلك باستخدام المتوسط الموزون لسلة من العملات لمجموعة من الدول التي غ لباً ما تكون للشركة اهتمامات بها.

٣/ الترجمة اللغوية:

تقوم بعض الشركات التي لها مستخدمون دوليون بترجمة قوائمها المالية إلى لغات أجنبية، ولكن بسبب بعض العوامل البيئية المشار إليها سابقاً والمتعلقة بالعامل الاجتماعي

() محمد المبروك أبوزيد، مرجع سابق، ص ص٥٩٢- ٥٩٦

والحواجز الثقافية الأخرى لا يبدو نه بالإمكان الوصول إلى توازن حقيقي من خلال الترجمة حيث أن بعض المصطلحات المحاسبية تكون محلية بشكل خاص، ورغم أن بعض الشركات تجعل هذا واضحاً عنما تشير إلى ضرورة الحذر واليقظة في المشاكل المحتملة والتي تنتج عن توصيل المعلومات بعد الترجمة وفى حالة وجود اختلاف ت في الفهم تحل بالرجوع إلى النص الأصلي في التقرير.

ويرجع أحد أسباب هذا الاهتمام بتكافؤ الترجمة هو أن مصطلحات المحاسبة هي اصطلاحات مميزة لفرد معين أو جماعة معينة فمثلاً مصطلح(رأس المال العامل) أو الموارد السائلة تحمل معاني معينة للمهنيين المحاسبيين ينما قد تحمل معاني أخرى لعامـ ، وحتى للمحلل المحترف فإن حاجز اللغة يشكل مشكلة مهمة في التحليل المالي الدولي، فالاختلافات في المصطلحات المحاسبية ما زالت تعتبر حاجز لمشكلة الاتصال المحاسبي، وقد تسبب إرباك المستخدمين من دولة إلى أخرى، مثلاً في المملكة المتحدة مصطلح تحت التحصيل eceivable) يطلق عليه في أمريكا المدينون ebtors) وحسابات تحت الدفع يطلق عليها reditors) الدائنون، كذلك في المملكة المتحدة يطلق عليه مصطلح المخزون tocks) بينما في أمريكا يطلق عليه nventory) كما أن في أمريكا مصطلح الأصول الثابتة ixed Assets) يشير إلى كل الأصول التي يحتفظ بها لغرض الاستخدام المستمر وليس فقط للأراضي والمعدات، وأن حساب الأرباح والخسائر يشير إلى قائمة الدخل، ومصطلح (Turnover) يشير إلى المبيعات (Sales) . ومن ضمن الاختلافات بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة هو الاختلافات في شكل الميزانية حسب درجة سيولتها من منخفض إلى أعلى درجات السيولة، وبالتالي فإن الأصول الثابتة توضح قبل الأصول المتداولة، كل هذا يشير إلى أهمية الإفصاح للمستخدمين فيجب أن يكونوا شديدي الانتـاه حذرين في قراءتهم وتحليلهم للقوائم المالية للشركات مختلفة خاصة الأجنبية منها . يث قد تبدو عادية وربمـــا في الحقيقة هي تختلف على ما تبدو عليه.

/ الإفصاح عن النسب المالية:

تظهر القوائم المالية لبعض الشركات المحلية والدولية بعض المؤشرات المالية كالنسب المالية سعياً منها لتوفير معلومات مهمة وجاهز لتقيم أداء الشركة ومقارنتها بمؤشرات الشركات الأخرى أو المؤشرات المعيارية المعدة من قبل بعض الهيئات المالية حيث أن البيانات المالية الأساسية المطلوبة لحساب بعض هذه المؤشرات قد تظهر بالتقارير

المالية المنشورة، والمشكلة الأساسية والتي يجب على المحلل مراعاتها على أن أغلب النسب المالية لا توجد لها قواعد محددة متفق عليها بكيفية حسابها، ففي أمريكا مثلاً توجد أكثر من هيئة علمية لدراسة القوائم المالية وإعطاء مؤشرات كنسب معيارية مساعدة في الحكم على مدى كفاءة هذه الشركات إلا أن هذه الهيئات لا تقوم بحساب هذه النسب بطريقة و احدة مماثلة.

يستنتج من هذا المبحث وجود مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، كأية ممارسات ومعايير محاسبية أخرى، إن ممارسات ومعايير الإفصاح تخضع وبشكل ملحوظ لتأثيرات العوامل البيئية (الاقتصادية، السياسية، القانونية والـ ثقافيـ) السائدة بكل دولة، ودرجة ومستوى التعليم بالدولة. ومن أهم المحددات الرئيسية على وعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالي : نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاته ، الجهات المسـ ولة عن وضع معايير الإفصاح، المنظمات والمؤسسات الدولية. وتوجد العديد من الأساليب ا ي يمكن اسـ خدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية ي التقارير المالية أو ملاحظاتها. وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولاتحل محل بعضها البعض، حيث أن هنالك معلومات تعتبر معلومات أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية ا قوائم المالية. وهنالك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها ولكن في ملحقات القوائم المالية أو في الهوامش. وهناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط الـ حاسـ ن والمستخدمين للقوائم المالية منها إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها، والملاحظـ ت الهامشية.

الفصل الثاني

الإطار النظري لحوكمة الشركات

يتناول الفصل الإطار النظري لحوكمة الشركات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات

المبحث الثاني: آليات ومعايير حوكمة الشركات

المبحث الثالث: الفعّالية وفعّالية حوكمة الشركات كنظام للرقابة

المبحث الأول

مفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات

نشأة وتطور حوكمة الشركات:

نشأت الحوكمة من قديم الزمان فهي كلمة كانت تطلق على البحَّار الذي كان يقود السفينة بدراية تامة ويمتلك قيم أخلاقية نبيلة وسلوكيات تؤكد حرصه في الحفاظ على ممتلكات وأرواح الركاب [1]

نشأت ظاهرة الحوكمة نتيجة للقصور في القوانين والتشريعات المنظمة لممارسة الأعمال التجارية، ويعتبر قانون مكافحة ممارسات الفساد عام ٩٧٧ م في أمريكا والذي تضم قواعد لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في الشركات من أولى خطوات الحوكمة [2].

ونتيجة لفضائح الشركات العملاقة وما تبعها من حالات إفلاس وانهيار فقدت معظم الشركات المساهمة كسب ثقة غالبية المجتمع، واقتران الشك بمستوى كفاءة ونزاهة وأداء مجالس إدارتها، وجاء قلق المساهمين حول فعّالية مجالس الإدارة واللجان التابعة لها ، وشهد الاقتصاد الأمريكي حالة إفلاس بعض كبريات الشركات مثل شركة آنرون للطاقة في منتصف أكتوبر ٢٠٠١ ، وشركة وورلدكوم للاتصالات التي اكتسبت فضيحة محاسبية في مارس ٢٠٠٢ ، عندما اعترفت بأنها سجلت في شكل غير سليم ما يقارب ٣٠٨ مليار دولار في صورة نفقات رأسمالية بدلاً من معالجتها كنفقات تشغيلية وهذا يعارض مع قواعد المحاسبة المتعارف عليها، وبالتالي ضخمت من عوائدها.

وكذلك ظهور بعض الفضائح في شرق آسيا، كل ذلك أدى بدوره في التفكير في نظام يضمن حقوق الشركات. وقد جاءت ظاهرة الفضائح المالية للشركات العالمية بما احتوت عليه من الفساد الإداري وتواطؤ شركات المحاسبة القانونية مع كبار الإداريين واستخدام المعلومات الداخلية، ونشر ميزانيات وأرباح غير حقيقية، تؤكد على أهمية

---

(1) محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،٢٠٠٥م) ،ص٧.

(2) رافت احمد ابراهيم، استخدام النماذج الكمية في تقدير كفاءة شركات التأمين في حوكمة الشركات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة ،العدد التاسع والستون، ٢٠٠٧م،،ص١٩٥.

إيجاد معـــايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة، والأشراف الفعّال على الشركات المساهمة بما يضمن تحـــقيق الأهـــــداف المـ وضوعة والالتزامات بالأنظمة الداخـــلية والخـــارجية لشؤون أعمـــال الشركـــات وهو ما يطلق عليه في اللغة الإنجليزية مصطـــلح (Corporate Governance) (الحوكمة[1] .

ويضاف إلى ذلك أن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة ، الإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على توكيد تدفقات داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية والتي تحقق الإفصاح والشفافية، بجانب عدم إظهار المعلومات الـ حاسبية لحقيقة الأوضاع المالية بالشركا .

ونجد أنه ظهر في السنوات الأخيرة من القرن الماضي مفهوم حديث أطلق عليه حوكمة الشركات الذي حصل على اهتمام كبير من قبل المساهمين بالشأن المحاسبي والإداري والمالي للشركات بما يحـــققه من ضبط مؤسسي يؤدي إلى تحـــقيق لعـــدالة للأطراف المعنية بالشركة كافة.

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

نتيجة لظهور قضايا الفشل والغش في التقارير المالية التي لازمت كبرى الشرـ ت وما صاحب ذلك من انهيارات مالية، أدت إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات بشكل واسع يتلافى الفشل المالي والإداري والاقتصادي في الوحدات الاقتصادية. وفيما يلي يمكن توضيح مفهوم حوكمة الشر كات على النحو التالي:

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي انتشرت على المستوى العالمي والإقليمي وقد اختلف في ترجمتها بين ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة، أو الإدارة الحكيمة، أوحوكمة الشركات كما أن الحوكمة قد تعني الرقابة أو السيطرة[2] .

وهي اصطلاح عني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وهي كلمة مشتقة من الحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون

---

[1] عبيد بن سعد المطيري، تعزيز الثقة والشفافية وتطبيق الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة، (الرياض: دارالمريخ للطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)،ص[١٠٠].

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص[٩].

[3] صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية ، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص[٢٧٦].

أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسئولية .

ويقصد بحوكمة الشركات مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط (Discipline) والشفافية (Transparency) والعدالة (Fairness) وبالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية .

بناءً على ذلك نرى أن مفهوم حوكمة الشركات جاء استمراراً للبحث المتواصل عن تعزيز أداء الشركات، ومنها على سبيل المثال نظرية المنشأة، ونظرية الوكالة، والفصل بين الملكية والإدارة، وهياكل الملكية وتمويل المنشآت، وعلاقة الإدارة بالمساهمين وأصحاب المصالح وغيرها من النظريات. ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة (الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح)، ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات.

وجاءت الحوكمة بصفة عامة لوضع القواعد التي تضبط سلوك الحكام من المحكومين وكذلك ضبط إيقاع محكومين مع بعضها البعض وإذا ما نظرنا إلى حوكمة الشركات على وجه التحديد نجدها جاءت لضبط حركة الشركات فيما بين بعضها البعض وفيما بين الأعضاء المنتسبين لها وجميع أصحاب المصالح معها فهي مجموعة قواعد ومبادئ تعمل على ضبط إيقاع التعاملات .

تعريف حوكمة الشركات:

حتى عام ٢٠٠٣ تعددت التعريفات التي استعملت في ترجمة عبارة: (CORPORATEGOVERNANCE) ومن ذلك الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، حوكمة الإدارة أو الحوكمة. وجاء مجمع اللغة العربية في بيانه المؤرخ في ١٠ / ٥ / ٢٠٠٥ م ليحسم الأمر باعتماد لفظ الحوكمة للمصطلح الإنجليزي (CORPORATE GOVERNANCE).

---

[1] مصطفى محمود أبو بكر، المتطلبات التنظيمية والإدارية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الخامس، حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٨-١٠ديسمبر ٢٠٠٥م، ص٩٤.

[2] عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٨م)،ص٦٨٠.

[3] محمد فرح عبد الحليم، مدى تطبيق المصارف الإسلامية السودانية للحوكمة، المؤتمر الأول لحوكمة الشركات السودانية،٥ أكتوبر ٢٠٠٩م،ص٥

[4] محمد سليمان الصلاح، الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة:، سبتمبر ٢٠٠٥م،،ص٦٦

عُرّفت الحوكمة من قبل العديد من الباحثين منها:تعريف الخبيرة (إراميلستين) أن حوكمة الشركات هي توليفة من القانون، التنظيم، الممارسات الإدارية السليمة في القد اع الخاص مما يشكل البيئة الملائمة لجذب الاستثمار، رؤوس الأموال، والعناصر البشرية التي لها الم درة على السعي للاستخدام الأمثل من أجل تحقيق إنتاج عوائد اقتصادية مدى طويل لمصلحة المساهمين مع المحافظة على احترام مصالح الجهات ذات العلاقة المباشرة والمجتمع في مجمله وحسب (السير إدريان كاديرى) حوكمة الشركات هي الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتص دية والاجتماعية من جهة وبينالأهداف الفردية والمشتركة من جهة أخرى، وبعبارة أخرى فإن إطار حوكمة الشركات يشجـــع على الاستخدام الفعال للموارد والهدف على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد و شركات والمجتمع. وعُرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنه النظام الذي تُقَيَّم من خلا له دارة الشركات، والتحكم في أعمالها.كما تعُرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنها جموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم و يرها من المساهمين. وعرفها البعض مثل (emitag.etat) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء ، الإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

ويهتم هذا المصطلح بالممارسات والكيفية التي يتم بها ضبط أداء الشركات ورفع كفاءتها ومجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدار ة الشركات والرقابة عليها، ومعالجة المشكلات الناجمة عن ذلك والعلاقة بين الجهات التي تحكم عمل الشركات من الداخل والخارج.)

ويرى (Hopkjns، n) أن أسلوب حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع. كما أن مفهوم حوكمة الشركات يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات

(1) إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠١٠م)، ص١٦٠.

السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات و عاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحديد تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة. وعُرفت الحوكمة أنها النظام الذى من خلال تدار وتراقب الشركا . عُرفت أيضاً أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى حيث تهتدي بها إدارة الشركة لتنظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح حملة الأسهم .

وعُرفت الـ وكمة أنها تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ المنشآت لقراراتها والشفافية التي تحكم اتخاذ القرار فيها ومدى المساءلة التي يخضع لها مدير ورؤساء تلك المنشآت وموظفوها والمعلومات التي يجب أن يفصح عنها للمستثمرين . وأيضاً عُرفت بأنها النظام الذي عن طريقه تدار الشركات وتوجه أعمالها . كما عُرفت بأنها مجموعة من المبادئ تستهدف توفير إجراءات رقابة داخلية فعّالة . وعُرفت كذلك أنها النظام الذي يوجه أعمال الشركة ويراقبها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئو ية والنزاهة والشفافيا .

وعُرفت أنها مجموعة من الأنظمة التي يتم بموجبها إدارة الشركة ورقابتها وفق هيكل يحدد الحقوق والمسئوليات فيما بين المشاركين ويرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات في شؤون الشركا .

وعُرفت بأنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيد ، كما أنها نظام مناعة وحماية يحكم الحركة ويضبط الاتجاه وسلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركا . وقد أشارت لجنة Peters ommittee: في هولندا إلى أن الحوكمة تتضمن في

)(Cadbury commihee financial Report of the committee on the Financial Agpect of corporate Governance,UK: (London stock Exchange,1992),p[3]

) سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، (واشنطون: غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠٠١م)، ص٤.

) سليمان الصبان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، (الإسكندرية : الدار الجامعية،٢٠٠٥م)، ص٧٢.

) محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية أحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية، المؤتمر العلمي الأول، القاهرة، ٢-٣ مايو ٢٠٠٧م، ص١٥.

) عبد الحميد عبد المنعم عقدة، المراجعة وإدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة، المؤتمر العلمي الخامس، كلية التجارة، الإسكندرية ٨-١٠ سبتمبر ٢٠٠٥م،،ص٥٤

) طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م)، ص٣.

) أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٥م)، ص٦٩٥.

) إبراهيم العيسوي، البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد ٥٦، ٢٠٠٣م، ص١١.

) أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص٥.

جوانبها مثل الإدارة والـ لطة والمسئوليـــة والأثار والمساءلة المحاسبية والإشراف كما تلـــعب النزاهـ والشفافية دوراً هاماً في هذا المجال .

ويعد مصطلح الحوكمة هوالترجمة المختصرة التي راجت للمصطلـ :

ORPORATE GOVERNANCE)، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي: (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة) .

وعُرفت حوكمة الشركات أنها مجموعة من القواعد والمعـــايير التي تحـــدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أوالأطراف المرتبطة بالشركـــة (مثل حملة السندات،العمال،الدائنين وغيرهم) من ناحية خرى) .

وعُرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عـــام ٠٠٤ م الحوكمـــة (إن حوكمـــة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتهـــا ومســـاهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة الشركات أيضاً الهيكل الذي مـــن خلالـــه توضـــع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء) .

من خلال هذه التعريفات تلاحظ الدارسة أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل لمفهوم حوكمة الشركات وتستنتج أن مفهوم حوكمة الشركات يركز على النظام الذي يحكم العلاقة بين الأطراف التي تؤثر في الأداء من خلال الآتي:

- تحديد العلاقة بين الموكل(أصحاب المؤسسة)والوكيل(الإدارة) وأصـ اب المصالح الأخرى.

- الأنظمة الـ اصة بالرقابة على الشركات حين أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

- القواعد الـ ي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع حقوق والواجبات بين جميع الأطراف.

عليه يمكن تعُريف حوكمة الشركات بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس التي تحكم العلاقات بين إدارات المنظمات والأطراف المرتبطة بالمنظمة من خلال التأكد من الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية للمنظمة بهـــدف التحقيق المناسب ' هداف

() أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٧م)، ص٩.

() محمد طارق يوسف، بنك الاستثمار القومي، حوكمة الشركات المنظمة العربية للتنمية، شرم الشيخ،٢٠٠٧م، ص١.

() محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٨م)، ص١٥

() محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي،المنظمة العربية الإدارية ،القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٦م، ،ص١٢٠.

كلالأطراف المرتبطة بالمنظمة من مساهمين وعاملين وإدارة بالإضافة إلى الموردين والدائنين والمجتمع والبيئة التي تمارس أنشطتها الاقتصادية من خلالها.

ثانياً: أهمية حوكمة الشركات:

منذ عاد ٩٩٧ م، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها، قد يمكن وصفها أنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل عديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة " وما إلى ذلك، أما الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة nron:) المالية وماتلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها، كل ذلك أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية قريبة من الكمال[١] .

تعتبرحوكمة الشركات أساساً جيداً للاستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها فيما يلي.[٢]

– محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعـــدم السماح بوجوده أو استمراره بالقضاء عليه.

– حقيق وضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في شركات بدءاً بمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

– تحقيق السلامة والصحة وضمان عدم وجود أية أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار هذا الخـــطأ والقصور، بل جـــعل كل شيء في اتمامه العـــام صالحا.

– محـــاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح أوباستمرارها يصعب تحقيـــق نتائج جيدة للأعمـــال وتحتاج إلى تدخل أخلاقي عاجل.

---

(١) محمد شريف توفيق، من قراءات الانترنت في حوكمة الشركات، الأهمية والمبادئ والمصطلحات، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة ٢٠٠٥م، ص١٥١.

(٢) عبيد سعيد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، (الرياض: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ص١٠٧-١٠٨.

– حقيق الاستفادة القصوى والفعّالة في نظـــم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيمـــا يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية ا نفاق وربط الإنفاق بالإنجاز.

– تقليل الأخ اء إلى أدنى قدر ممكن بل استخدام نظام الحماية الوقائية الذي لمنع حدوث الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدث.

– حقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخـــارجيين وخاصة أنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

يتضح مما سبق أن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركات بل الدول من أن تجني ثمارها وهى تتمثل في الآتي .

– خفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجه الشركات والدول.

– رفع مستو ات الأداء للشركات وما يتر تب عليه مـــن دفـــع عجلـــة التنميـــة والتقـــدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

– جذب الاستث ارات الأجنبية وتشـــجيع رأس المـــال المحلـــي علـــى الاســـتثمار فـــي المشروعات الوطنية.

- ز يادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية.

– الشفافية والدقة ، الوضوح في ا وائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب عليهـــا من وضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقـــة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

– توفر قواعد ، وكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد هدافها وتحدد أيضاً كيفية تحقيقها.

ويضيف آخر أن أهمية حوكمة الشركات تبرز في الآتي[1]

إفلاس وتعـــثر بعض الشركات المساهمة بسبب سوء الإدارة وإساءة استغلال السلطة.

. حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتح يق مصالحهم الشخصية دون اعتبار لمصالح غيرهم.

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٨م)، ص ص ١٥-١٦

[2] رأفت أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص١٩٧.

- طــلب المؤسسات الاستثمارية العالمية توافر مستوى من الحوكمة لتوجيه الاستثمارات.
- التداخل في مسئولية مجلــس الإدارةوالمــدراء التنفيــذيين أمــام أصــحاب المصــالح والمساهمين .

ثالثاً: أهداف حوكمة الشركات:

برزت حوكمة الشركات ضرورة عملية لمواجهة الخلل الذي أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات العــامة والخاصة وماصاحبها من ظهور مشاكل تتعلق بالفساد وعدم الشفافية في المعلومات وسوء ا دارة. ويمــكن تلخيص أهم أهداف ـ وكمة الشركات في النقاط التالية:(2)

- ضمان الشفافية وا فصاح وتحـ ين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ض مان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة.
- توفير الحه ية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.
- ض مان وجود قوانين وتشريعات وإجراءات واضحة ودقيقة تبين كيفية وتوا ت إجراء خصخصة الشركات.
- تنمية الاد ار وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل.
- ض مان الحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.
- شجيع نموالقطاع الخاص ودعم قرارته التنافسية ومساعدته في الحصول على التمويل.
- الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء لمالي وتخفيض تكلفة التمويل.
- ، جود هياكل إدارية متكاملة تضمن محاســبة الإدارة أمــام المســاهمين وأصــحاب المصالح.
- مراعــاة مص لح العمل والعاملين وتوزيع الصلاحيــات والمسئوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي .

() مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، ، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الخرطوم، الفترة من ٢٠-٢١ يناير، ٢٠٠٨م، ص٤٠.

() عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، (العين: دار الكتاب الجامعى، ٢٠١٤م)، ص ص٤٩٢-٤٩٣.

كما خلصت إحدى الدراسات إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يحقق الأهداف التالية)

إرساء قواعد ومعايير جيدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة بحيث يتوافر لديهم المهار ت والقدرات والتأهيل العلمي والأمانة والنزاهة.

' الحد من أساليب الغش والاحتيال مع معالجة مشكلة تضارب المصالح وتوفير معلومات بدرجة كبيرة من الشفافية.

" تحديد القواعد والإجراءات والأسس التي يتم بناءً عليها إعداد القوائم والتقارير لمالـ ة.

. إتاحة الفرصة للشركات للحصول على استثمارات أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب وذلك لزيادة الثقة في أداء الشركات.

من خلال العرض السابق يمكن تبين أن الحوكمة تتصف بعدة خصائص وهي .

الانضبـــاط:

ويعنى مـــراعاة السلوك الأخلاقي المناسب والمقبول مـــن الأطراف المرتبطة بالمنشأة، ونلاحظ أن هذه الخاصية تتركز على مجـــلس الإدارة والإدارة التنفـــيذية ومراجع الحسابات، فإذا التزم هؤلاء كل في مجال اختصاصه بالانضبـــاط تكون الحوكمة قد تحققت من ناحية أولى.

' الشفـــافية:

هذه الخاصية مرتبطة ببيانات القوائم المالية الصادرة عن الشركة وهي مسئولية كل من الإدارة التي تعدها والمراجع الخارجي الذي يصادق على صحتها.

" الاستقـــلالية:

ترتبط هذه الخاصية في إطار حوكمة الشركات بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، فلابد من عدم تداخل الاختصاصات كل حسب ماهو محددله في نظام الشركة، فلا يجوز أن يعمل أحد أعضاء مجلس الإدارة في وظيفة تنفيذية أو العكس.

. المساءلـــة:

() الهادي آدم محمد إبراهيم، إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان ، العدد الرابع، ٢٠٠٨م، ص ص١١١-١١٢.

() لمرجع السابق، ص١١٣.

تعنى إتاحة الفرصة لكافة الأطراف في التحقيق عن أداء وعمليات الشركة وإمكا ية محاسبة المسئولين عن الأداء السيئ.

المسئـــولية:

أي مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن القيام بواجبهم تجاه المساهمين والأطراف الأخرى، بالصورة التي تحقق مص لح الأطراف جميعاً.

العــدالة:

أي مراعاة التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة دون التركيز على كبار المساهمين مثلاً.

المسئولية الاجتماعية:

هذه الخاصية تتحقق تبعاً لتحقيق الخصائص الست السابقة، وذلك بتحقيق الرفاه ة الاجتماعية لكافة فراد المجتمع نتيجة لمراعاة المصالح المختلفة للأطراف المرتبطة بالشركة.

هكذا ستمكن هذه الخصائص المذكورة، إذا توافرت، في الوصول إلى نظام الحكومة الجيد (Good Governance) إذا أمكن ممارستها فوراً، لذلك أهتمت الإدارة بتنظيم قيمة المنشأة لغرض زيادة القيمة السوقية لأوراقها المالية في السوق لتحقيق منافع ذاتية لإدارة عن طريق استخدام بدائل القياس والتقويم المحاسبي المتاحة للإدارة.

زيادة الحاجة إلى إجراء المقارنات :

المقارنة بين نظم الضبط المؤسسي المتاحة وبين الشركات على مستوى الدول المختلفة مثل المقارنة بين النظم المطبقة في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. الخ.

زيادة اهتمام أسواق الأوراق المالية:

الأهتمام بعملية مراقبة أداء الشركات في الكثير من الدول يهدف إجراء التعديـ ت اللازمة لزيادة فعّالية التحكم في الشركات مثل: متطلبات التســجيل والإفصـــاح و، مايـــة المستثمرين من الغش والتلاعب التي تمارسها إدارة الشركات باستخدام الأرقام المحاسبية.

. تخوف المساهمين:

زيادة تخوف المساهمين من أداء اللجان التابعة لمجلس الإدارة وعدم كفاءة وفاعلية تلك اللجان، علاوة على ضعف آلية اختيار المديرين التنفيذيين وكبار الموظفين في الشركات وتحديد مستحقاتهم المالية.

رابعاً:مبادئ حوكمة الشركات:

يعتمد التطبيق السليم لحوكمة الشركات الالتزام بالمبادئ التالية:

١ مبدأ ضمان وجود أساس فعَّال لحوكمة الشركات:

يؤكد هذا المبدأ ضرورة أن يعمل إطار الحوكمة على زيادة مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية والتنفيذية.

ومن أهم ما تضمنه هذا المبدأ المتطلبات التالية :

أ. أن يتم تطوير إطار عام للحوكمة بهدف أن يكون ذا أثر على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة السوق، والدوافع التي تخلقها للمشاركين بالسوق والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق .

ب. أن تنسجم المتطلبات القانونية والرقابة التي تؤثر على ممارسة الحوكمة داخل التشريع مع قواعد القانون والشفافية وإمكانية التطبيق.

ج. أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الأجهزة الإدارية المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح.

د. ينبغي أن تمتلك السلطات التنفيذية والإشرافية الصلاحيات والموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، كما يجب أن تكون قراراتها شفافة وواضحة ويتم الإفصاح عنها في وقتها المحدد.

٢ مبدأ حقوق المساهمين:

أي حفظ حقوق المساهمين ويشمل ذلك ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد من الأرباح، مراجعة القوائم المالية، حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والحصول على معلومات كافية ومتكاملة في الوقت المناسب عن كل ما يختص بأمور الشركة .

٣ مبدأ المعاملة العادلة لجميع المساهمين:

() جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم، (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية،٢٠٠٣م).

() مصطفى حسن بسيوني السعدني، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٥م،ص٧٧

أي المساواة في التعامل بين ، ل المساهمين وجهتهم في الدفاع عن حقوقهم القا ونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، حيث تسعى الحوكمة في جميع إجراءاتها إلىتحقيق المعاملة العادلة لجميع المساهمين صغارهم وكبارهم، الوطنيين والأجانب بدون أية محاولات للتمييز أو الإجحاف وانتهاك حقوق.

: مبدأ دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة:

يشمل ذلك الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المحددة وتشجيع التعاون النشط بين الشركـــات وبين أصحاب المصالح، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحـــقوق وكذلك آليـــات مشاركتهم الفعَّالة في الرقابة على الشركة إض فة إلى توضيح مسؤوليات وصلاحيات وأدوار أصحاب المصالح .

‹ مبدأ الإفصاح والشفافية:

أهم مبادئ الحوكمة العمل على ضمان الشفافية في جميع المعاملات الخاصة بالشركات، ويتطلب ذلك التأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية والمهنية المتعارف عليها في كل لمس ل الما ية التي تتعلق بالشركة، خاصة المكافآت والتعويضات للمديرين والعقود والخطط الم مة، والوضع المالي والأداء والملكية والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين.

ا مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:

تهتم الحوكمة بتوضيح أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة، وضبط علاقات مجلس الإدارة بحملة الأسهم من جهة، وبالإدارات التنفيذية من جهة أخرى، وتشمل تلك المسؤوليات هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعَّالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم .

يستنتج من خلال هذا المبحث أن الحوكمة هي أسلوب منظم بمجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات التي تساعد الإدارة في حسن استغلال الموارد المتاحة للشركة والحفاظ على أصولها وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وتكمن أهمية

() المرجع السابق،ص[٧٨] .

() إمام حامد آل خليفة، التدقيق الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة في التشريع الضريبي المصري، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة،٢٠٠٥م، ص[٢٩٢].

حوكمة الشركات في أنها تمثل أساساً جيداً للاستقامة والصحة الأخلاقية، ومحاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو استمراره بالقضاء عليه. وتهدف الحوكمة إلى ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية، تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة، وتوفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة. وتعتبر مبادئ الحوكمة هي الأساس عند تطبيق الحوكمة لأنها تحكم وتضبط نطاق تطبيق الحوكمة في الشركات والمشروعات فهي توفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة لكي تمكنهم من متابعة أهداف الشركة بإتقان وفعّالية، وكذلك من الضروري تطبيق المبدأ الأول للحوكمة وهو وجود أساس فعَّل للحوكمة لأن هناك مجموعة من الكتاب الذين كتبوا عن الحوكمة لم يذكروا هذا المبدأ وهو أهم مبدأ لانهيضم عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي ويمكن لكافة المشاركين في السوقالاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية.

المبحث الثاني

آليات ومعايير حوكمة الشركات

أولاً: آليات حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات في مجملها مجموعة من الآليات التي تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى، وبالتالي فإنها تهدف إلى حماية الملاك من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب المصالح وعلى الأخص حملة الأسهم. إن الهدف من آليات حوكمة

الشركات هودفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي للشركا .

وعُرفت آليات حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الوسائل التي يتم تقييمها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة , الملاك مما يؤدي إلى التوازن بين مصالح جميع الأعضاء .

كما عُرفت آليات حوكمة الشركات بأنها الوسائل التي يتم من خلالها ضبط أفعّال وحوارات الإدارة لتصب في مصلحة حملة الأسهم .

ويمكن تقسم آليات حوكمة الشركات إلى :

/ الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب التي تتم داخل الشركة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة للحفاظ على مصداقية القوائم المالية للشركة وتتضمن العناصر التالية:

- مجلس الإدارة:

وهم يـــمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالـــح. ويقوم مجلس الإدارة باختيارالمديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين .

، - الحوافز الإدارية:

من الوظائف الرئيسية لمجلس الإدارة تحديد مكافآت ومرتبات الإدارة ومراعاة التناسب بين مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومصالح المساهمين في الأجل الطويل .

() عبد الله على أحمد القرشي، دراسة تحليلية للآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،ص٩٥.

() محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الإسكندرية: إدارة التعليم العالى،٢٠١١م)، ص٤٤٤.

() عبد الفتاح أحمد على، قياس البعد الاختياري للدور الحوكمي للمراجعة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة الإسماعيلية، مصر المجلد ١٨، العدد الرابع، ٢٠٠٤م، ص١٩٩

() بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، وزارة الاستثمار- مركز المديرين المصري، ٢٠٠٩م، ص٢٢.

() عبد الوهاب نصر على، شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، (الإسكندرية:الدار الجامعية، ٢٠٠٧م) ص٢١

- **هيكل رأس المال (هيكل الملكية):**

يؤثر هيكل ملكية الشركات على تحقيق المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات. ويوجد نوعان رئيسيان من هياكل ملكية الشركات وهما :

الملكية المركزة: ويقصد بها أن تكون الملكية أو السيطرة على رأس مال أسهم الشركة مركزة في عدد صغير من الأفراد أو العائلات، المديرين، التنفيذيين، الشركات، البنوك والمؤسسات الحكومية.

الملكية المشتتة: ويقصد بها توزيع ملكية الشركة على عدد كبير من الملاك، كل منهم يمتلك عدداً محدداً من أسهم رأس مال الشركة.

إن فاعلية حوكمة الشركات تتوقف على هيكل الملكية، ما إذا كانت ملكية مركزة في أيدي فئة صغيرة من كبار الملاك، ربما يتولون أيضاً مسئولية الإدارة، أو مبعثرة بين الآلاف من حملة الأسهم ينتخبون مجلس إدارة يتولى نيابة عنهم تعين إدارة محترفة لتسيير شؤون الشركة .

- **لقانون الأساسي واللائحة الداخلية:**

يوضح القانون الأساسي علاقات الشركة داخلياً بين أقسامها المختلفة وعلاقات الشركة بالأطراف الخارجية ذات المصلحة، بينما توضح اللائحة الداخلية سير الإجـــراءات داخـــــل الشركة.

هـ - الآليات الداخلية للرقابة:

أن يكون لدى الشركة نظام متكامل للرقابة الداخلية يتم تصميمه ووضعه بواسطة إدارة الشركةأو بالحصول على معاونة خارجية، وذلك التعامل مع المخاطر والتحقق من تنفيذ رسالة الشركة بكفاءة، إضافة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وحماية موارد الشركة من الخسارة وسوء الاستخدام .

/ الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

---

[1] أحمد شريف عبد الحميد، إدارة الربحية والدور المحاسبي في حوكمة الشركات، ، مؤتمر حوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثاني، جامعة الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص١٦٨.

[2] توفيق عبد المحسن الخيال، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، العدد الأول، ٢٠٠٩م، ص ص٢١٠- ٢١١

[3] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقويم الأداء، مدخل حوكمة الشركات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،د ت)،ص٤٦٤.

[4] المرجع السابق، ص٤٦٥.

هي مجموعة من القواعد والإجراءات والعناصر التي تنتمي إلى مجالات مختلفة، وتعمل معاً باتجاه واحد لضبط ومتابعة أداء إدارة الشركة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة.

وتتضمن ما يلى:

- الهيئات القانونية و لمالية والمحاسبية.

د – القوانين والتشر عات المطبقة.

– لأسواق (سوق منتجات الشركة، سوق رأس المال، سوق المال).

- الجهات لخارجية للإشراف والرقابة.

- لمعلومات التي يوفرها سوق رأس المال وتحليلها.

وهنالك آليات أخرى لحوكمة الشركات تتمثل في التالي :

تطبيق معايير الشفافية والإفصاح على كافة الشركات التي تنشـــر حســـاباتها وقوائمهـــا للجمهور.

' . تطبيق معايير جيدة لاختيار أعضاء مجلـــس الإدارة تقـــوم علـــى تحديـــد المهـــارات والخصائص والقدرات التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبـــل تشـــكيل المجلس، وتحديد التأهيل العلمي والـ برات العلمية والعملية التي يتعين توافرها في أعضاء مجلس الإدارة.

تتضمن حوكمة الشركات الآليات الآتيا :

. آليات قانونية: توفير الإطار القانوني لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

' . آليات رقابية: تحديد مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

" . آ ة تنظيمية: تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات لتحقيق أهداف الحوكمة.

. . آليات محاسبية: تتعلق بوجود نظام فعَّل لإعداد التقارير المالية. يتسم بالشفاذ ة ويو فر المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات بصورة متكافئة.

الآليات الأساسية لحوكمة الشركات:

يتضح أن لآلـــيات الأساسية لحـــوكمة الشركات المؤثرة في التقـــاريرالمالية تتمثل في الآتـــي:

() عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٦م) ص٩٨.

() محمد أحمد محمد العسيلي، تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من استخدام قواعد القيد بأسواق المال المالية، المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، لإسكندرية، ،سبتمبر،٢٠٠٥م، ص٥٢.

. مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة هو الذي يتولى إدارة أمور الشركة، بناءً على تفويض من الجمعية العمومية، لذلك فإن المسؤولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، لو قام بتشكيل أو بتفويض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعمالهم .

ويعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكـ ة الشركات، حيث يمثل الأكثر أهمية في تشكيل قمة إطار حوكمة الشركات، فتفويض حملة الأسهم لمجلس الإدارة للقيام بمسؤولياته الرقابية والمتابعة على تسيير أداء المنشأة يجعله على رأس السلطة الحاكمة في قرارات المنشأة. وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يفوض معظم وظائف إد رة القرارات والعديد من وظائف التحكم بالقرارات إلى الإدارة العليا وذلك من خلال حقه في المصادقة الإشراف على القرارات المهمة، ووضع نظام الرقابة الملائمة، ومدى التزام الإدارة العليا بهذا النظام لكى يتم تفعيل هذه الآلية في مجال تطبيق نظام حوكمة الشركات، فإنه يـ ب توافر محددات رئيسية في مجلس الإدارة ولعل من أهمه :

تحديد الأهداف ووضع الخطط الاستراتيجية للمنشأة.

بـ . ممارسة دور القيادة للمنشأة في التأمين والإشراف على الإدارة.

ج. التقرير لحملة الأسهم.

د. استقلالية مجلس الإدارة.

دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات:

يلتزم مجلس الإدارة بتحقيق مبادئ حوكمة الشركات بالآتي :

. توفير بيئة رقابية فعَّالة.

ب. إعداد نظام رقابة فعَّال.

() براءة عامر كرم الله زين العابدين، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٦، ص٤٥

() أسامة بن فهد الجيزان، تطوير أداء وظيفة مهنة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة – دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٠، ٢٠٠٨م، ص ص٢٩٥- ٢٩٦

() الصادق محمد سالم الطيب، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،٢٠١٢م، ص ص٨٦- ٨٧

ج. مشاركة فعَّلة للأعضاء غير التنفيذيين.

د. تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين.

ه. الامتناع عن المعاملات التي يشوبها تعارض في المصالح.

ومن آليات الحوكمة الخاصة بمجلس الإدارة، ضرورة تطبيق معايير جيدة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وتحديد المهارات والخصائص والقدرات التي يجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل تشكيل المجلس، بالإضافة إلى تحديد التأهيل العلمي والخبرات لعلمية والعملية التي يتعين توافرها في أعضاء مجلس الإدار .

' . لجنة المراجعة:

هنالك عدد من التعريفات تناولت لجنة المراجعة منها، عُرفت بأنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال الـ حاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات .

وعُرفت لجنة المراجعة بأنها لجنة مكونة من مديريْ الشركة غير التنفيذين والذين تتركزمسؤوليا تهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدار .

كما عُرفت بأنها هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة ويمكن النظر إلى تكوينها على أنها تطوير لعلمية المراجعة في معناها الواسع .

حيث تلعب لجـــان المراجعة دوراً هـــاماً كحلقة وصل بين المراجع الخارجي وإدارة الوحـــدة الاقتصادية، ويعتبر الهدف الأساسي لتلك اللجان هو حماية استقلال المراجع الخارجي من أية تهديدات قد تؤدي إلى فقده سواء عند التعيين أو العزل أو عند تحديد الأتعاب وكذلك حل الخلافات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدار .

أهداف لجنة المراجعة:

() عبد الوهاب نصر على، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص٩٨

() محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص٩٥

() حاتم عبد الوهاب محمد الشامي، أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عين شمس،٢٠٠٦، ص٣٩

() محمد الرملي أحمد، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة فعالية المراجعة الخارجية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، سوهاج، مجلد ١٥ ،العدد الأول،٢٠٠١م، ص٨

() عبد الوهاب نصر على، أحمد كامل سالم، المحاسبة في الأوراق المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجعات السياحية، (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠١٠م)، ص ص٢٥١ - ٢٥٨ .

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في الآتي :

أ. زيادة وتأكيد مصداقية القوائم المالية السنوية التي تخضع للمراجعة والتأكد من ، ودة المعلومات الظاهرة في التقارير المالية.

ب. تحسين وتدعيم اس قلالية وظيفة المراجعة.

ج. مساعدة المديرين على الوفاء بمسؤولياتهم.

د. توفير خط رسمي للاتصال بين اللجان المتابعة لمجلس الإدارة.

ه. تدعيم دور وفاعلية المديرين غير التنفيذيين بمجلس الإدارة.

و. مساعدة المراجعين في التقرير عن أوجه القصور الجوهرية في أنظمة الرقابة وأوجه القصور الإدارية.

ز. المحافظة على استقلالية المراجعين الداخليين وتدعيمها بين مجلس الإدارة والمرا، عين الداخليين.

وقد تضمنت توجهات لجنة Blue Ribbon) من خلال قواعد الإفصاح المحدد من قبل هيئة تنظيم وتداول الإدارة الماليا sec) عشرة توجيهات لتحسين وظيفة لجان المراجعة في المنشآت ولتعزيز مصداقية القوائم المالية وأهم تلك التوجيهات :

– فهم مخاطر المنشأة.

د – ، راقبة وتقييم ممارسات إدارة المخاطر.

– فهم نظم الرقابة الداخ ية.

، راقبة أداء وتعيين رئيس فريق لجان المراجعة الداخلية.

هـ - العمل كقناة اتصال بين المراجع الداخلي والخارجي.

– مراقبة وظي ة المراجعة الداخلية بما يضمن فحص التقاريرالتي تحول من فريق المراجعة الداخلية.

دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات:

يمكن للجنة المراجعة أن تساهم في تحسين وجودة حوكمة الشركات بالآتي :

أ. فحص إجراءات الر قابة الداخلية ومراجعتها والتأكد من فعاليتها.

ب. تقييم الإجراءات الإدارية والتأكد من الالتزام بالقواعد والقوانين.

() نسيبة عوض الله على محمد خير، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين،٢٠١٤م، ص٣٦

() أسامة بن فهد الجيزان، مرجع سابق، ص ص٢٩٦ - ٢٩٧

() إلهام محمد الصحابي، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، دار الضيافة بالقاهرة، القاهرة،٢٠٠٨م، ص ص٢٧ – ٢٨

ج. فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم الفعلية والتقديرية.

د.فحص وتقييم ومتابعة أعمال المراجع الخارجي وقتراح تعيينه وتحديد أتعابه التي يتقاضاها.

هـ. التحقق من استجابة الإدارة لملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات (المراجع) وهيئة سوق المال.

و. تحسين جودة التقارير المالية.

ز. تدعيم موضوعية ومصداقية التقارير المالية(تضيق فجوة المصداقية).

ح. زيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية.

ا . المراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية هي إحدى الآليات التي تساهم في دعم ممارسات حوكمة الشركات، وتنبع أهمية هذه الوظيفة في أنها تساعد على منع الاختلاسات وأوجه عدم الانتظام، كما وأن استقلال هذه الوظيفة يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة داخل الوحدة الاقتصادية، مما ينعكس إيجابيا على جودة التقارير الماليا .

وعُرفت المراجعة الداخلية بأنها تمثل أنشطة منظمة مستقلة وموضوعية تقوم بالتدقيق وتقديم الاستشارات بهدف إضافة قيمة ، وتحسين كل من الأداء والعمليات ومساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها من خلال تقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، والرقابة والسيطرة على مجريات التشغيل .

أهداف المراجعة الداخلية:

تتلخص أهداف المراجعة الداخلية في الآتي :

أ. مراجعة وتدقيق جميع الأنشطة في الشركات بهدف تحسين الأداء وزيادة كفاءة وفعّالية العمليات التي تقوم بها الشركة.

() أسامة بن فهد الجيزان، مرجع سابق،ص٤٤٥

()عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة: ١٩- ٢٣ نوفمبر ٢٠٦م، ص٣٤

() السيد أحمد السقا، قرارات وإجراءات تدريبية في المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا،٢٠٠٩م، ص٥٦

ب. تقييم نظم لرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف وتقديم التوصيات اللازمة لتسويتها.
ج. التحقق من اتباع جميع العاملين للقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل.
د.التحقق من دقة البيانات والمعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية.
ه. تقديم الاستشارات لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
و. الالتزام بسياسات المنشأة وأهدافها.
ز. منع الضياع وتقليل ارتكاب الأخطاء والمخالفات.
ح.الاقتصاد والكفاية والفعّالية لعمليات المنشأة.

دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات:

يتمثل دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات فيما يلي :

أ. تقييم ودراسة وفحص أنشطة الشركات بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي في أداء أهدافهم من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تم مراجعتها بالإضافة إلى التحقق من نظام الضبط الداخلي.

ب. الالتزام بالقوانين والعمل على الوفاء باحتياجات أصحاب المصالح والعاملين والعملاء والمجتمع.

ج. ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والاستخدام الأمثل لها.

د. العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو القصور في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة لتلافيها، فلا يقتصر فحص على النظام المحاسبي أو أنظمة الرقابة فحسب، بل يجب أن يمتد ليشمل جميع أوجه النشاط بالشركة.

هـ. التأكد من توفير المعلومات المالية وغير المالية لكافة المتعاملين في السوق و صحاب المصالح في وقت واحد، وبالشكل الذي يسهم في اتخاذ قرارات سليمة.

و. عدم وجود أخطاء أوغش في العمليات والدفاتر ومدى تطبيق سياسة الإدارة العليا لمعرفة الموظفين المنفذين، والتحقق من صحة البيانات والإحصائيات التي تقدم للإدارة .

.المراجعة الخارجية:

(1) أسامة على ميلاد أبو راوي، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع ، ٢٠١١م، ص ص٥٨ - ٥٩.

يقصد بالمراجعة الخارجية قيام المراجع الخارجي بفحص القوائم المالية التي تعدها إدارة المشروع بغرض إبداء الرأي في مدى عدالة تمثيل هذه القوائم للمركز المالي للمشروع، ونتيجة أعمالا .

وتعتبر المراجعة الخارجية عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبـ انات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفتر ، وهي نظام يهدف إلى إعطاء صورة واضحة ودقيقة عن ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعا .

وتؤدي المراجعة الخارجية دوراً هاماً في تدعيم ثقة المهتمين بجودة الإفصاح المالي، ولا شك أن هذا الدور يجعل المراجعة الخارجي إحدى الآليات الهامة لحوكمة الشركات. وبالتالي فإن أية معوقات قد تؤثر على هذا الدور يترتب عليها تأثير سلبي على حوكمة الشركات. وقد أوضحت إحدى الدراسات أن هذه المعوقات قد تساعد عند اتخاذ إدارة الشركات للقرارات التالية :

أ. عند اختيار المراجع.

ب. قبول المراجع لعمليات المراجعة.

ج. عند تحديد الأتعاب.

د. تحسين تخطيط المراجع لأعمال المراجعة بما يحقق جودتها.

أهداف المراجعة الخارجية:

() محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق للمعايير الدولية المتعارف عليها، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ،٢٠٠٢م)، ص١٤١.

() خالد أمين عبد الله، الناحية النظرية والعملية، (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠١م)، ص١٣

() سمية أمين على وآخرون دراسات في المحاسبة المالية، (القاهرة: فيروز المعادى،٢٠١١م)، ص١٩٩

تتمثل أهداف المراجعة الخارجية في الآتي :

- **أهداف رئيسية:**

أ. إن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية نتيجة الأعمال والمركز المالي، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

ب. إمداد إدارة المؤسسة أو الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.

ج. مد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

- **أهداف فرعية:**

أ. التحقق من أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، وأنه لا توجد عمليات غير مسجلة.

ب. التحقق من أن كافة الأصول والخصوم والممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين، وأن الخصوم أو الالتزامات تمثل التزاماً حقيقياً على المؤسسة في تاريخ معين.

ج. التحقق من أن الأصول والخصوم قد تم تقييمها وقيدها بقيمتها الملائمة.

د. التحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة وأن كافة مكونات القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها وعرضها بصورة سليمة، وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية ذات الصلة.

دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات:

يتمثل دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات بالآتي :

أ. الحصول على المعلومات التي تمكن من مساءلة الإدارة والعاملين.

ب. الحصول على معلومات تمكن من تقدير الربحية وتقدير الأجور المستقبلية.

ج. الحصول على معلومات تمكن من تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها.

د. الحصول على معلومات تساعد في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة وذلك بتحديد مبلغ القروض وشروطه.

() محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٧م)،ص٣٩

() خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص٥١

ه. توفيرمعلومات تساعد في تقييم الأضرار البيئية الناتجة عن مزاولة المؤسسة لنشاطه .

و. توفير معلومات تساعد في تقييم الموقف المالي للمؤ، سة.

ويرى البعض أنه يمكن تفعيل دور المراجعة الخارجيةكإحدى آليات حوكمة الشركات وذلك من خلال الآتي :

أ. زيادة الثقة في المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية.

ب. خدمة المجتمع انطلاقاً من حاجة المساهمين وكافة الأطراف التي لها مصالح بالشركة إلى معرفة الا زام الشركة بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ج. تدعيم نظام حوكمة الشركات عن طريق اهتمام المراجع الخارجي بمراعاة مصالح المساهمين بجانب اهتمامه بمراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

د. ضمان تحقيق الجودة في أداء المراجعة وضرورة الرقابة على جودة عملية المراجعة.

هـ. محاولة حل مشكلة عدم تماثل المعلومات والتعاون بين الملاك والإدارة من خلال إبداء المراجع لرأيه في القوائم المالية.

وحوكمة الشركات لا تعني مجرد الالتزام بتطبيق مجموعة من القواعد واحترامها، وإنما ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمساهمين والم عاملين معها.

ثانياً: ثانياً:معايير حوكمة الشركات:

هنالك العديد من المعايير والمؤشرات التي يتم من خلالها تقويم مدى فعالية حوكمة الشركات ولعل أهمها ما يلي [1]

. مدى وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح المتضمنة لأفضل أساليب ممـــارسة سلطة الإدارة في مجالس إدارة الشركات، وهل من السهل الحصول عليها، وهل نصوصها واضحة وصياغتها سليمة، وسهلة الفهم وهل هي متسقة مع حزمة التشريعات الأخرى؟. أم أن هنالك تعارضاً وتضارباً , عدم توافق بينها وبين التشريعات الأخرى، بحيث يبطل أحدها الآخرأو يعطل تنفيذه أو يجد لمن يخالف أحكامها مخرجاً من تلقي العقوبات الخاصة بالمخالفة لأحكامها.

---

[1] يوسف محمد جربوع، أصول وقواعد المراجعة والتوثيق الشامل، (عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٨م)، ص٨.

[2] محمد أحمد على، حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٣م، ص٤١.

[3] مصطفى حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مجلة المال والتجارة، العدد ٤٩٣ ،٢٠١٠م، ص ص٣٥-٣٧

. مدى المشاركة النسبية لغير المديرين في صنع القرارات، وفي توجيه مسار العمل وفي تحديد مجالات النشاط، وهو أمر بالغ الأهمية، حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه والرقابة ولتحسين الأشراف، ولتحقيق المزيد من الشفافية، فضلاً عن أن هذه الشركات ستوضح الحقائق وتظهرها وتعمل في الوقت ذاته على معالجة أي قصور أو أي انحراف وبشكل مؤثر وسريع، وإصلاح أي خطأ قد يحدث في الشر ة.

. مدى وجود فصل وتقسيم للعمل، والأدوار بين مجلس الإدارة وبين المسئول التنفيذي الرئيسي (العضو المنتدب/ المديرالعام التنفيذي) خاصة ما يخلقه ويوجده هذا الفصل من حيوية وفاعلية، تتصل بتحديد الرؤية الاستراتيجية، واختيار ورسم السياسيات وما يتصل أيضاً بالتكتيدّ ت التنفيذية المختلفة، والتي تتم من وقت لأخر ومدى توافقه أواتساقه مع احتياجات ومتطلبات مصالح العمل ومصالح أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في المشروع.

. مدى وجود لجان رئيسية تتبع لمجلس الإدارة تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسة تحليليه، وتتناول الأنشطة التي تحتاج الى تطوير والتي من شأنها دراسة وبحث الجديد، وعمليات الاصلاح التي تحتاج إليها الشركة، خاصة بما يتصل بعمليات الإحلال والتجديد والتحسين الدائم والتطوير المستمر لخطوط الانتاج ومدى مناسبة التكنولوجيا المتبعة، ومدى أهمية تطبيق الجديد في تكنولوجيا الا تاج والتسويق والتمويل والكوا ر البشرية، وبما يدعم كفاءة الشركات وقدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، وذ وم هذه اللجان بتقديم تقاريرها إلى مجالس الإدارة وبما يساعد مجلس الإدارة على فهم حـ يقة ما يجري في الشركة، في الإحاطة بعناصر الخطر، ومجالات هذا الخـ ر.

. مدى ودرجة الافصاح عن مرتبات ومكافآت كبار المديرين، وما يتصل بها من إنجازات وأعمال تم القيام بها، ومدى ما حققه كل منهم من نتائج واتساقهم مع ما يتم لتعا د عليه معه وكم الأداء والتحسين والتطوير الذي تم على يديه ومدى تناسب الدخل الذي حصل عليه من النتائج التي تم التوصل إليها ومن ثم الحكم على مدى كفاءة مجالس الإد رة ومدى إمكانية استمرار أعضاء المجلس في شغل هذه المناصب، أو القيام بإحلال أفراد آخرين محلهم ولتحقيق نتائج أفضل.

كما أن هنالك مجموعة من المعايير يمكن إجمالها في النقاط التالية :)

) فاطمة حسن أحمد إدريس، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنو السودانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠١٠م، ص٤٨.

أ. دقة وموضوعية التقارير المالية.

ب. الالتزام بالقوانين والتشريعات.

ج. حماية أصول الشركة.

د. الالتزام بالمقررات الحكومية.

ه. الالتزام بمقررات الجمعية العمومية للمساهمين.

و. كفاءة وفعّالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الاستراتيجية.

ز. سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقاً لقاعدة أو أفضل الممارسات.

ح. دقة موضوعية التقارير المالية، واكتمالها، وشفافية الافصاح وملائمة توقيته.

مما سبق يتضح أنه لا توجد جهة رسمية واحدة تتولى إصدار معايير للحوكمة، لذلك فإن هنالك اختلاف حول المعايير، ونتيجة لذلك فإن تطبيق هذه المعايير لم يكن ملزماً للشركات، ولكن لو كانت هنالك جهة مهنية مختصة تتولى إصدار معايير للحوكمة وتسعى لتطبيق هذه المعايير وإلزاميتها لساعد ذلك على تطبيق مبادئ الحوكمة بصورة سليمة، ولكن غياب الجهة الرسمية المصدرة لمعايير الحوكمة يعتبر عالماً أساسياً في ضعف تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

يستنتج من خلال هذا المبحث أن المعيار هو مقياس لمدى كفاءة تطبيق قواعد الحوكمة، وليس إلزامياً تطبيقه بل يساعد على جودة وفعّالية حوكمة الشركات. وتتلخص معـــايير حوكمة الشركات من خمسة نقاط هي: وجود بيان بالتشريعات، مشاركة التنفيذيين، الفصل بين السلطات، وجود لجان مختصة، ودرجة الإفصاح عن المرتبات وتقسم آليـــات حوكمة الشركات إلى آليـــات داخلية وخارجية: وتعتبر الآليـــات الداخلية لحـــوكمة الشركات مـــزيج من السياسيات والقواعد والإجراءات التي يجب أن تؤدي إلى سلامة وتحسين بيئة العمل الداخلية للوحدة الاقتصادية، بينما تشكل الآليات الخارجية أداة تشريعية ورقابية وظيفتها الأساسية تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وتتبع في ذلك سياسية العقاب والثواب لمديري المنشأة وكذلك الإفصاح والتقرير المالي للأطراف ذات المصلحة بكل شفافية، وتتمثل الآليات الأساسية لحوكمة الشركات والمؤثرة في التقارير المالية في: مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المبحث الثالث

الفعَّالية وفعَّالية حوكمة الشركات كنظام للرقابة

أولاً: الفعَّالية:

لقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية إلى وجود علاقات متداخلة ومتشابكة بين فعّالية المؤسسة من جهة والعوامل المؤثرة فيها من جهة أخرى. ورغم هذا الإشكال الذي يمثل تحدياً أمام الباحثين إلا أن هناك محاولات جادة للوصول إلى مفاهيم خاصة بالفعَّاليا . ويعُرف كل من ستيرز وماهونى steer and Mahoney) الفعّالية على أنها الإنتاجية المرتفعة وقدرة المؤسسات على التكيف مع البيئة فضلاً عن القدرة على الاستقرار والابتكار.

كما يعُرفها كاتز وكاهن atz and Kahn) على أنها تعني تعظيم معدل العائد على الاستثم ر بكافة الطرق المشروعة، وهي تعتبر مؤشراً للقدرة على البقاء واستمرار التحكم في البيئا .

كما عُرفت الفعَّالية بأنها تشير إلى مدى تحقيق الأهداف المرغوبة من استخدام الموارد وإدارتها بشكل جيد.ومن أمثلة الأهداف تحقيق الربح والتوسع في الأسواق وتحقيق رضا العاملين .

وعُرَّف آخر الفعَّالية بأنها قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف تماماً وبالطريقة المثلى، لأن الأعمال يمكن إنجازها بعدة طرق إلا أن هنالك طريقة مثلى يمكن اتباعه .

عرفت الفعَّالية بأنها إنجاز الأهداف بينما تشير الكفاءة إلى الموارد المستخدمة في إنجاز تلك الأهداف بمعنى أن الفعَّالية هي إنتاج الأجزاء بالحد الأدنى من التكلفا .

المفاهيم السابقة للفعَّالية تشير إلى مدى تحقيق المنشأة للأهداف المرسومة والالتز ام بـ ا وفقاً للسياسات المتبعة في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

يرى آخرون أن مفهوم الفعَّالية لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم الكفاءة فكلاهما وجهان لعملة واحـــدة وذلك لارتباط عنصري الكفاءة والفعَّالية ببعضهما حيث أن مدى التكامل لأي برنامج يتضمن عنصري الكفاءة والفعالية ويقع بين كل من مجهود الخدمة

() عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الاقتصاد والمالية، دورية أكاديمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول،٢٠٠٨م،ص[٦٠].

() عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي،(مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،٢٠٠١م)،ص[٢٢٢].

() أحمد ماهر، الإدارة والمبادئ والمهارات،(القاهرة: الدار الجامعية،٢٠٠٤م)،ص[٢٢].

() محمد علي أحمد الطويل، الإدارة المعاصرة،المراحل، المشاكل، الكفاءة، (طرابلس:دارالفرجان،١٩٩٧م)،ص[٦].

() ألفين إرتيز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل،ترجمة محمد عبد القادر الدياسطي،(الرياض:دار المريخ،٢٠٠٥م)، ص[١٠٤١].

والنتائج النهائيا .. ذا المفهوم للفعَّالية يوضح علاقة الارتباط بين الكفاءة والفعَّالية بحيث أن الكفاءة تؤدي إلى تحقيقالفعَّالية وليس العكس.

وتعُرف الفعَّالية أيضاً على أنها القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة والتي يمكن قياسها مثل هدف الربح أو هدف النمو، ويِ تبرها بعض الباحثين على أنها محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثره بالمحيط، كما أنها ترتبط بمدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن يستنتج أن الفعَّالية هي مدى تحقيق المنشأة لا هداف المسطرة، طبقاً لمعايير يتم تحديدها مسبقاً، ويمكن وصف المنشأة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها منشأة فعَّالة.ونجد أن الفعَّالية هي استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، أي أنها تختص ببلوغ النتائج، بينما ترتبط الكفاءة بالوسيلة التي اتبعت في لوصول إلى هذه النتائج .

والفعَّالية معيار من معايير حيوية الإدارة أو المنظمة، وهي مصطلح لقياس تلك الحيوية، وتعني الفعَّالية في مفهومها الأولي إنجاز الأعمال الصحيحة، فالأعمال الصحيحة لشركة تقدم سلعة أو خدمة وهي تقدم السلعة أو الخدمة بجودة عالية تـ ظى بثقة الجمهور أوالزبائن وتثير حماسهم للإقبال عليها وإذا تم ذلك فإننا نقول إن الشركة فعَّالة .

ثانياً: فعَّالية الحوكمة كنظام للرقابة:

تمثل حوكمة الشركات النظام الذي عن طريقه يتم إدارة التنظيمات والرقابة عليه، وهي تتكون من آليات رقابية عديدة يتم تطبيقها داخل التنظيم لمراقبة أنشطة إدارة الشركة وكيفية تفعيلها وهناك ملامح هامة عديدة لآليات الحوكمة تم عرضها في المبحث السابق والتي بينت الدور الإشرافي لآليات الرقابة الداخلية والخارجية،كما وضَّحت دور وفعالية لجنة المراجعة، كنظام للإشراف وآليات للرقابة د خل التنظيم .

العناصر الأساسية لحوكمة الشركات:

تعتمد كفاءة حوكمة الشركات لمدى كبير على فعّـــالية نظم الرقابة الداخلية وآليـــات المساءلة المحاسبية والإشراف. إن تطبيق آليات المساءلة المحاسبية والاتصال والتقرير

() عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سريا، الرقابة والمراجعة،(الإسكندرية:الدار الجامعية،٢٠٠٣م)، ص٣٤٩.

() شوقي أبو رقبة،التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ورقة عمل،الجزائر، (د ت)،ص٥

() عبد الباري إبراهيم درة، إدارة الاجتماعات الجوانب السلوكية، النظرية والتطبيق،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،٢٠١٠م)، ص٢٩٩

() أمين السيد أحمد لطفي،تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد،(الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠١٤م)،ص ص٣٢٦ - ٣١٧.

الملائم يلعب دوراً هاماً في مجالات تخصيص الموارد وتعظيم قيمة الشركة كما يتضح من خلال الشكل رقم ' ، حيث تؤكـــد الآليـــات الموضحة في الشكل رقم ') المتعلقة بحوكمة الشركات على أهمية الدورالإشرافي للحوكمة في مواجهة سوء تخصيص الأموال عن طريق المديرين، ويتعلق الأمر بكيفية خضوع هؤلاء المخول إليهم إدارة أمور الشركة اليومية للمساءلة المحاسبية عن طريق المساهمين والموردين الآخرين للتمويل وسواء ما إذا كان لد نظمة لديها الهيكل الملائم لتدعيم إمكانية المساءلة المحاسبية أم لا. كما يتضح من الشكل كيفية تعرض الشركة ذاتها للمساءلة من عالم أوسع من المساهمين وللمستثمرين المحتملين وللعاملين وللمنظمين بالإضافة إلى المجموعات المهتمة الأخرى ذات المصلحة الشرعية في كافة أمور ها ذات الصلة، ومع ذلك بسبب العوامل البيئية الداخلية والخارجية فإن نجاح نظم الحوكمة داخل الشركات ترتبط بشكل حتمي بحيوية سياسات الإدارة وآليات الرقابة والتي يجب أن تستجيب لتلك العوامل. إن فعالية حوكمة الشركة تعتمد على ممارسات الشركة حيث أن هيكل الحوكمة هو أ ثر من مجرد مجموعة من القواعد والتعليمات والسياسات المحددة التي يجب على الشركة اتباعها. فلا توجد مجموعة من القوانين واللوائح يمكن أن تؤكد على وجود نظام كافٍ لحوكمة الشركة بدون وجود هيكل ثقافي ومؤسسي مدعم .

() المنظمة العربية للتنمية الإدارية،منظمة الشفافية الدولية،المؤتمر السنوي العام الثاني عشر، الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، شبكة ميناء للمؤتمرات والدراسات، مصر، ٨-١٠ سبتمبر٢٠١٢م)،ص[٧١]

الشكل رق ')

العناصر الأساسية لحوكمة الشركات

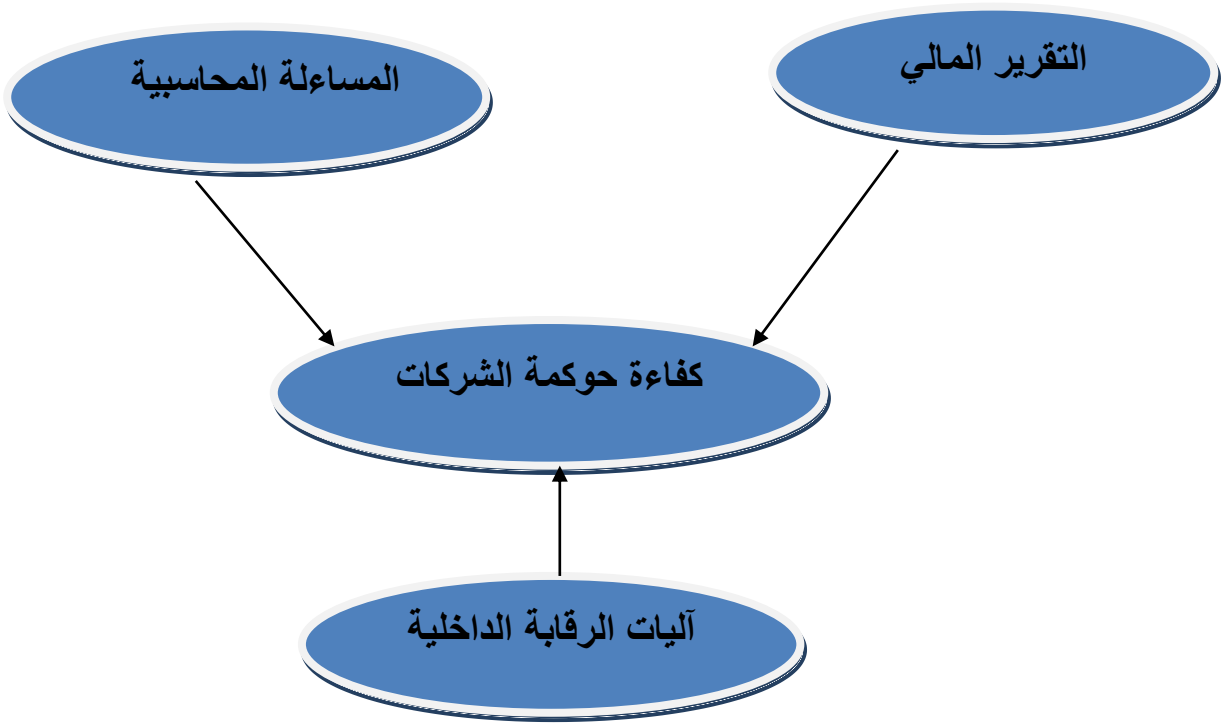

المصدر:أمين السيد أحمد لطفي،دور المراجعة في تعزيز الإدارة الرشيدة وتفعيل الأداء الموسسي لتنظيمات الأعمال،(القاهرة:المنظ ة العر ة للتنمية الإداري ٠١٣ م)، ،ص ٢ ٠ .

وبجانب ذلك كله فإن فعّالية حوكمة الشركات وتطبيقها الناجح داخل الشركة تعتمد لحد كبير على الارتباط الفعال والمعرفي لكافة الممثلين الاقتصاديين داخل التنظيم، حيث يجب أن تتضمن حوكمة الشركات الفعّالة مشاركة نشطة ومدعمة من كافة عناصرها الر يسية وهي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وبلا شك فإن التأكد من حدوث ذلك يعتبر أمراً أساسياً لنجاح هياكل حوكمة الشركات .

عوامل فعّالية حوكمة الشركات:

لضمان فعّالية حوكمة الشركات لا بد من توافر العوامل الآتيا :

تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة.

' . تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا في المنشأة.

ً وجود تكوين متوازن لمجالس الإدارات.

. . ضمان وجود عناصر قوية ومستقلة بمجالس الإدارات.

() أمين السيد أحمد لطفي،مرجع سابق،ص٢٩٧

() طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات تطبيقات الحوكمة في المصارف، (الإسكندرية:الدار الجامعية،٢٠٠٥م)،ص٢٨ – ٢٩

- وجود مجلس إدارة قوي ومشارك بفعّالية.
- ضمان الكفاءة والإلتزام.
- ضمان فعّالية الرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.
- تقدير ورقابة المخاطر وتواجد قوي للمراجعة.
- وجود إطار قانوني قوى وواضح وله قواعد قوية لتنفيذه، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المساهمين .
- وجود متطلبات لمزيد من الإفصاح عن المعلومات بشكل يؤدي لمزيد من الشفافية ويسمح للمساهمين وأصحاب المصالح من مراقبة أنشطة المنشأة.
- العـــوامل الخارجية كالبيئة والسياسة الاقتصـــادية التي تحيط بالشركة لها تأثير على مجلس الإدارة بالإضافة إلى الأسواق المالية والتي تلعب دوراً هاماً في حوكمة الشركات.

مما تقـــدم من عرض لعوامل فعَّالية حوكمة الشركات نستخلص أن وجود مجلس إدارة مؤهل ورقابة فعَّالة على الأداء يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيل الحوكمة.

مقومات حوكمة الشركات:

تمثل المقومات الدعائم الأساسية التي يجب توفرها عند تطبيق ـ وكمة الشركات في الوحدة الاقتصادية وهي :

وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم مثل حق التصويت، وحق انتخاب مجلس الإدارة، وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات، كما توضح في المقابل حقوق المجتمع على الشركة وواجباتهم تجاهها.

- وجود رؤية واضحة تحدد معالم ستراتيجية الشركة مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية، وذلك من خلال ترجمتها إلى خطط وأهداف.
- وجود هيـــكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسؤوليات، ويعززمجموعة من الأنشطة مثل نظام الرقابة الداخلية، ونظام محاسبة المسؤولية يـ ـ ر مجموعة من المؤشرات الما ية وغير المالية اللازمة للمساءلة وتقييم الأداء.

() هدية محمد الحشاش، دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٢٨ ، العدد الثالث، ٢٠٠٤م، ،ص ص١١٣ - ١١٤

() عبيد أحمد أبوبكر،دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل التزام شركات التأمين المصرية مبادئ وآليات حوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد ٢٠٠٥،٣٢م،،ص ص٣٧٤ - ٣٧٥.

. . وجود مراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي وحق متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.

. وجود نظام فعَّال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن داء الشركات، ليس لإدارتها فحسب، بل يمتد ليشمل جميع الأطراف ذات العلاقة ممن يستخدمون البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات، مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقترضين والعملاء الموظفين، والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وهنالك مقومات أخرى لحوكمة الشركات وتتمثل المقومات فيما يلي :

توافر القناعة الكاملة لدى الإدارة بقبول قواعدها ومبادئ الإشراف والرقابة وتعد ر هذه القناعة مهمة وأساسية.

توافر الثقة بين الأطراف المعنية في الشركات من الإدارة والعاملين.

. وضوح التشريعات والسياسات والقواعد والمبادئ الحاكمة إذ أن الوضوح يعد في غاية الأهمية حيث يسهل ذلك تطبيق القواعد والمبادئ.

. . وضوح إمكانية تطبيق آليات الحركة المراد تطبيقها من أجل الوصول إلى النتائج بشد ل دقيق وواضح.

وجود نظام اتصالات متطور ذي تقنيات حديثة يسهل الاتصال المطلوب والمعتمد في مجال حوكمة الشركات.

يتضح من مقومات حوكمة الشركات بأنها تعمل على تكوين نظام رقابة فعَّال، تقوم على الإفصاح والشفافية لتوفير معلومات لكافة الطوائف الداخلة والخارجة وبالتالي تزز من دور لهيئات والسلطات الرقابية التي تعتمد على المعايير الدولية والمحاسبية و مراجة في إصدار تقاريرها المالية.

الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات:

تتمثل في ثلاث مراحل :

مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة:

الرقابة القبلية، و الرقابة البعدية للعمل المحاسب.

() حاكم محسن محمد، ضوابط آليات الحوكمة في المؤسسات الجامعية المؤتمر العربي الثاني، الجامعات العربية تحديات وطموح، جامعة كربلاء، ٢٠٠٨م،ص.٣

() سالم أحمد صباح، مجالات مساهمة الممارسين لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات على تحسين القرارات المالية بالشركات في قطاع غزة، مجلة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول ٢٠١١م ، ص ص٢٢٨- ٢٢٩

' . مرحلة الممارسة الفعّلية للعمل المحاسبي بدءاً بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

' . مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنه .

نخلص من ذلك إلى أن حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى من ذوي المصالح بالمنظمة، لا يمكن تحققه دون توفر معلومات مالية تمكن الأطراف الخارجية من رقابة تصرفات إدارة المنظمة، وتقييم كفاءتها، كذلك فإن الأطراف ذات العلاقة لن تستطيع اتخاذ القرارات دون توفير المعلومات اللازمة لذلك، وهو ما توفره المحاسبة بشقيها المالي والإداري، حيث أن التقارير المالية تعتبر أحد الركائز لأساسية لتطبيق وتفعيل حوكمة الشركات والتي يمكن أن يترتب عليها أخطاء أو مخالفات جوهرية، وكذا إظهار القوة في الهيكل وتدعيمها.

متطلبات نجاح حوكمة الشركات:

يتطلب نجاح حوكمة الشركات على قدر عالي من الجودة وذلك فيما يلي :

.إقناع جميع الأطراف العاملة المؤسسة بأن حوكمة الشركات ليست عملاً اختيارياً، ولكنه ضرورة لضمان جذب الاستثمارات العالمية، ومن ثم التحول إلى كتلة مؤثرة سياسياً واقتصادياً في المجتمع الدولي.

' . التنسيق مع المجتمع الدولي لتطبيق قوانين ولوائح الحوكمة على جميع المستويات.

' . ضرورة توافر جهاز داخل المؤسسة مسؤول عن الحوكمة، مع توفير الحصانة اللازمة لحماية جهاز الحوكمة وتحقيق الضمان الوظيفي والترقي لأفراده.

.لا بد من وجود تشريع يحمي القائمين على حوكمة الشركات حتى يصبح عملهم مؤثراً وفعّالاً، وذا نهج يتمتع بالمصداقية والشفافية.

محددات حوكمة شركات:

لكى تضمن الدول والشركات التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يجب توافر مجموعة من المحددات الخارجية والداخلية وهي :

() فؤاد محمد الليثى، نظرية المحاسبة،(القاهرة: دار النهضة العربية،٢٠٠٩م- ٢٠١٠م)،ص ص٢٩٢-٢٩٣

() محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالى والإدارى،(الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٩م)،ص١٨

.المحددات الخارجية:

حيث تتمثل البيئة والمناخ الذي تعمل من خلاله الشركات، وقد تختلف من دولة لأخرى ولعل أهمها:

أ. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق: مثل قوانين (الشركات، سوق المال والمتعلقة بالإفلاس)، بالإضافة إلى القوانين التي تنظم المنافسة وهي تعمل على منع الاحتكار.

ب. وجود نظام مالي جيد: يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

ج. كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية: مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشره ، ووضع العقوبات اللازمة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشر ات.

د. دور المؤسسات غير الحكومية: ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والأخلاقية والمهنية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

' .المحددات الداخلية:

وهي تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القر ر داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة وذلك الشكل الذي لا يؤدي إلى وجود التعارض في المصالح بين الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

مجالات تطبيق حوكمة الشركات:

للحوكمة إطار عام تتكامل فيه جميع جوانبها، وهو ما جعل من الحوكمة تيار متدفق قوي الفاعلية في الإقناع به وبمفاهيمه وأن تلقى الدعوة إليها كامل الاستجابة وأن تضمنهاالعديد من المؤتمرات والندوات والاجتماعات والنشرات والتقارير. فقد ظهرت الحوكمة من بين أوضاع وتناقضات الأزمة المالـ ة التياجتاحت العالم بكامله خلال العقد الأخير من القرن العشرين والذي ظهر جلياً وواضحاً ما بين انتهاز الفرص الاستثمارية السانحة في الأسواق وما بين أخلاقيات الممارسات الواجبة التطبيق والذي أظهرته حوادث كثيرة أصابت العديد من الشركات وأظهرت كيف أصابها الفساد و ناخ اللامسؤولية وعدم وجود ثقافة الالتزام، وما أدت إليه أزمات الديون المتعثرة وتعثر الشركات والبنوك وعدم

قدرتها على الوفاء بالالتزامات وكل هذه وغيرها أوجب استخدام الحوكمة كعلاج وأداة ووسيلة معالجة متعددة الجوانب والمجالات والتي تشمل ما يلي :

المجال الأول : مجال تأسيس فكر وثقافة الالتزام:

حيث تقوم فلسفة الحوكمة بإثراء وإخصاب فكرة وثقافة الالتزام وهو فكر ارتقائي بنائي، فكر قائم على التقاليد الحميدة الراسخة والمستمدة من ثقافة الشعوب ومزود بالقيم والمبادئ التي تعمل على بناء وتأسيس المضمون القيمي والأخلاقي الواسع المدى. فالحوكمة سلاحها الرئيسي هو تحقيق المعرفة وهي لا تتحقق بدون معلومات وهي لا تنتج بدون بيانات وهي تلك التي يتم توفيرها من خلال :

القوائم الدورية ومبادرات الشركات بالإعلام وبالتالي فإن الفكر والثقافة يضعان معاً قواعد الوعي والإدراك والفهم ، يضعان معاً الإطار العام للترابط بين الأطراف المختلفة. إن الحوكمة تعمل على إبقاء الرموز صالحة وسليمة وتؤكد على الأخلاق الحميدة وتضع نموذجاً للقيِّم وتعمل على العناية بالصحة والسلامة المالية.

المجال الثاني: مجال تحسين الشفافية وتحقيق الوضوح:

تستخدم لحوكمة كأداة تنوير واستنارة وإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة القائمة في الشركات وبالتالي لا يوجد ما من شأنه أن يقلل من القدرة على الرؤية الشاملة لما يحدث في الشركات أي أن تحد الحوكمة من الضبابية وعدم الوضوح واللبس والعتمة والظلمة .

وكلما كانت الحوكمة قوية كانت فعَّالة وكلما كانت تحسن درجة الشفافية والوضوح وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الاستثمارات المحلية والدولية وزيادة تراكمها ومكوناتها.

المجال الثالث: مجال تحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة:

خاصة في البيانات والمعلومات التي يتم نشرها عن الشركات وما تتضمنه تقارير مراقبي الحسابات عنها، والإيضاحات المتممة لها ومن ثم تحقيق فاعلية وقدرة النظام

---

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سابق،ص١٤٥

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات التجارية، المؤتمرالعربي الأول، الاتحاد العربي لخبراء المحاسبين القانونيين مصر، ،سبتمبر ٢٠٠٥م ،،ص١٦.

[3] موفق اليافي،من أجل تعزيز حوكمة الشركات، (لبنان: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤م)،ص٤٢.

المحاسبي في الشركات على إيضاح ما يحدث ويتم فيها التعبير الحقيقي عن الموجودات وبما يساعد على زيادة عناصر الثقة في الشركات وإكسابها المصداقية.

وينبغي أن تكون المبادئ المحاسبية والأعراف المحاسبية والنظم والقواعد المحاسبية مقدمة ومطبقة بشكل سليم، كما يتعين احترام القواعد الأساسية بالنسبة لمعدي الحسابات الداخلية ومراجعي الحسابات الداخليين أو الخارجيين وذلك على النحو الآتي:

. بالنسبة لمعدي الحسابات التمويلية وهم العاملون في مجال المحاسبة داخل الشركة حين يتعين على الإدارة القيام بالآتي :

أ. عدم استخدام التقارير المحاسبية سواء بشكل واسع أو محدود لتزييف الواقع وإظهاره على غيرحقيقته بهدف خداع الغير أياً كان هذا الغير.

ب. عدم إخفاء أية بيانات عن الأداء التمويلي للمشروعات وكذلك بيانات عن الأصول المعنوية أو أية معلومات غير تمويلية خاصة تلك التي تتعلق بخلق القيمة وتهم صانع القرار.

. بالنسبة لمراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين: ينبغي على مراجعي الحسابات القيام بما يلي :

– أن تتم أعمال المراجعة من جانب مراجع حسابات كفء من خلال شخصية مستقلة عن المشروع وأن تظهر هذه الكفاءة وهذه الاستقلالية الكاملة في العمل الذي يقوم به وفي قدرته على اكتشاف الأخطاء.

د – أن يقوم مراجعو الحسابات باستخدام وتطبيق قواعد المحاسبة والمراجعة والتنبيه عن أية عمليات تحميل محاسبي قد تلجأ إليها إدارة الشركة للحصول على مكافآت ومزايا مرتبطة بنتائج الأعمال.

د – أن تكون هناك هيئات محاسبية ومهنية توكل إليها مهمة التأكد من أن أعضائها من مراجعي حسابات الشركات يحترمون ويراعون تطبيق القواعد المهنية في عملهم.

المجال الرابع: مجال توفير عناصر الجذب الاستثماري المحلي والدولي:

حيث أن الحوكمة ليست هدفاً في حد ذاته ولكنها وسيلة وأداة للوصول إلى تحقيق أهداف متعددة وأهم هذه الأهداف توفير عناصر جيدة للجذب الاستثماري سواء من جانبالمستثمرين الدوليين أو من جانب المستثمرين الوطنيين المحليين. وتعتمد عملية الجذب

() محمد شريف أبو ميسم، موجبات حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مايو ٢٠٠٩م،ص١٠

() طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص١٥٥.

الاستثماري في أي سوق على توافر عناصر الشفافية والمصداقية وتأكيد نزاهة المعاملات ارتباطها بهيكلها القيم والمبادئ المتعارف عليها بل أن حدوث أية عمليات كذب وخداع وتزييف للحقيقة والواقع يدفع المستثمرين سواء كانوا محليين أ دوليين إلى الخروج من السوق الاستثماري والبحث عن مكان آخر .

المجال الخامس: مجال تحقيق العدالة وتحقيق مبدأ على قدم المساواة:

تقوم الحوكمة في هذا المجال على تهيئة الفرص المتاحة للجميع على تطبيق مبدأ على قدم المساواة مما يزيد من الشعور بالعدالة ومن لإنصاف وبما يقضي على حالات العجز والطمع والفساد ، فضلاً عن الظلم والغبن الذي يقع على أي من الأطراف ذات العلاقة بالحركات فضلاً عن عدم وجود أية ممارسات خاطئة أو حالات تـــلاعب وإخفاء خسائر أو إظهار أوضاع على غير حقيقتها.

المجال السادس: مجال تحسين الأداء:

تعمل الحوكمة على حسن إدارة الشركات خاصة فيما يتصل بعمليات التخطيط أوالتنظيم أو التوجيه أو المتابعة ومن ثم تزداد الكـــفاءة الإدارية للشركـــات سواء فيما يتصل بكل من :

. تحديد الأهداف الخاصة بكل نشاط.

' . تحديد البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .

' .حشد الموارد والإمكانيات الكفيلة بتنفيذ هذه الأهداف.

. . القيام بالعمليات التنفيذية المطلوبة لتحقيق الأهداف.

' . متابعة ما تم تنفيذه بالفعل من أجل الإصلاح وتحسين الأداء والارتقاء به من حيث الجودة ومعدل الإنجاز.

ومن خلال عملية مراعاة مصالح العاملين والمتعاملين وكافة الأطراف تزداد أهمية ودور الحوكمة تزداد أهمية تعميق فكرة وثقافة الالتزام.

المجال السابع:مجال زيادة الفاعلية والاهتمام:

() ميشيل أولسن،القيادة من خلال الحوكمة الرشيدة، مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠٠٦م،ص٧

() مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، مارس ٢٠٠٢م،ص٦

() أحمد سعيد قطب، التكامل بين الآليات المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٦، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩،ص١٢٥

تقوم الحوكمة بدور شديد الأهمية في زيادة فاعلية الشركات، وجعل حاضرها ومستقبلها واعداً من خلال عدة وسائل رئيسية هي :

. زيادة الانتاج ورفع الانتاجية

. زيادة الجودة والارتقاء بالنوعية.

وتعمل الحوكمة على تعميق الإحساس بالواجب وزيادة الشعور بالمسؤولية وتنمية روح المشاركة بين كافة الأطراف وبالتالي يتحول الجميع إلى شركاء في صنع النجاح.

الحوكمة ودورها في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية:

إن الحوكمة هي إجراء يهدف للتأكد من إجراءات الرقابة لمجابهة المخاطر المتحملة من خلال تحمل المسؤولية من قبل مجلس الإدارة ومراقب الحسابات والمراجعة الداخلية بهـــدف زيادة المنشأة، مستخدمة مقاييس الإفصاح والشفافية مستندة في هذا إلى إصدارات المنظمـــات المهنية التي تهتم بالحوكمة مثل:(هيئة تـــداول الأوراق المالية، ولـــجنة بازل[1] .

وتعتبر لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات وقسم المراجعة الداخلية من آليات الحوكمة التي لها دور مكمل ي تفعّيل هيكل الرقابة الداخلي وليست بدائل لبعضها البعض، ومن ثم فالحوكمة الجيدة تعتمد على التنسيق والتعاون الفعّال بين تلك الآليات.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المراجعة تلعب دوراً مؤثراً من خلال دورها الرقابي والإشرافي على كل من الإدارة التنفيذية، المراجع الداخلي، ومراقب الحسابات. ويبرز الدور الأساسي للجنة من خلال استقلالية أعضائها وخبرتهم بالشؤون القانونية والمالية والمحاسبية، وتفاعلهم مع قسم المراجعة الداخلية.

إن تطبيق حوكمة الشركات كنظام للرقابة على الشركات يمكن أن يحقق ما يلي :

.حل مشاكل الشركة:

---

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، برنامج تحسين حوكمة الشركات،أبريل ٢٠٠٥م،ص١٤

[2] دعاء عبد الوهاب عبد الله، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة، رسالة ماجستير،غير منشورة كلية التجارة، جامعة عين شمس،٢٠١٠م،ص٣٨٤.

[3] عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ حوكمة الشركات في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، بسكره،٦ -٧ مايو ٢٠١٢م.

فمن خلال مبادئها وآلياتها الداخلية والخارجية، تضمن حوكمة الشركات الرقابة على أداء مجلس إدارة الشركة، حماية مصالح العاملين والمتعاملين، تحقيق جودة التقـــارير المالية الصادرة عن الشركات، وتحقيق المعاملة المتساوية للعاملين إقامة نظام مالي سليم.

٢. تنمية الأسواق وكفاءتها وفعاليتها:

إذ أنه يجب على المشرفين وضع الإطار السليم لتنمية شركات المساهمة وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب عن تردي الأسواق وعيوبها، ليس فقط لمصلحة المستهلك وحده وإنما أيضاً الاقتصاد برمته من خلال توفير نوع أفضل من الحماية ثروة البلد في الحاضر والمستقبل وإتاحة مزيد من الأموال لأغراض التنمية، وتعزيز مالية الدولة من خلال زيادة الموارد المستمدة بصورة مباشرة وغير مباشرة.

وتعد شركات المساهمة من أكثر مؤسسات المنظومة الاقتصادية عرضة للأخطار وذلك نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله، وهذا مما يجعلها في حاجة لتوافر نظام رقابة فعال يمكنها من مزاولة نشاطها بأمان. ولكي تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، فإن التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ وآليات حوكمة الشركات داخل شركات المساهمة من شأنه أن يؤدي إليه تفعّيل نظام الرقابة الداخلية والخارجية.

يستنتج من خلال هذا المبحث أن الفعَّالية هي مدى تحقيق المنشأة للأهداف المسطرة، طبقاً لمعايير يتم تحديدها مسبقاً، ويمكن وصف المنشأة التي تستطيع تحقيق أهدافها بأنها منشأة فعَّالة، ونجد أن الفعَّالية هي استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة، وفعالية حوكمة الشركات وتطبيقها الناجح داخل الشركة تعتمد لحد كبير على الارتباط الفعّال والمعرفي لكافة الممثلين الاقتصاديين داخل التنظيم، حيث يجب أن تتضمن حوكمة الشركات الفعّالة مشاركة نشطة ومدعمة من كافة عناصرها الرئيسية وهي مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين. ولا شك فإن لتأكد من حدوث ذلك يعتبر أمراً أساسياً لنجاح هياكل حوكمة الشركات.

ويتضح من مقومـــات حوكمة الشركات بأنها تعمل على تكوين نظام رقابة فعَّال، تقوم على الإفصاح والشفافية لتوفير معلومات لكافة الوظائف الداخلة والخارجة وبالتالي تعزز من دور الهيئات والسلطات الرقابية التي تعتمد على المعايير الدولية والمحاسبية والمراجعة في إصدار تقاريرها المالية، ويتطلب نجاح حوكمة الشركات على قدر عالي من

الجودة ولكن لا بد من وجود تشريع يحمي القائمين على حوكمة الشركات حتى يصبح عملهم مؤثراً وفعّالاً، وذا نهج يتمتع بالمصداقية والشفافية.

إن تطبيق حوكمة الشركات كنظام للرقابة على الشركات يمكن أن يتحقق في حل مشاكل الشركة وتنمية الأسواق وكفاءتها وفعّاليتها كما أن التطبيق السليم لمفهوم و بادئ وآليات حوكمة الشركات داخل شركات المساهمة من شأنه أن يؤدي إلى تفعّيل نظام الرقا ة الداخلية والخارجية.

أثر تطبيق الحوكمة في البنوك:

يؤدي تطبيق الحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل واف فاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد، وانخفاض درجة المخاطر والإ لال من التعثر. كما أن التزام البنك بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيعها للشركات تي تقترض م ها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

يتناول الفصل الدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن ا بنوك عينة الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة

خا ل السنوات الماضية تركز الاهتمام على تطبيق ـ ات حوكمة شركات في بنوك نتيجة للتطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التد قات المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة ب ن البنوك والمنشآت غير المصرفية، وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية ـ اس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها مما يتطلب الاب ـ ارالمستمر لطرق إدارة الأعمال واله ـ اطر وتغيير للقوانين وذ ـ م الإشراف بما يحافظ على سلامة النظام

وتختلف البنوك عن باقي الشركات لأن انهيارها يؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص ويؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته مما يكون له آثاراً سيئة على الاقتصاد بأسره، وهو م يلقي بمسئولية خاصة على أعضاء مج س إدارة البنك . ونظراً لأنه لا يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، ويجب عليه م تفويض بعض المهام

[1] المال والاقتصاد، مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد٨٢، يوليو٢٠١٣م، ص١٢.

فإنه يجب عليـ م التأكد من قدرة أولئك الذين ائتمنوهم وعهدوا إليهم بالسلطة والإطار الذي يمكن من خلـ له مراجعة الاستخدام السليم والـ من للسلطة.

أولاً: بنك فيصل الإسلامي السوداني:

النشأة والتأسيس:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء لبنك الإ لامي للتنمية بجدة وهو بنك حكو ي وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما امت دار المال الإسلامي و ي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية ي عدد ن الاقطار ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهو ، بل أن فكرة إنشاء نك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ٩٦٦ م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفي .

و ي فبراير ٩٧٦ م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول ى موافقة لرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ٩٧٧ م بتاريخ ٩٧٧ م الذي مت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك[1] .

و ي مايو ٩٧٧ م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك و بالغ ستة مليون جنيه سوداني. و ١٨ أغسطس ٩٧٧ م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشر كة مساهمة عامة محدد دة وفق قانون الشركات لعاـ ٩٢٥ . هذا وقد باشر البنك أعماله فعـ اً اعتباراً من مايو ٩٧٨ م.

الرؤيـ :

مصرف إسلامي الوجهة، سوداني لسمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله إسعـ داً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية لمجتمع، عناية بالعاملين، تعظيماً لحقوق المسـ هم ن.

ا رسـ . :

[1] منشورات بنك فيصل الإسلاميالسوداني، التقرير السنوي، ٢٠١٣م.

مصرف يزاوج بين وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير والامتياز وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية م اصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مس تحدثة، يقوم عليها العاملون كفريق ذا خلق، ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهل معرفة، ويلتزم بالشفافية منهجاً، ليسعد المتعا لون والمساهمون والمجتمع.

النشاط :

القيام بجميع الأعمال المصرفية و المعاملات المالية والتجارية وا ستثمارية و الحرفية والمس ـ مة في مشروعات التنموية الاقتصادية وا جتماعية وتنشيط التعامل ي م ـ ال التجارة الخارجية وذلك ع ى د ى الشريعة ا سلامية وبتقنيات مصرفية حديثة ومتطورة.

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على دعيم تنمية المجتمع وذلك بالقي م بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال ا س تث ر ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شرك ت تأمين تعاوني أو ا ة شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارج . وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه س داني ، وترك لعقد التأسيس والنظام لأساسي للبنك توزيع رأس المال إلى أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويلوأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين الـ نظمة للخدمة وفوا د ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات و الأجور وفوائد ما بعد الخدمة ا ي يحددها البنك عن لحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأ مين وقانون ديوان المراجع العام لسنة ٩٧٠ م أو أي قانون آخر يحل محل ، كما أ في كذلك من المواد ٢ ، ٤ ، ٤٥ من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على ا سياسة الائتمانية للبنك وتوجيهه . أما أموال البنك وأرباحه فقد أع يت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الـ موال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع عاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية . بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليه ا أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بـ ة إعفا ات أو اه يازات منصوص عليها في قانون آخر .

أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لاتحجز بأمر [illegible] .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإ- ـ اءات الممنو ـ ة للبنك بموجب الأمر المؤقت ال ـ اص بقاء ـ ون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ـ ات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموه .

أهداف البنك وأغراضه)

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي :

القيام بجميع الأعمال المصرفية والتج رية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجه .

' قبول الودائع بمختلف أنواعه .

" تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صور .

: سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جم ورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن و ة أوراق قابلة للتحويل أو النقل والتحصيل أو التعامل ب ة طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي .

› إعد اء القروض الحسنة وفقاً للقواعد لتي يقررها البنك .

، الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمين .

/ العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لا ة حكومة أوسلطة أخرى أ لا ة هيئة عامة أو خاص .

() منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني، مرجع سابق.

() منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني، التقرير السنوي ٢٠١٣م.

١ تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف .

٢ قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثماره .

٣ . القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارية .

٤ . فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار .

٥ . تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والمصرفية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية .

٦ . قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحدد .

٧ . الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً .

٨ . إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافه .

٩ . امتلاك واستئجار المنقولات والعقارات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأية وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأية طريقة يراها مناسبة .

١٠ . القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أومن شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية .

٨ . يجوز للبنك بـ شراء أو بـ ة وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلا يات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال .

٩ . القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض .

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتي :

أن يكافئ أي شخص أو ـ ركة أما ـ داً أو بتخصيص أسهم أو ـ قوق ذ ص البنك (تكون ـ دفوعة بالكامل أو ـ زئياً أوبـ ة طريقة عن أي ء . ل أوخدمات حصل عليها البنك .

' . ن ـ منح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين ول ـ ديرين ا ـ ابقين أو للأشخاص الذين ـ ولهم هؤلاء الأشخاص ا ـ ذكورين وأن يد ئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تع مي أو علمي أوصحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلاف .

' . أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان .

. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .

' . أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات وا/ فراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والماليـ .

استراتيجية البنك لتطوير الأداء. .

يتبع البنك إستراتيجية التطوير المستمر لخدمه ته المصرفية التي تمثل في:

النظامالإ ي:

يلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني بنظ م الإدارة بالجودة الشاملة برؤي :

() المرجع السابق.

(مصرف إسلامي الوجه ، ، ودادي السمات ، لتزم الجودة وا متياز في أعماله، إسعاداً للعملا ، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملير ، وتعظيماً لحقوق المال ين).

الموارد البشرية:

ا هتمام بالعنصر البشري وتدريبه داخلياً وخارجياً وتحسين شروط خدمة العاه ين، وإدخالهم تحت مظلة التأمين الصحي ، التحول التقني الشامل ، ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصري فهو يحتل الصدارة في إدخال ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية للمعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد على حدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال.

ثانياً: البنك الاسلامي السوداني :

النشأة والتأسيس:

تم إنشاءه في عام ١٩٨٢ وسجل طبقاً لقانون الشركات عام ٩٢٥ م شركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة، رأس المال المصرح بـ 60,000,0000 جنيه سوداني ورأس المال المدفوع 30773780 جنيه سوداني والبنك الإسلامي السوداني.

الرؤية:

أن يكون من الرواد في العمل المصرفي الإسلامي والخيار الأفضل للعملاء.

الرسالة:

تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المنظورة وفق أفضل وأحدث المنهجيات والمعايير المعتمدة. (الشرعية، التقنية، الإدارية والمحاسبية).

أهداف البنك:

يقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية التجارية وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في الآتي)

- لانتشارالجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع صناعة المنتجات الصناعية.
- المشروعات لزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك مناسبة وفقاً للشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

() حاتم السر على، عقد التأسيس والنظام الأساسي، تعديل ٢٠١٦م، البنك الإسلامي السوداني، قانون الشركات،٢٠١٥م، ص ص١-٣.

– تنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني.

– الاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية.

– تشجيع قيام سوق المال السوداني وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الاستثمار.

– تنمية وتطوير العلاقات مع أسواق المال والمانحين قطرياً أو إقليمياً وإبرام الاتفاقيات التجارية لبيع مستلزمات الانتاج ومدخلاته.

– تعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستغلالية الذاتية.

- إقامة الاستثمارات المشتركة التي تحقق أهداف ورسالة البنوك التنموية مثل مشاريع التجميع..

- دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين ونشر الوعي والمسؤولية الفردية.

فروع البنك:

يضم البنك الاسلامي ١٢ فرعاً داخل ولاية الخرطوم ٢٩ فرعاً في الولايات.

الشركات التابعة للبنك:

الشركة الاسلامية للإسكان والمقـــاولات وشركة السلامة للتأمين والشركة الإسلامية للتجارة والاستثمـــار.

يخـــضع البنك في جميع معاملاته لهيئة الرقابة التشريعية التي تتبع لمجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش. كما يخضع البنك في معاملاته أيضاً لقوانين الضرائب السودانية من الناحية الضريبية ولقوانين ديوان الزكاة السوداني من الناحية الزكوية. ويتبع المصرف التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل إيراداته ومصروفاته.

استثمارات البنك[1]

يستثمر البنك في الأوراق المالية والمشاركات والمضاربات والمرابحات والمتاجرات والمساهمات والمحافظ.

[1] منشورات البنك الإسلاميالسوداني، التقرير السنوي ٢٠١١م

إيرادات البنك:

تنشأ من مرابحات البنك الناتجة من عمليات المرابحة جزئياً في حالة الأقساط وكلياً إذا كانت في نهاية الفترة. والمشاركات بعد تصفيتها من ربح أوخسارة والمضاربات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة، والسلم بعد البيع. ويستخدم البنك طريقة القسط الثابت في استهلاك موجوداته التي يقتنيها بغرض الاستخدام وفقاً للأعمار الافتراضية التالية:

. عقارات ٤٠ سنة.

. وسائل نقل ٧ سنة.

. أجهزة إلكترونية وكهربائية - ١٠ سنة.

. أثاثات ومعدات ٠ - ١٣ سنة.

التقنية المصرفية للبنك:

بما أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية لتجميع الأموال و وزيعها وأي مصرف يهدف إلى تقديم الخدمات النافعة للمجتمع ليضمن لنفسه البقاء لذلك يسعى أي بنك لرفع مستوى أعماله مما يجعله يسعى جاهداً لتقديم خدمات جديدة للمتعاملين معه من أبرزها:

. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه.

. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية.

. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لأصحابها.

. إصدار خطابات الضمان وتأجير الخزن.

. تحويل العملة ودفع الحوالات البريدية والبرقية الواردة.

. دفع الشيكات المسحوبة على البنك.

. خدمات الكمبيوتر والبطاقات الإئتمانية.

كما أن التقدم والتطور التقني للمصارف نتج عن أسباب وظروف وتغيرات كثيرة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية وشبكات الاتصال والحواسيب لذلك ظهور شبكة الانترنيت التي يزداد مستخدميها على مدار كل دقيقة تشمل [illegible])

منظومة المعلومات الدولية التي تستخدم للبحث عن المعلومات والبحوث.

البريد الإلكتروني الذي يستخدم لإرسال واستقبال التقارير.

() المرجع نفسه.

ً بروتوكول تحويل الملفات بحيث يتم إرسال الملفات من كمبيوتر لآخر لتغطية المعلو ت الاقتصادية والسياسية والاستثمارية.

ويستطيع البنك من خلال الانترنيت التعرف على الآتي:

- موقعه العالمي ورأي المالية فيه.
- المعاملات مع المتعاملين حسب كل سوق.
- المعاملات حسب كل عملة من العملات.
- المعاملات حسب الاستثمار والإئتمان والودائع.

لذلك فإن الأنظمة المستخدمة في البنوك هي الآتي:

نظام البنتابانك:

الذي يهدف إلى تحويل نظام العمل إلى النظام المصرفي أو المركزي واستخدام تقنيات الويب الحديثة وتزويد الخبرات وتحويل العمل من مصرفي إلى إلكتروني لسرعة الإنجاز في العمل وتقليل التكلفة لبعض المصارف .

نظام المقاصة الآلي:

هو برنامج في الحاسوب يتيح لمستخدميه الإيداع الآلي للمبالغ المنتظمة والد ع ا لي للعديد من فواتير البنك كما أنه مكن المنشأة من دفع رواتب موظفيها دون شيكات وذلك بنقل رواتبهم إلى حساباتهم في المصارف التي تتعامل معه.

نظام الصراف الآلي:

هو نظام يتيح للعملاء حملة بطاقات الصراف الآلي من التعامل مع حساباتهم لدى بنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غير الر مية ويتميز هذا النظام بالآتي:

. سرية المعلومة.

ً . حل مشكلة الزحام والانتظار وذلك من خلال سرعةالتعامل مع الآلة وسهولتها.

ً . إمكانية تحويل المبالغ أو إيداعها أو سحبها والإستفسار عن الأرصدة.

. إمكانية دفع فواتير المياه والكهرباء والهاتف وإعادة الشحن.

نظام إصدار بطاقات الصراف الآلي:

يهدف هذا النظام لإصدار بطاقات الصراف الآلي للعملاء لتقليل التكلفة والجهد حيث

يستطيع كل عميل من خلاله استخدام بطاقته المصرفية في أي صراف آلي ودفع التزاماته المالية دون الرجوع إلى البنك المعني صاحب البطاقة إلا بعد انتهاء م تها.

نظام الشيكات الممغنطة:

هذا النظام يوفر لعميله دفاتر شيكات ممغنطة بناءً على طلبه في وقت وبالفئة الـ طلوبـ .

نظام الأسويفت :

هو نظام يمكن تبادل البيانات المالية بين البنوك في العالم بحيث يسهل عملية حوا ت بين المصارف وحوالات الزبائن وشراء وبيع العملات والاستثمار والودائع وتحصيل البورصة والصكوك.

نظام المقاصة الإلكترونية:

هذا النظام يستخدم في الشيكات المسحوبة على بنوك خرى للبنك المعني بحيث يمكن سحب وإيداع قيمة الشيكات من حسابات العملاء.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

هذا المبحث ما هو إلاَّ استعراض لما قامت به لدارسة في سبيل الحصول على البيانات من مفردات الدراسة ، بدءاً بتعريف المتغير المدروس مروراً ببناء أداة الدر سة الرئيسة الاستب) ، ما يتعلق بها من إجراءات . ثمَّ شرح واف لكيفية معالجة البيـ ات إحصائياً وتحليلها.

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهتم بالتركيز على ر الإفصاح لمحاسبي في التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية وما أذا ان هنالك تأثير من قبل الإفصاح المحاسبي على التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات وبالتالي من شأنها توفير الإفصاح الملائم والمناسب مما يعطي معلومات واضحة عن فعّالية الحوكمة الذي يؤدي بدوره إلى معرفة التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات.

وتعتمد هذه الدراسة على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالاتها، وتضمن دراسة الخصائص الراهنة المتعلقة بطبيعة هذه المشكلة المهمة والمتعلقة بإثر الإفصاح المحاسبي في تطبيق الحوكمة والتي من شأنها أن تستغل أو توظف صورة مثلى لو احسن تطبيقها.

منهج الدراسة:

كما سبق الذكر أن نوع هذه الدراسة وصفية تحليلية فأن المنهج المتبع في هذه الدراسة يعتمد على منهج المسح بطريقة العينة حيث تم اختيار عينة عشوائية من المدر ء ورؤساء الاقسام والعاملين في مجال المراجعة، كما أنه تم استخدام المنهج التحليلي ، ذلك عن طريق تحليل اجابات المبحوثين على أسئلة الدراسة والتي تم جمعها عن طريق وسيلة (أداة) حمع البيانات الاستبانة وقد استعانت الدارسة بالخبراء في هذا المجال.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك السودانية ، وتم أخذ عينة من العاملين في الـ دارة العليا و لإدارة الوسطى من المدراء ورؤساء الاقسام والعاملين في مجال المراجعة في نك فيصل الإسلامي السوداني، والبنك الإسلامي السوداني،(شركات مساهمة عامة).

متغير الدراسة:

إن من ضمن ما تهدف إليه هذه الدراسة التعرف على الواقع الـ ـي لآراء المبحو ين ممثلي لمجتمع المستهدف . لذلك فإن متغير الدراسة هو ذلك المتغير المتعلق بفرضيات الدراسـ . و قد تم التعبير عنه في استمارة المبحوثين في شكل عبارات ، ووضع لكل منها خمسة خيارات هي : أوافق بشد – أوافق – محايد – لا أو فق – لا أوافق بشدة. و د أُعطيت القي ، ، ، مستويات متدرجة لتلك الخيارات على التوالي؛ بغرض إخضاعها للتحليل الإحصائي.

أدوات الدراسة الاستبانة :

في هذه الدراسة تم اعتماد أسلوب الاستبانة ؛ نسبة للمزايا المتعددة التي يمتاز بها هذا الأسلوب عن غيره مثل الحصول على البيانات المطلوبة من عدد كبير من الأفراد متباعدين جغرافياً في أقصر وقت ممكن ، مقارنة مع وسائل جمع البيانات البديلة. كذلك توفر الإستبانة وقتاً كافياً للشخص للتفكير ملياً في إجاباته ؛ مما يقلل الضغط عليه فيرتاح في التدقيق في معلوماته. إضافة إلي ذلك فقد تم تخيير المبحوث في كتابة أو عدم كتابة اسمه ؛ مما حفزه على إعطاء معلومات صحيحة موثوق بها.

وقد تم تصميم استبانة هذا البحث لتكون صالحة لجمع البيانات من المبحوثين . لذلك فقد احتوت ، بالإضافة إلى المقدمة ، البيانات الشخصية ، على العبارات الموضوعية مع مراعاة اتساقها مع أهداف وفرضيات الدراسة . ولبناء الإستبانة قامت الدارسة بالخطوات التالية بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة ، والتي تم الاستفادة منها في بناء فقرات الاستبانة وصياغتها :

أولاً: صدق وثبات المقاييس.

أ. اختبار صدق المقاييس المستخدمة في البحث:

يقصد بصدق المقياس (Validity) مدى قدرته على قياس الشيء المراد قياسه بدقة، ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات. و تقدير صدق المقياس تم عرض الإستبانة بعد الإنتهاء من إعداده المبدئي على بعض المحكمين من الأساتذة الأكاديميين في الجامعة في هذا المجال بهدف التعرف على آرائهم المتعلقة بملاءمة الإستبانة من الناحية العلمية لتحقيق أهداف البحث، وكذلك التعرف على آرائهم المتعلقة بدرجة وضوح صياغة بنود الإستبانة ، وعلى ضوء ملاحظات المحكمين تم إعادة بناء الإستبانة ليأخذ شكله النهائي.

ب. الكيفية الإحصائية لمعالجة البيانات :

لأجل التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة ميدانياً ق ت الدارسة بتوزيع إستبانة موظفي البنوك ، بعد تصميمهما على عينة مكونه من (٥٠) فرداً وفقاً للأسلوب العشوائي البسيط تغطي نسبة ٥ ٪) من الموظفين في البنوك . وكانت الاستجابة 0(٪) من أفراد العينة المبحوثة. , بعد الحصول ، ى البيانات الأساسية لهذه الدراسة عن طريق قائمة الاستـ ة التي وزعت على ٥٠ فرا اً) من الموظفين حـــوّلت هذه البيانات ى رموز رقمي ، وحورت ى بيانات كمية و ـ ولجت باستخدام برنامج الـ زمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية pss) للحصول ، ى نتائج يمكن من خلالها الذ ـ قق من صحة فرضيات الدراسة.

٣ . ختبار الإعتمادية (ثبات) المقاييس المستخدمة في البحث:

يقصد بثبات المقياس Reliability) ا تساق الداخلي بين عباراته، مما يعني سـ رار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، والمقياس الثابت يعطي نفس النتائج إذا قاس نفس الشـــيء مرات متتالية ، وتوجد عدة طرق لحساب ثبات المقياس، طريقة إعـــادة الاختبـــار –Test) (retest وطريقة الإختبارات المتوازنة (arallel tests) وطريقة التجزئة النصـــفية –split) (half وطريقة لفا كرونباخ (Alpha ronbach . وكلما قتربت قيمة معامل الثبـــات مـــن لواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما قتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً.

واعتـ ت الدارسة على أسلوب لفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس، من خلال برنامج (SPSS) حيث يعبر معامل ألفا عن درجة ا تساق الداخلي للمقياس (nternalConsisten) وقد كشف تحليل الثبات ا مقياس الخاضع للدراسة أن درجة ا تساق الداخلي بين عبارات المقياس تقع في المدى المقبول حيث يتراوح ما يز ١ - ٣ ٪) كـ ا يوضحه الجدول أدنا .

نتائج تحليل الثبات بإستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha

م	لفرضيات	عدد العبارات	(معامل الثبات)	الصدق
١	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات.	١٠	٠,٨٤	٠,٩٢
٢	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المالي.	١٠	٠,٧٩	٠,٨٩
٣	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالي .	١٠	٠,٨٢	٠,٩١
٤	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية	١٠	٠,٧٢	٠,٨٥
	الإجمالي	٤٠	٠,٩٢	٠,٩٦

يوضح الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ ٠,٩٢ وهو مرتفع وموجب الإشار . وتشير النتائج المبينة في الجدول إلى أن قيمة معامل ألفا للمقياس المستخدم في الدراسة، لها أكبر من ٠,٦٠) وهو الحد الأدنى المطلوب لمعامل ألفا ووفقاً لـ churchill, G.A) فإن قيمة معامل ألفا تعتبر مقبول . وعلى ذلك يمكن القول بأن المقياس الوارد في الدول السابق يتمتع بالثبات الداخلي لعباراته.

ثانيا: المعالجات الإحصائية:

لتحليل البيانات الخاصة بالاستبانة استخدمت الدارسة البرنامج الجاهز للتحليل الإحصائي (pss) (Science Statistcal Package For Social) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد قامت الدارسة باستعراض كل عبارة في جدول يوضح عدد الاستجابات والنسب المئوية لكل إجابة لتحليل إجابات الاستبانة ، بعد ذلك قامت بالتعليق على نتيجة العبارة، وقد استخدمت الدارسة الجداول التكرارية لتحليل المعلومات وذلك بإعطاء

الجداول أرقاه متسلسلة ثم إعطائها عنواناً لمعرفة ما تحتويه من بيانـــات عينـــة الدراســـة لمعرفة النسب المئوية غيرها.

ولتحليل المعلومات والبيانات التى حصلت عليها الدارسة من خلال الاستبانة تم إدخال هذه البيانات في جهاز الحاسب الآلي ثم طبقت عليها مجموعة من المعالجات الإحصائية وهي:

. الجداول التكرارية و النسب المئوية .

. الأشكال البيانية.

. القيمة الاحكمالية.

. الوسيط.

. الانحراف المعياري .

. اختبار مربع كأي لدلالة الفرق حول أراء المبحوثين.

حيث يبين التحليل الوصفي مدى قوة أثر ا فصاح المحاسبي فـــي التطبيـــق الفعّـ ال لحوكمة شركات في البنوك السودا ية. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المبحوثين وحساب درجة الموافقة، كما موضح في الجدول أدنا .

مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى/ الاتجاه
من ١ - ١,٧٩	لا أوافق بشدة
من ١,٨٠ - ٢,٥٩	لا أوافق
من ٢,٦٠ - ٣,٣٩	محايد
من ٣,٤٠ - ٤,١٩	أوافق
من ٤,٢٠ - ٥	أوافق بشدة

وصف طبيعة بيانات الدراسة:

تم وصف بيانات الدراسة من خلال جـا ل التوزيع التكرارية والنسبة المئوية والرسومات التوضيحي ، وذلك لكل العبارات الموجودة الإستباذ . حيث اشتملت الإستبانة

ء ى عدد عبارات) عبارة عن البيانات الشخصية و ٠ عبارة) لاخ ار فرضيات الدراسة وهي موزعة كا ي :

الفرضية ا ى عدد العبارات 0 .

الفرضية الثانية عدد العبارات 0 .

الفرضية الثالثة عدد العبارات 0 .

الفرضية را ة عدد العبارات 0 .

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

إن معرفة مدى كون إجا ات أفراد العينة على أسئلة الاسـ انة صحيحة ومستنده إلي سس علمية وقابلة لإجراء التحليل الإحصائي يجب معرفة بعض خصائص أفراد عينة الدراسة.

أو ا : تحليل بيانات الدراسة:

البيانات الشخصي :

ا العمر:

جدول رقم ( )

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة %
أقل من ٣٠ سنة	٤٦	٣٠,٧
من ٣٠ سنة - ٤٠ سنة	٤٧	٣١,٣
من ٤١ سنة - ٥٠ سنة	٣٨	٢٥,٣
من ٥١ سنة - ٦٠ سنة	١٧	١١,٣
أكثر من ٦٠ سنة	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر : إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

شكل رقم ( )

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

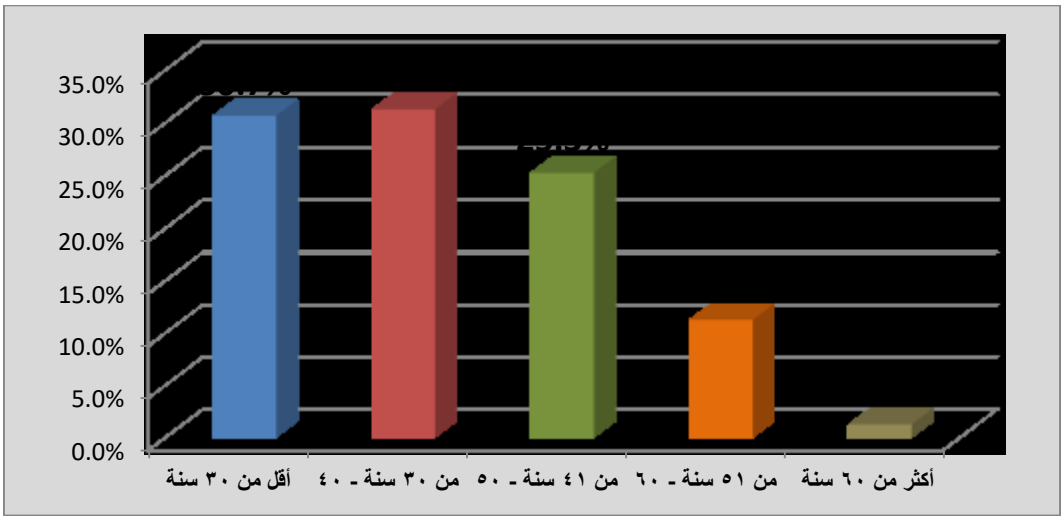

المصدر : إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

الجدول رقم ( ) والشكل ( ) يوضح الفئةالعمرية لأفراد عينة الدراسة،

حيث نلاحظ أن ٦) فرداً بنسب (٧, ٪) من المبحوثين أعمارهم أقل ٠ سنة في حين أن ٧) فرداً وبنسبة ٣, ٪) أعمارهم تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة، و ٨) فرداً وبنسبة ٣,د ٪) أعمارهم تتراوح م ٤١ إلى ٥٠ سنة ، في حين أن ٧) فرداً وبنسبة ٣, ٪) تتراوح أعمارهم ما بين ٥١ إلى ٠٠ ، أما الفئة أكثر من ٠٠) سنة فقد تمثلت في) فرد تمثل نسبتهم ٣ ٪) من عينة الدراسة، ويتضح من خلال ذلك أن النسبةالأعلى هي الفئة العمرية أكبر من ٣٠ وهذا يعتبر مؤشر جيد لطول تجارب أفراد العينة مما يعطي إج باتهم وزناً ذا قيمة.

٢ المؤهل العلمي:

جدول رقم ٢)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
دبلوم وسيط	١٢	٨,٠
بكالوريوس	٨٠	٥٣,٣
دبلوم عالي	٧	٤,٧
ماجستير	٣٩	٢٦,٠
دكتوراه	١٠	٦,٧
أخرى	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

شكل رقم ٢)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

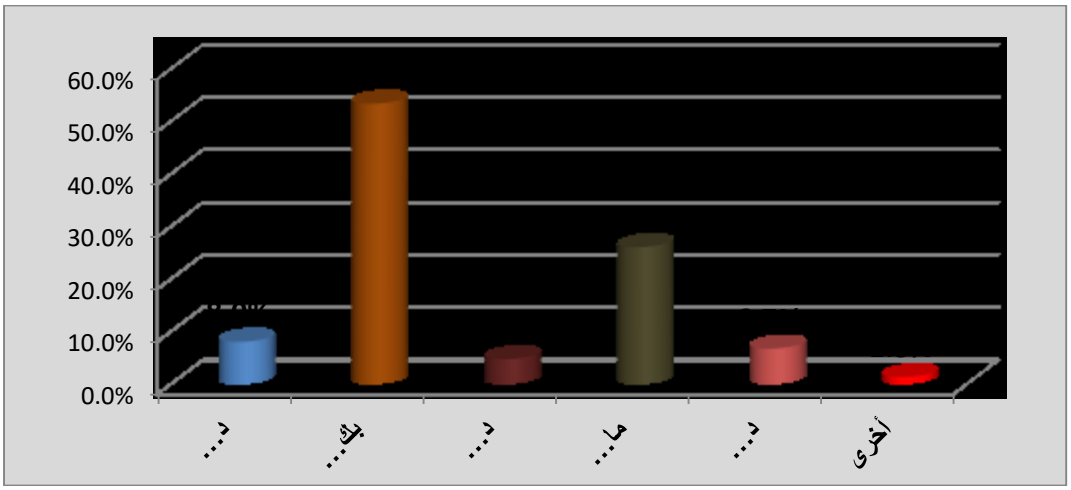

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ .

الجدول رقم ٬ والشكل ٬ يوضح المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة حيث نلاحظ أن ٢) فرداً وبنسبة ٠ ٪) يحملون مؤهل علمي دبلوم وسيط و ٠٠) فرداً وبنسبة ٣,٣٪) يحملون مؤهل علمي بكالوريوس، و ٬) أفراد بنسبة ٧,)% يحملون مؤهل علمي دبلوم عالي، و ٩٬) فرداً وبنسبة ١,٠ ٪) يحملون مؤهل علمي ماجستير، و ٠) أفراد بنسبة ٧ ٪) يحملون مؤهل علمي دكتوراه في حين أن فردين اثنين وبنسبة ٣ ٪) لديهم مؤهل علمي آخر لم يذكر مثل ثانوي، يلاحظ أن أكثر من نصف العينة ٣,٣٪) يحملون شهادة البكالوريوس وهذا مؤشرجيد يدل على التأهيل.

٬ التخصص العلمي:

جدول رقم ٬)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	٧٠	٤٦,٧
إدارة الأعمال	٢٧	١٨,٠
اقتصاد	٢٥	١٦,٧
دراسات مصرفية	١٩	١٢,٧
تجارة	١	٠,٧
أخرى	٨	٥,٣
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٠١٨٬ م.

شكل رقم ٬)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

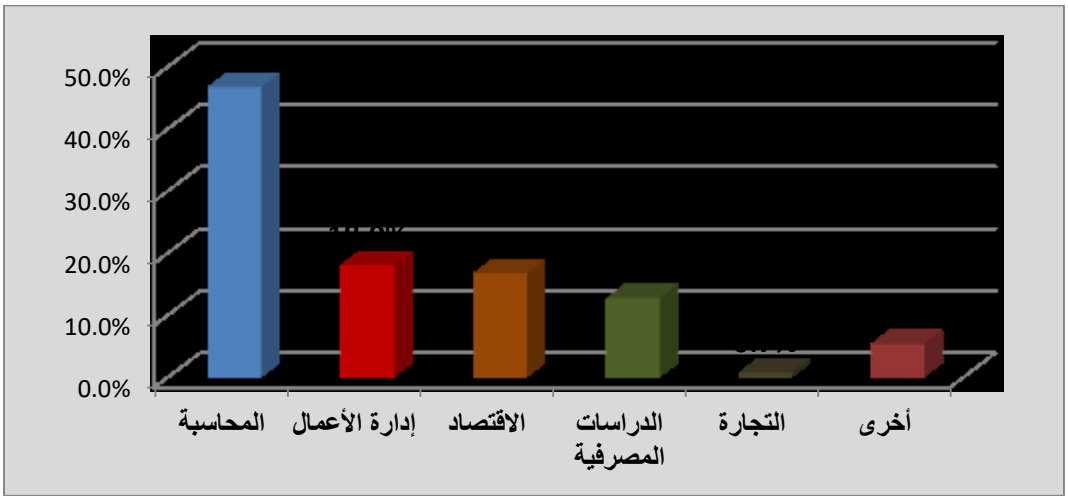

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٠١٨٬ م.

يوضح الجدول رق ٢ والشكل ٢ التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن ٢٠) فرداً وبنسبة ١,٧ ٪) تخصصهم العلمي محاسبة و ٢٧) فرداً وبنسبة ١,٠ ٪) تخصصهم العلمي إدارة أعمال و ٥) فرداً وبنسبة ١,٧ ٪) تخصصهم العلمي اقتصاد و ٩) فرداً وبنسبة ٢,٧ ٪) تخصصهم العلمي دراسات مصرفية، في حين أن فرداً واحداً يمثل نسبة ٧ ٪) تخصصه العلمي تجارة. و ١٠)أفراد بنسبة ٣ ٪) لديهم تخصص علمي لم يذكر مثل بنوك ومصارف أو محاسبة تكاليف. ويلاحظ ارتفاع أن نسبة المحاسبين يضفي الثقة في الإجابات بأعتبارهم أهل التخصص.

٤. المؤهل المهني:

جدول رقم ٢)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة %
الزمالة السودانية	١٧	١١,٣
الزمالة العربية	١	٠,٧
الزمالة الأمريكية	٣	٢,٠
الزمالة البريطانية	٠	٠
لا يوجد مؤهل مهني	١٢١	٨٠,٧
أخرى	٨	٥,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

شكل رقم ٢)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمرالمؤهل المهني

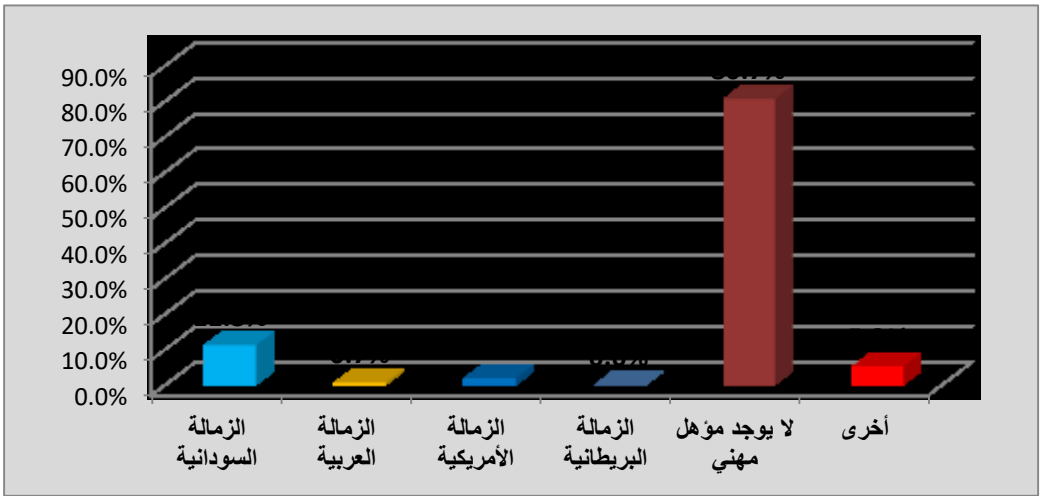

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رق " والشكل رق " المؤهل المهني / فراد عينة الدراسة حيث يلاحظ أن ٧) فرداً وبنسبة ١,٣ ٪) مؤهلهم المهني الزمالة السودانية وفرداً واحداً وبنسبة ٧ ٪) مؤهله المهني الزمالة العربية و ')أفراد بنسبة ٠ ٪) مؤهلهم المهني الزمالة الأمريكية في حين أن ٠)أفراد بنسبة ٣ ٪) لديهم ؤهل مهني آخر لم يذكر، و ٢١) فرداً بنسبة ٠,٧ ٪) لم يلتحقوا بأي نوع من أنواع الزمالة التي ذكرت.يلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد العينة لم يلتحقوا بأي نوع من أنواع الزمالات المختلفة وهذا يدل على عدم اهتمام إداراتهم بتأهيلهم مهنياً والإكتفاء بالتأهيل الأ ادي فقط.

ً المسمى الوظيفي:

جدول رقم ')

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %
مدير إدارة	١٤	٩,٣
مدير مالي	٦	٤,٠
محاسب	٦١	٤٠,٧
مراجع داخلي	١٢	٨,٠
مراجع خارجي	٢	١,٣
أخرى	٥٥	٣٦,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

شكل رق ')

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

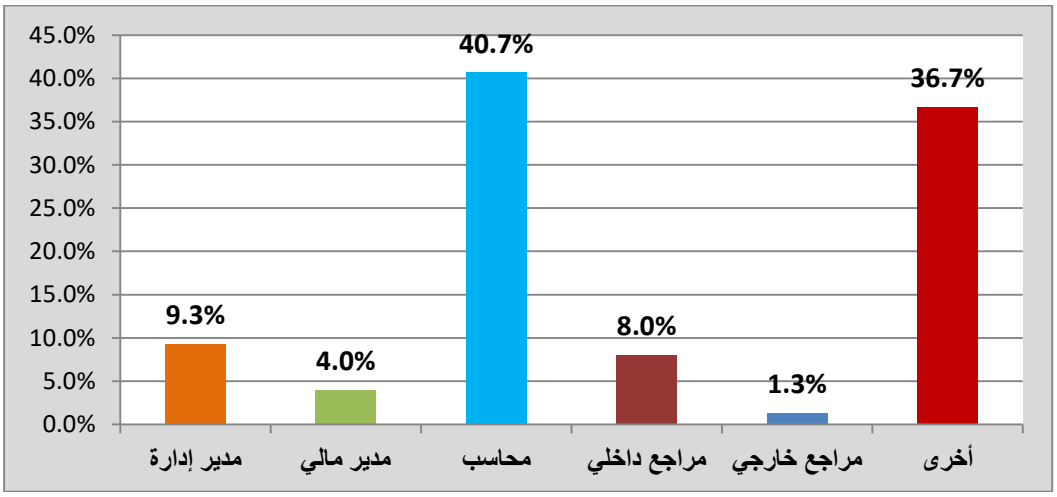

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ .

يوضح الجدول رقـ ٢ والشكل رقـ ٢ المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة حيث يلاحظ أن ٤) فرداً وبنسبة ٣ ٪) وظيفتهم مدير إدارة، و ٠) أفراد وبنسبة ٠ ٪) وظيفتهم مدير مالي، و ١٠) فرداً وبنسبة ٠,٧ ٪) وظيفتهم محاسب و ٢) فرداً وبنسبة ٠ ٪) وظيفتهم مراجع داخلي، و ٢) فرداً بنسبة ٣ ٪) وظيفتهم مراجع خارجي ٥٥ فرداً وبنسبة ١,٧ ٪) الوظيفة لهم أخرى مثل مدير استثمار، يلاحظ من الجدول أن نسبة ٠,٧ ٪) يعملون في وظيفة محاسب وهذا مؤشر جيد للاستفادة من تجارب أفراد العينة حسب تخصصهم.

٠ سنوات الخبر :

جدول رقم ٢)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من ٥ سنوات	٤٦	٣٠,٧
من ٥ - ١٠ سنوات	٣٥	٢٣,٣
من ١١ - ١٥ سنة	٣٠	٢٠,٠
من ١٦ - ٢٠ سنة	٩	٦,٠
أكثر من ٢٠ سنة	٣٠	٢٠,٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ .

شكل رقم ٢)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

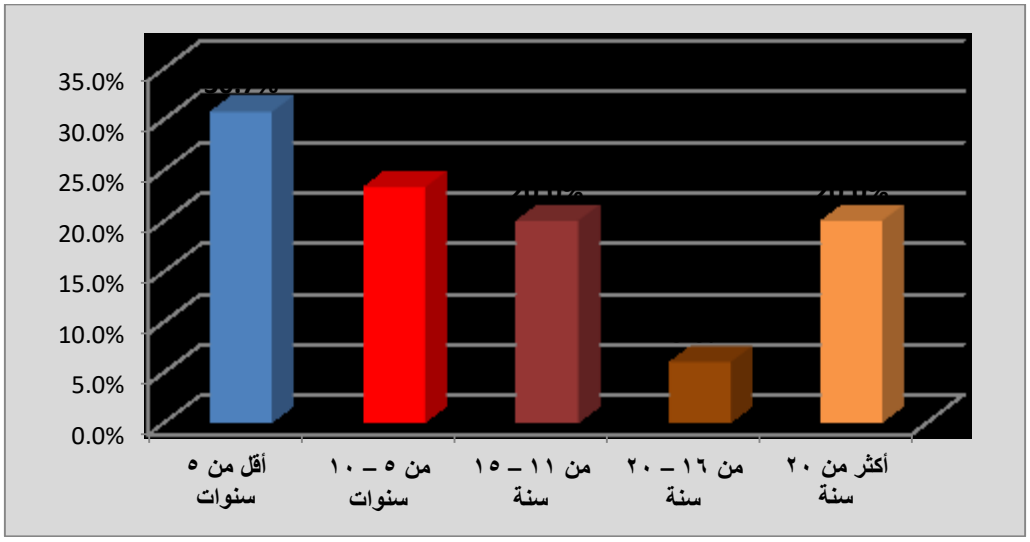

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح جدول رقم ٢ و شكل رقم ٢ عدد سنوات لخبرة العملية لأفراد عينة الدراسة حيث يلاحظ أن ٦) فرداً وبنسبة ٤,٧ ٪) لهم سنوات خبرة أقل من ٥ سنة، و ٥٢) فرداً بنسبة ٣٤,٣ ٪) لهم سنوات خبرة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات، و ٢٠) فرداً وبنسبة ١٣,٠ ٪) لهم سنوات خبرة تتراوح ما بين ١ إلى ١٥ سنة، و ١) أفراد بنسبة ٠ ٪) لهم سنوات خبرة تتراوح مابين ٦ إلى ٢٠ سنة، و ٢٠) فرداً بنسبة ١٣,٠ ٪) لهم سنوات خبرة أكثر من ٢٠ سنة. يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة سنوات خبراتهم أكثر من ٥ وهذا يشير إلى أن الموظفين في البنوك ذو خبرة عالية، مما يعزز الثقة في الإجابات.

تحليل عبارات الاستبانة:

العبارة الأولى النظام الداخلي لبنك مكتوب ومنشور ومتاح للأطراف الداخلية)

جدول رقم ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٩	٣٢,٧
أوافق	٨٣	٥٥,٣
محايد	١١	٧,٣
لا أوافق	٥	٣,٣
لا أوافق بشدة	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٢ أن الأفراد الذين أبدو موافقتهم بشدة على أن النظام الداخلي لبنك مكتوب ومنشور ومتاح للأطراف الداخلية عددهم ٤٩) ونسبتهم ٣٢,٧ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٨٣) ونسبتهم ٥٥,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١١) ونسبتهم ٧,٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٧) ونسبتهم ٤,٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقو بشدة عددهم ٢) ونسبتهم ١,٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٨٨,٠ ٪) ومن خلال ذلك يتضح أن النظام الداخلي لبنك مكتوب ومنشور ومتاح للأطراف الداخلية بصورة جيدة.

العبارةالثانية: النظام الداخلي ا بنك مكتوب ومنشور ، متاحللأطراف الخارجيـ)

جدول رقم)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثـ نية

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٣١	٢٠,٧
أوافق	٦٦	٤٤,٠
محايد	٢٩	١٩,٣
لا أوافق	٢١	١٤,٠
لا أوافق بشدة	٣	٢,٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٢ أن الأفراد الذين أبدو موا قتهم بشدة على أن النظام الداخلي ا بنك مكتوب ومنشور ومتاحللأطراف الخارجية عددهـ ٣١) ونسبتهـ ٢٠,٧ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهـ ٦٦) ونسبتهـ ٤٤,٠ ٪)، والأفراد المحايد ن عد هم ٢٩) ونسبتهـ ١٩,٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢١) ونسبتهـ ١٤,٠ ٪) والأفر د الذين لم يوافقو بشدة عددهم ٣) ونسبتهم ٢,٠ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٦٤,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن النظام الداخلي ا بنك يتم الإفصاح عنه بصورة واضحة للأطراف الخ رجيـ .

العبارة الثالثة وجود مراجعة داخلية البنك ضرورة تقتضيها طبيعة العملا مصرفيـ)

جدول رقم)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثـ لثة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	**٩٣**	**٦٢,٠**
أوافق	**٤٥**	**٣٠,٠**
محايد	**١١**	**٧,٣**
لا أوافق	**١**	**٠,٧**
لا أوافق بشدة	**٠**	**٠**
المجموع	**١٥٠**	**٠٠ %**

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٢ أن الأفراد الذين أبدو موافقتهم بشدة علـــى وجـــود مراجعة داخلية بالبنـــك ضـــرورة تقتضـــيها طبيعـــة العمـــل مصـــرفي عـــددهم ٣،) ونسبتهم ١,٠ ٪)، والأفراد الذين أجـــابوا بالموافقـــة عـــددهم ٥) ونســـبتهم ٠,٠ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقـــوا عـــددهم) ونسبتهم ٧ ٪) وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١ ٪)، ويتضح من خلال ذلك إن وجـــود مراجعة داخلية بالبنك ضرورة تقتضيها طبيعة العمل مصرفي .

العبارة الرابعة تقوم الإدارة علوا بالبنك نشر التعديلات التي تج ي في البيـ ات لمالية مباشرة دون تأخير .

جدول رقم ٠ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الر بعة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٣	٤٢,٠
أوافق	٦٥	٤٣,٣
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٠ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا ، وافقتهم بشدة على أن الإدارة اعلـا بالبنك تقوم نشر التعديلات التي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأذ ر عددهم ٣،) ونسبتهم ١ ٪)،والأفرادالذين أجابوا بالموافقة عددهم ٥،) ونسبتهم ٣,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهم ١ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ١) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا بشدة عددهم ١) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٣,٤ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإدارة اعلـا بالبنك تقوم نشر التعديلات التي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأذ ر مما يدل على وجود درجة عالية من الإفصاح المحاسبي في البنوك.

العبارة الخامسة الإيضاحات المكملة المضمنة أو المرافقة للتقارير المالية كاف .)

جدول رقم ١ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٢	٣٤,٧
أوافق	٧٦	٥٠,٧
محايد	٢١	١٤,٠
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ١ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا مـ وافقتهم بشـدة علـى أن الإيضـاحات المكملـة المضـمنة أو المرافقـة للتقـارير الماليـة كافيـ . عـددهـ ٢) ونسبتهـ ٣٤,٧ ٪)، والأفرادالذين أجابوا بالموافقة عددهـ ٧٦) ونسبتهـ ٥٠,٧ ٪)، والأفراد المحايدين عـددهم ١) ونسـبتهـ ١٤ ٪) والأفـراد الـذين لـم يوافقـوا عـددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٨٥,٤ ٪)، ومن خـلال ذلـك يتضـح أن لتقارير المالية تعد بصورة واضحةلا تحتاج إلى تفسير .

العبارة السادسة: يرا ي في السياسة المحاسبية أن تكون متسقة وخالية من التناقضات والتصاد)

جدول رقم ٢ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٣	٤٢,٠
أوافق	٧٣	٤٨,٧
محايد	١٣	٨,٧
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ .

يوضح الجدول رقم ٢ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه يراعي في السياسة المحاسبية أن تكون متسقة وخالية من التناقضات والتصادم عددهم ١٣) ونسبتهم ٨ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٣٢) ونسبتهم ٢١,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٣) ونسبتهم ٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)،وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٧٠,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن السياسة المحاسبية في البنوك متسقة وخالية من التناقضات والتصادم .

العبارة السابعة الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد مندرجة مصداقيتها .

جدول رقم ٣ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٩	٤٦,٠
أوافق	٦٩	٤٦,٠
محايد	١٠	٦,٧
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٣ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد من درجة مصداقيتها عددهم ٩٠) ونسبتهم ١ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٩٠) ونسبتهم ١ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٠) ونسبتهم ٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢) ونسبتهم ٣ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد من درجة ثقة ومصداقية الميزانية .

العبارة الثامنة توجد هـ ة وق ية للو ح المالية وتطبيقها بالبنك)

جدول رقم ٤ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثام ة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٥	٣٦,٧
أوافق	٧٤	٤٩,٣
محايد	١٧	١١,٣
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٤ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه توجد هـ ة وق ية للو ح المالية وتطبيقها بالبنك عددهم ٥٥) ونسبتهم ٣٦,٧ ٪)، والأفراد لذين أجابوا بالموافقة عددهم ٧٤) ونسبتهم ٤٩,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١٧) ونسبتهم ١١,٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٦) ونسبتهم ٤ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٩٦ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أنه توجد هـ ة وق ية للو ح المالية وتطبيقها بالبنك .

العبارة التاسعة تقوم الهيئات الإشرافية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية ا خ م متطلبات الحوكمـ .

جدول رقم ٥ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاس ة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٥	٣٠,٠
أوافق	٧٩	٥٢,٧
محايد	٢٠	١٣,٣
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٢	١,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٥ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا مـ افقتهم بشـدة علـى أن الهيئات الإشرافية تقـ م بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية ا خدم متطلبات الحوكمـة عـددهـ ٥) ونسـبتهـ ٠ ٪)، والأفـراد الـذين أجـابوا بالموافقـة عـددهـ ٩٧) ونسبتهـ ٦٤,٧ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١٠) ونسبتهـ ٦,٣ ٪) والأفراد الذين لـم يوافقوا عددهم ٠) ونسبتهـ ٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقو بشدة عـددهم ٠) ونسـبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٧,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضـح أن الهيئـات الإشرافية تقـ م بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية ا خدم متطلبات الحوكمـ .

العبارة العاشرة الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل ـ لى دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم الماليـ .

جدول رقم ٦ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٦	٤٤,٠
أوافق	٧١	٤٧,٣
محايد	١٢	٨,٠
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانيـ ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٦ ٢ أن الأفراد الذين أبدا موافقتهم بشدة على أ الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمر ين في مصداقية القوائم المالية عددهم ٦٠) ونسبتهـ ٤,٠ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالـ وافقة عددهـ ٧١) ونسبتهـ ٤,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٢) ونسبتهـ ٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهـ ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٨,٣ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم قة المستثمرين في مصداقية القوائم الماليـ .

ا **عبارة الحاد ة عشر** نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التع ر المالي)

جدول رقم ٧ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحاديا شر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٩	٤٦,٠
أوافق	٧٢	٤٨,٠
محايد	٧	٤,٧
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٧ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أ نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التعثر المالي عددهم ١٩) ونسبتهم ١,٠ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٢) ونسبتهم ١,٠ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم) ونسبتهم ٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٣ ٪)،وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التعثر المالي .

ا **عبار ا ثانيةعشر** نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر اله لي .

جدول رقم ٨ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانيا شر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٠	٣٣,٣
أوافق	٨٥	٥٦,٧
محايد	١٠	٦,٧
لا أوافق	٥	٣,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٨ ٢ أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي عددهم ١٠) ونسبتهم ٦,٣ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ١٠٥) ونسبتهم ٧٠,٠ ٪)، والأفراد لمحايدين عددهم ٠) ونسبتهم ٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٠) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي .

العبارة الثالثة عشر تستخدم طرق تقدير التعثر لأساس مدى التعثر المالي للبنك كل تر)

جدول رقم ٩ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٢	٢٨,٠
أوافق	٨٦	٥٧,٣
محايد	٢٠	١٣,٣
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٩ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه تستخدم طرق تقدير التعثر لأساس مدى التعثر المالي للبنك كل فترة عددهم ٢) ونسبتهم ١,٠ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ١٠٦) ونسبتهم ٧٠,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٠) ونسبتهم ٦,٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٧٠,٣ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أنه يتم ستخدام طرق تقدير التعثر لأساس مدى التعثر المالي للبنك كل فترة .

العبارة الرابعة عشر: يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي)

جدول رقم ( )

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٥	٣٦,٧
أوافق	٧١	٤٧,٣
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	٦	٤,٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ( ) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي عددهم ( ) ونسبتهم ٣٦,٧ %)،والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ( ) ونسبتهم ٤٧,٣ %)، والأفراد المحايدين عددهم ( ) ونسبتهم ١٢,٠ %) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ( ) ونسبتهم ٠ %)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة (%)، ومن خلال ذلك يتضح أنه يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي .

العبارة خامسة عشر: التمويل المحلي في البنك يتم وفق أسس وضوابط معلنة)

جدول رقم ( )

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٢	٤١,٣
أوافق	٦٦	٤٤,٠
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ١ ٢) أن الأفراد الذين أبدا موافقتهم بشدة على أ ال ـ ويل المالي في البنك يتم وفق أسس وضوابط صارمة عددهـ ٢) ونسبتهم ١,٣ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهـ ٦) ونسبتهـ ٠,٤ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهـ ٠,٥ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهـ ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٣,٥ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن ال ـ ويل المالي في البنك يتم وفق أسس وضوابط د ـ ارمـ .

ا **عبارة سادسة عشر** الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه اله عثرين)

جدول رقم ٢ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٩	٣٩,٣
أوافق	٧١	٤٧,٣
محايد	١٤	٩,٣
لا أوافق	٥	٣,٣
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٢ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين عددهـ ٥٩) ونسبتهـ ١,٣ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهـ ٧١) ونسبتهـ ٤,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٤) ونسبتهـ ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهـ ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقو بشدة عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي إن إجمالي الموافقة ١,٦ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح ن الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين .

ا عبارة سابعة عشر التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشر، م يتم بشفا يـ)

جدول رقم ٣ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٨	٣٢,٠
أوافق	٧٨	٥٢,٠
محايد	١٥	١٠,٠
لا أوافق	٨	٥,٣
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٣ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشر، م يتم بشفافية عددهـ ٨) ونسبتهـ ٢,٠ ٪ ، والأفرادالذين أجابوابالموافقةعددهـ ٧٨) ونسبتهـ ٢,٠ ٪)، والأفرادالمحايدين عددهـ ٥) ونسبتهـ ٠,٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٠) ونسبتهـ ٣ ٪) والأفراد الذين م يوافقو بشدة عددهم) ونسبتهـ ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٤ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشر، م يتم بشفافيـ .

ا عبارة ا ثامنة عشر: تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الوضع المالي للبنك .

جدول رقم ٤ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنا شر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٠	٤٠,٠
أوافق	٦٦	٤٤,٠

محايد	٢٢	١٤,٧
لا أوافق	٠	٠
لا أوافق بشدة	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

لمصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٤) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الوضع المالي للبنك عددهم ٠) ونسبتهم ٠,٠ %)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٦) ونسبتهم ٤,٠ %)، والأفراد المحايدين عددهم ٢) ونسبتهم ١٤,٧ %)، والأفراد الذين لم يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٣ %)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٤ %)، ومن خلال ذلك يتضح أن تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على وضعه المالي .

عبارة التاسعةعشر يشتمل الإفصاح في التقرير المالي السنوي على حجم المخاطر والتعثر)

جدول رقم ٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٢	٣٤,٧
أوافق	٧٨	٥٢,٠
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر : إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٥) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن الإفصاح في التقرير المالي السنوي يشتمل على حجم المخاطر والتعثر عددهم ٢) ونسبتهم ٧, %)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٨) ونسبتهم ٠, %)، والأفراد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهم ٠, %) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ %) والأفراد الذين لم يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٧ %)، وبالتالي فإن

إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإفصاح في التقرير المالي السنوي يشتمل على حجم المخاطر والتعثر .

ا عبارة العشرو : يتبع البنك سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن أن تكون المخاطر في حـ ها الأدنى .

جدول رقم ٦ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشر ن

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٢	٤١,٣
أوافق	٧٧	٥١,٣
محايد	٩	٦,٠
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٦ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن البنك يتبع سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن أن تكون المخاطر في حـ ها الأدنى عددهم ٢) ونسبتهم ٣, ٪)، والأفرادالذين أجابوا بالموافقة عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١) ونسبتهم ٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ١) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٦ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن البنك يتبع سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن له أن تكون المخاطر في حـ ها الأدنى .

ا عبارةالحاديةوالعشرون تطبق م ايير الحوكمة في البنك على مختلف مستويات الإداري)

جدول رقم ٧ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية و لعشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٧	٣١,٣
أوافق	٨٠	٥٣,٣

محايد	١٩	١٢,٧
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٧) أن الأفراد الذين أدوا موافقتهم بشدة على أن معايير الحوكمة في البنك تطبق على مختلف مستويات الإدارية عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٪)،والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٠) ونسبتهم ٣,٠ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٩) ونسبتهم ٧, ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٦,٠ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن معايير الحوكمة في البنك تطبق على مختلف مستويات الإداريـ .

ا عبارة الثانية والعشرو :

وجود نظام حوكم فعَّال في البنك ساعد في زيادة تدفق ا موال وجذب الاستثمارا)

جدول رقم ٨)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية و لعشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٨	٣٢,٠
أوافق	٨٥	٥٦,٧
محايد	١٧	١١,٣
لا أوافق	٠	٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٨) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على وجود نظام حوكمة فعَّال في البنك ساعد في زيادة تدفق ا موال وجذب الاستثمارات عددهم ٨٠) ونسبتهم ٠, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٥٠) ونسبتهم ٧,٠ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن

خلال ذلك يتضح وجود نظام حوكمة فعَّال في البنك ساعد في زيادة تدفق ا موال وجذب الاستثمارات .

ا عبارة الثالثة والعشرون:

الا تزام ، تباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم ا سـ م في الأسواق الماليـ .

جدول رقم ٩ ٬)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة ، العشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٧	٣١,٣
أوافق	٨٦	٥٧,٣
محايد	١٦	١٠,٧
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨٬ م.

يوضح الجدول رقم ٩ ٬) أن الأفراد الذين أبـ وا موافقتهم بشدة على أن الإ تزام باتباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم ا سـ م في الأسواق المالية عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٨٦) ونسبتهم ٣,٧ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١٦) ونسبتهم ٧, ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عد هم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٦ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح الإ تزام ، تباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم ا سهم في الأسواق الماليـ .

ا **عبارة الرابعة والعشرو :** معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على م ـ ققه ن ثقة في الأسواق الماليـ **جدول رقم ٠ ٢)**

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة ا العشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٣٧	٢٤,٧
أوافق	٨٣	٥٥,٣
محايد	٢٨	١٨,٧
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٠ ٢) أن الأفراد الذين أب وا موافقتهم بشدة على أن معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على ما حققه من ثقة في الأسواق المالية عددهم ٧) ونسبتهم ٧, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٠٣)ونسبتهم ٣, ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهم ٧, ٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهـ) ونسبتهم ٣ ٪)،وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٪)، ويتضح معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على ما حققه من ثقة في الأسواق المالي .

ا **عبارة الخامسة والعشرو :** تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالي)

جدول رقم ١ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة و عشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥١	٣٤,٠

أوافق	٨٢	٥٤,٧
محايد	١٧	١١,٣
لا أوافق	٠	٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ١ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية عددهم ١) ونسبتهم ٠, ٦)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٠٢) ونسبتهم ٧, ٦)، والأفراد المحايدين عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٦) وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٦)، ومن خلال ذلك يتضح أن تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالي .

عبارة السادسة والعشرو : يؤثر نظام الحوكمة المتبع في البنك على مصداقية الم لومات المالية وملاءم ها .

جدول رقم ٢ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة وا شرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٥	٣٠,٠
أوافق	٨٥	٥٦,٧
محايد	١٦	١٠,٣
لا أوافق	٣	٢,٠
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٢ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أ نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤثر على مصداقية المعلومات المالية وملاءمتها عددهم ٥٠) ونسبتهم ٠, ٦)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٥٠) ونسبتهم ٧,٠ ٦)، والأفراد المحايدينعددهم ٦) ونسبتهم ٣, ٦) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢) ونسبتهم

٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن خا ل ذلك يتضح أ نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤثر على مصداقية المعلومات المالية وملاءمتها .

ا **عبارة السابعة والعشرون :** ظام الحوكمة المتبع في البنك يؤ ي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الأسواق المالية ومنافستها .

جدول رقم ٣ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة ا العشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٣٤	٢٢,٧
أوافق	٩٠	٦٠,٠
محايد	٢٢	١٤,٧
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٣ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أ ظام الحوكمة المتبع في البنك يؤ ي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الأسواق المالية ومنا ستها عددهم ٤) ونسبتهم ٢,٧ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٠) ونسبتهم ٠, ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٢) ونسبتهم ٢,٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أ نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤدي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الأسواق الد الية ومنافستها .

ا **عبارة الثامنة والعشرو :** نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل ـ ىثبات القيمة لسوة ة لأسهمه في سوق الأوراق الماليـ .

جدول رقم ٤ ٬)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة و عشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٣٥	٢٣,٣
أوافق	٩١	٦٠,٧
محايد	٢٠	١٣,٣
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المص ر : إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٤ ٬) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أ نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل على ثبات القيمة السوقية لأسهمه في سوق الأوراق المال ة عددهم ٥٬) ونسبتهم ٣,٬ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهـ ١) ونسبتهم ٧, ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٠) ونسبتهم ٣,٬ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ٤ ٪)، يتضح أن نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل على ثبات القيمة السوقية لأسهمه في سوق الأوراق الماليـ .

ا **عبارة التاسعة والعشرو :** يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بالبنك دوري .

جدول رقم ٥ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة و عشرون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٣٧	٢٤,٧
أوافق	٧٧	٥١,٣
محايد	٣٣	٢٢,٠
لا أوافق	٣	٢,٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٥ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بالبنك دورياً عددهم ٣٧) ونسبتهم ٢٤,٧ %)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٧٧) ونسبتهم ٥١,٣ %)، والأفراد المحايدين عددهم ٣٣) ونسبتهم ٢٢,٠ %) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٣) ونسبتهم ٢,٠ %)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١١٠ %)، ومن خلال ذلك يتضح أنه يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بـ بنك دوري .

ا **عبارة الثلاثو :** معايير الضبط الداخلي في البنك كافي)

جدول رقم ٦ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثلا ون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٤٦	٣٠,٧

أوافق	٨٠	٥٣,٣
محايد	١٧	١١,٣
لا أوافق	٦	٤,٠
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٦ ٠) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن معايير الضبط الداخلي في البنك كافية عددهم ٦) ونسبتهم ٧, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٠٠) ونسبتهم ٣,٠ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٧) ونسبتهم ٣, ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٠ ٪) والأفراد الذين م يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة : ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن معايير الضبط الداخلي في البنك كافية .

العبارة الحادية والثلاثون تساهم الرقابة الداخلية بالبنك في فعّالية حوكمة الشركات .

(٧)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والثلاثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٣	٣٥,٣
أوافق	٧٤	٤٩,٣
محايد	٢٢	١٤,٧
لا أوافق	١	٠,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم (٧) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن الرقابة الداخلية بالبنك تساهم في فعّالية حوكمة الشركات عددهم (٥٣) ونسبتهم ٣٥,٣ % ، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم (٧٤) ونسبتهم ٤٩,٣ %)، والأفراد المحايدين عددهم (٢٢) ونسبتهم ١٤,٧ %) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم (١) ونسبتهم ٠,٧ %)، وبالتالي إن إجمالي الموافقة (٦٤,٦ %)، ومن خلال ذلك يتضح أن الرقابة الداخلية بالبنك تساهم في فعّالية حوكمة الشركات .

العبارة الثانية والثلاثون : الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة آدائه .

جدول رقم (٨)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية والثلاثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %

أوافق بشدة	٥٧	٣٨,٠
أوافق	٧٥	٥٠,٠
محايد	١٤	٩,٣
لا أوافق	٤	٢,٧
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٨) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة آدائه عددهم ٧) ونسبتهم ٠,٠ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٥) ونسبتهم ٠, ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٤) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة ضمن استقلاليته ودقة آدائ .

ا عبارة الثالثة والثلاثون يتـ فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة مراجع الـ اخلـ)

جدول رقم ٩)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة و لثلاث ن

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٩	٣٩,٣
أوافق	٧٣	٤٨,٧
محايد	١٦	١٠,٧
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٩) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة مراجع الداخلي عددهم ٩) ونسبتهم ٣, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٣) ونسبتهم ٠,٧ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٦) ونسبتهم ٧, ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم

٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أنه يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة مراجع الداخلي .

ا عبارة الرابعة والثلاثون : لتزم البنك باللوائح الداخلية ولوائح النظام ا صرفي .

جدول رقم ٠ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة و لثلاث ن

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٥	٤٣,٣
أوافق	٦٨	٤٥,٣
محايد	١٤	٩,٣
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	١	٠,٧
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٠ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن البنك لتزم باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي عددهم ٥٠) ونسبتهم ٣,٣ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٦٨) ونسبتهم ٣,٥ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٤) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ١) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين م يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٧ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٦ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن البنك لتزم باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي .

ا عبارة الخامسة والثلاثون : القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محدية زيد من فعّالية نظام الحوكمة .

جدول رقم ١ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة و ثلاثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٦٥	٤٣,٣
أوافق	٦٤	٤٢,٧
محايد	١٩	١٢,٧
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ١ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعّالية نظام الحوكمة عددهم ٦٥) ونسبتهم ٤٣,٣ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٦٤) ونسبتهم ٤٢,٧ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١٩) ونسبتهم ١٢,٧ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢) ونسبتهم ١,٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١٠٠ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعّالية نظام الحوكمة .

العبارة السادسة والثلاثون : دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام حوكمة البنك .

جدول رقم ٢ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة و ثلاثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٤	٣٦,٠
أوافق	٧٨	٥٢,٠
محايد	١٥	١٠,٠
لا أوافق	٣	٢,٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٢ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام حوكمة البنك عددهم ٥٤) ونسبتهم ٣٦ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٧٨) ونسبتهم ٥٢ ٪)، والأفراد

المحايدين عددهم ٥) ونسبتهم ٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم ٢) ونسبتهم ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام حوكمة البنك .

العبارة السابعة والثلاثون : تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد الانحرافات المالية وتحديد أسبابها)

جدول رقم ٣ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة و ثلاثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٢	٣٤,٧
أوافق	٧٨	٥٢,٠
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٣ ٢) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد الانحرافات المالية وتحديد أسبابها عددهم ٢) ونسبتهم ٧, ٪)، والأفراد الذين أبدوا بالموافقة عددهم ٨) ونسبتهم ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهم ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد الانحرافات المالية وتحديد أسبابها .

ا عبارة الثامنة والثلاثون توفير هيكل تنظيمي متـ ق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمـ .

جدول رقم ٤ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة والثا ثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥٢	٣٤,٧
أوافق	٧٨	٥٢,٠
محايد	١٨	١٢,٠
لا أوافق	٢	١,٣
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨ م.

يوضح الجدول رقم ٤ ٢) أن الأفراد الذين أبـ وا موافقتهم بشدة على أن توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمة عددهم ٢) ونسبتهم ٧, ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهـ ٨) ونسبتهم ٪)، والأ راد المحايدين عددهم ٨) ونسبتهـ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١,٧ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البـ ك يساهم في تطوير الحوكمـ .

**ا عبارة التاسعة والثلاثو : ** أدلة الإثبات المحاسبي في البنك أغلبها خارجي)

جدول رقم ٥ ٢)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة والثا ثون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %

أوافق بشدة	٣٧	٢٤,٧
أوافق	٦٥	٤٣,٣
محايد	٤١	٢٧,٣
لا أوافق	٥	٣,٣
لا أوافق بشدة	٢	١,٣
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٥) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أن أدلة الإثبات المحاسبي في البنك أغلبها خارجية عددهم ٧) ونسبتهم ٤,٧ ٪)، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٥) ونسبتهم ٣,٣ ٪)، والأفراد المحايدين عددهم ١) ونسبتهم ٧,٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٣ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا بشدة عددهم) ونسبتهم ٣ ٪)، وبالتالي فإن إجمالي الموافقة ١ ٪)، ومن خلال ذلك يتضح أن أدلة الإثبات المحاسبي في البنك أغلبها خارجي .

العبارة الأربعون : يقوم المسؤولون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم بفعّالية وكفاءة .

جدول رقم ٦)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأربعون

مستوى الموافقة	التكرار	النسبة %
أوافق بشدة	٥١	٣٤,٠
أوافق	٧٥	٥٠,٠
محايد	٢١	١٤,٠
لا أوافق	٣	٢,٠
لا أوافق بشدة	٠	٠
المجموع	١٥٠	١٠٠ %

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يوضح الجدول رقم ٦) أن الأفراد الذين أبدوا موافقتهم بشدة على أنه يقوم المسؤولون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم بفعّالية وكفاءة عددهم ٥١) ونسبتهم ٣٤,٠ ٪ ، والأفراد الذين أجابوا بالموافقة عددهم ٧٥) ونسبتهم ٥٠,٠ ٪ ، والأفراد المحايدين عددهم ٢١) ونسبتهم ١٤,٠ ٪) والأفراد الذين لم يوافقوا عددهم) ونسبتهم ٠ ٪)، وبالتالي

فإن إجمالي الموافقة ؛ ó)، ومن خلال ذلك يتضح أن المسؤولون يقومون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم ،فعَّ ية وكفاء .

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

جدول رقم ٧ ٬)

الرقم	العـــــــــبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		%	%	%	%	%				
١	النظام الـداخلي ا بنـك مكتـوب ومنشور ومتاح للأطراف الداخلي .	٤٩	٨٣	١١	٥	٢	٤,١٥	٠,٧٩٨	موافق	٨
		٣٢,٧	٥٥,٣	٧,٣	٣,٣	١,٣				
٢	النظام الـداخلي ا بنـك مكتـوب ومنشور ، متاح للأطراف الخارجية	٣١	٦٦	٢٩	٢١	٣	٣,٦٧	١,٠٢٠	، وافق	١٠
		٢٠,٧	٤٤,٠	١٩,٣	١٤,٠	٢,٠				
٣	وجود مراجعـة داخليـة بالبنـك ضرورة تقتضيها طبيعـة العمـل مصرفي .	٩٣	٤٥	١١	١	٠	٤,٥٣	٠,٦٦٢	موافق بشدة	١
		٦٢,٠	٣٠,٠	٧,٣	٠,٧	٠,٠				
٤	تقوم الإدارة العليا بالبنـك نشـر التعديلات التي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأخير..	٦٣	٦٥	١٨	٢	٢	٤,٢٣	٠,٨١٤	موافق بشدة	٥
		٤٢,٠	٤٣,٣	١٢,٠	١,٣	١,٣				
٥	الإيضاحات المكملة المضـمنة أو المرافقة للتقارير المالية كافية.	٥٢	٧٦	٢١	١	٠	٤,١٩	٠,٦٩٢	موافق	٧
		٣٤,٧	٥٠,٧	١٤,٠	٠,٧	٠,٠				
٦	يراعى في السياسة المحاسبية أن تكون متسقة وخالية من التناقضات والتصادم.	٦٣	٧٣	١٣	١	٠	٤,٣٢	٠,٦٥٩	موافق بشدة	٤
		٤٢,٠	٤٨,٧	٨,٧	٠,٧	٠,٠				
٧	الإفصاح عن قيم بنـود الميزانيـة العمومية بشكل كـافٍ يزيـد مـن درجة مصداقيتها.	٦٩	٦٩	١٠	٢	٠	٤,٣٧	٠,٦٧٠	موافق بشدة	٢
		٤٦,٠	٤٦,٠	٦,٧	١,٣	٠,٠				
٨	توجد ه ة وة ية للو ح الماليـة	٥٥	٧٤	١٧	٤	٠	٤,٢٠	٠,٧٤٢	موافق	٦

	وتطبيقها بالبنك	٣٦,٧	٤٩,٣	١١,٣	٢,٧	٠,٠			بشدة	
٩	تقوم الهيئات الإشرافية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لخدمة متطلبات الحوكمة.	٤٥	٧٩	٢٠٠	٤	٢	٤,٠٧	٠,٨١٢	موافق	٩
		٣٠,٠	٥٢,٧	١٣,٣	٢,٧	١,٣				
١٠	الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية	٦٦	٧١	١٢	١	٠	٤,٣٥	٠,٦٥٥	موافق بشدة	٣
		٤٤,٠	٤٧,٣	٨,٠	٠,٧	٠,٠				
نتيجة المحور الكلية							٤,٢١	موافق بشدة		

نتائج اتجاه الفرضية الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

تضح من الجدول رقم ٧ ') مايلي:

. إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

' . إن أهم عبارة من عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات هي العبارة وجود مراجعة داخلية بالبنك ضرورة تقتضيها طبيعة العمل مصرفي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٥٣) بانحراف معياري ٠,٦٦٢ ، تليها في المرتبة الثانية من حيث الموافقة العبارة الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد مندرجة مصداقيته) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٣٧) بانحراف معياري ٠,٦٧٠ ، تليها في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة العبارة الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال حوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبار ٤,٣٥) بانحراف معياري ٠,٦٥٥ ، تليها في المرتبة الرابعة من حيث الموافقة العبارة يرا ىفي السياسة المحاسبية أن تكون متسقة وخالية من التناقضات والتصادم حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٣٢) بانحراف معياري ٠,٦٥٩ ، تليها في المرتبة الخامسة من حيث الموافقة العبارة (تقوم الإدارة لعليا بالبنك نشر التعديلات التي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأخير) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٣) بانحراف معياري ٠,٨١٤ ، وأقل عبارة هي العبارة:

النظام الداخلي ا بنك مكتوب ومنشور ،متاح للأطراف الخارجية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٬,٦٧) انحراف معياري ٠٢٠, .

٬ بلغ متوسط جميع العبارات ,٢١) وهي نسبة موافقة بشدة حسب مقياس ا رت الخماسي انحراف معيارٍ ,٧٥٢) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات** .

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

جدول رقم ٨ ٬)

نتائج إتجاه الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		%	%	%	%	%				
١	نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التعثر المالي.	٦٩	٧٢	٧	٢	٠	٤,٣٩	٠,٦٤٣	موافق بشدة	١
		٤٦,٠	٤٨,٠	٤,٧	١,٣	٠,٠				
٢	نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي.	٥٠	٨٥	١٠	٥	٠	٤,٢٠	٠,٧٠٥	موافق بشدة	٦
		٣٣,٣	٥٦,٧	٦,٧	٣,٣	٠,٠				
٣	تستخدم طرق تقدير التعثر لقياس مدى التعثر المالي للبنك كل فترة .	٤٢	٨٦	٢٠	٢	٠	٤,١٢	٠,٦٧٥	موافق	٩
		٢٨,٠	٥٧,٣	١٣,٣	١,٣	٠,٠				
٤	يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي.	٥٥	٧١	١٨	٦	٠	٤,١٧	٠,٧٨٩	موافق	٨
		٣٦,٧	٤٧,٣	١٢,٠	٤,٠	٠,٠				
٥	التمويل المالي في البنك يتم وفق أسس وضوابط صارمة	٦٢	٦٦	١٨	٤	٠	٤,٢٤	٠,٧٦٦	موافق بشدة	٣
		٤١,٣	٤٤,٠	١٢,٠	٢,٧	٠,٠				
٦	الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين	٥٩	٧١	١٤	٥	١	٤,٢١	٠,٧٩٩	موافق بشدة	٥
		٣٩,٣	٤٧,٣	٩,٣	٣,٣	٠,٧				
٧	التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشرهم يتم بشفافية .	٤٨	٧٨	١٥	٨	١	٤,٠٩	٠,٨٣٠	موافق	١٠
		٣٢,٠	٥٢,٠	١٠,٠	٥,٣	٠,٧				

٨	تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الوضع المالي للبنك.	٦٠	٦٦	٢٢	٠	٢	٤,٢١	٠,٧٩١	موافق بشدة	٤
		٤٠,٠	٤٤,٠	١٤,٧	٠,٠	١,٣				
٩	يشتمل الإفصاح في التقرير المالي السنوي على حجم المخاطر والتعثر	٥٢	٧٨	١٨	١	١	٤,١٩	٠,٧٢١	موافق	٧
		٣٤,٧	٥٢,٠	١٢,٠	٠,٧	٠,٧				
١٠	يتبع البنك سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن أن تكون المخاطر في حدها الأدنى.	٦٢	٧٧	٩	٢	٠	٤,٣٣	٠,٦٥٠	موافق بشدة	٢
		٤٤,٠	٤٧,٣	٨,٠	٠,٧	٠,٠				
نتيجة المحور الكلية							٤,٢٢		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول ٨ ٢) مايلي:

إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المالي.) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

١. إن أهم عبارة من عبارات الفرضية وجود نظام حوكمة جيد في البنوك السودانية يقلل من مخاطر التعثر المالي) هي العبارة نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التعثر المالي). حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبار ٤,٣٩) بانحراف معياري ٠,٦٤٣ ، تليها في المرتبة الثانية من حيث الموافقة العبارة يتبع البنك سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن أن تكون المخاطر في حدها الأدنى) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٣٣) بانحراف معياري ٠,٦٥٠ ، تليها في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة العبارة التمويل المالي في البنك يتم وفق أسس وضوابط صارمة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٤) بانحراف معياري ٠,٧٦٦ ، تليها في المرتبة الرابعة من حيث الموافقة العبارة تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الوضع المالي للبنك) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢١) بانحراف معياري ٠,٧٩١ ، تليها في المرتبة الخامسة من حيث الموافقة العبارة الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,١٩) بانحراف معياري ٠,٧٩٩ ، تليها في

المرتبة السادسة من حيث الدوافقة العبارة نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٠) بانحراف معياري ,٧٠٥ ، وأقل عبارة هي العبارة التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشرهم يتم بشفافية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٠٩) بانحراف معياري ,٨٣٠ .

. بلغ متوسط جميع العبارات ٤,٢٢) وهي نسبة موافقة بشدة حسب مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري ,٧٣٧) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المالي .**

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

جدول رقم ٩)

نتائج إتجاه الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		%	%	%	%	%				
١	تطبق معايير الحوكمة في البنك على مختلف المستويات الإدارية.	٤٧	٨٠	١٩	٤	٠	٤,١٣	٠,٧٣٠	موافق	٥
		٣١,٣	٥٣,٣	١٢,٧	٢,٧	٠,٠				
٢	وجود نظام حوكمة فعّال في البنك يساعد في زيادة تدفق الاموال وجذب الاستثمارات.	٤٨	٨٥	١٧	٠	٠	٤,٢١	٠,٦٢٧	موافق بشدة	٢
		٣٢,٠	٥٦,٧	١١,٣	٠,٠	٠,٠				
٣	الإلتزام باتباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.	٤٧	٨٦	١٦	١	٠	٤,١٩	٠,٦٤٢	موافق بشدة	٣
		٣١,٣	٥٧,٣	١٠,٧	٠,٧	٠,٠				
٤	معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على ما حققه من ثقة في الأسواق المالية.	٣٧	٨٣	٢٨	٢	٠	٤,٠٣	٠,٦٩٩	موافق	٨
		٢٤,٧	٥٥,٣	١٨,٧	١,٣	٠,٠				
٥	تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.	٥١	٨٢	١٧	٠	٠	٤,٢٣	٠,٦٣٦	موافق بشدة	١
		٣٤,٠	٥٤,٧	١١,٣	٠,٠	٠,٠				

٦	يؤثر نظام الحوكمة المتبع في البنك على مصداقية المعلومات المالية وملاءمتها.	٤٥	٨٥	١٦	٣	١	٤,١٣	٠,٧٣٠	موافق	٤
		٣٠,٠	٥٦,٧	١٠,٧	٢,٠	٠,٧				
٧	نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤدي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الاسواق المالية ومنافستها.	٣٤	٩٠	٢٢	٤	٠	٤,٠٣	٠,٦٩٥	موافق	٩
		٢٢,٧	٦٠,٠	١٤,٧	٢,٧	٠,٠				
٨	نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل على ثبات القيمة السوقية لأسهمه في سوق الأوراق المالية.	٣٥	٩١	٢٠	٤	٠	٤,٠٥	٠,٦٨٩	موافق	٧
		٢٣,٣	٦٠,٧	١٣,٣	٢,٧	٠,٠				
٩	يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بالبنك دورياً.	٣٧	٧٧	٣٣	٣	٠	٣,٩٩	٠,٧٤٢	موافق	١٠
		٢٤,٧	٥١,٣	٢٢,٠	٢,٠	٠,٠				
١٠	معايير الضبط الداخلي في البنك كافية.	٤٦	٨٠	١٧	٦	١	٤,٠٩	.٬٩٧	موافق	٦
		٤٤,٠	٤٧,٣	٨,٠	٠,٧	٠,٠				
نتيجة المحور الكلية							٠,١١		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رق ٩ ٢) مايلي:

. إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالي) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

٬ . إن أهم عبارة من عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالي) هي العبارة تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٣) بانحراف معياري ٦٣٦, ، تليها في المرتبة الثانية من حيث الموافقة العبارة وجود نظام حوكمة فعَّال في البنك يساعد في زيادة تدفق الأموال وجذب الاستثمارا). حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢١) بانحراف معياري ٦٢٧, ، تليها في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة العبارة الإلتزام ، تباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,١٩) بانحراف معياري ٦٤٢, ، وأقل عبارة هي العبارة يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة

بالبنك دوري) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٢,٩٩) بانحراف معياري ٧٤٢, .

. بلغ متوسط جميع العبارات ٤,١١) وهي نسبة موافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري ٦٩٩,) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على جميع عبارات الفرضية **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالية).**

الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية لرابعة

جدول رقم ٠ ٠)

نتائج إتجاه الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط المرجح	ا نحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارة
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		%	%	%	%	%				
١	تساهم الرقابة الداخلية بالبنك في فعّالية حوكمة الشركات.	٥٣	٧٤	٢٢	١	٠	٤,١٩	٠,٧٠٢	موافق	٨
		٣٥,٣	٤٩,٣	١٤,٧	٠,٧	٠,٠				
٢	الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة آدائ .	٥٧	٧٥	١٤	٤	٠	٤,٢٣	٠,٧٢٧	موافق بشدة	٤
		٣٨,٠	٥٠,٠	٩,٣	٢,٧	٠,٠				
٣	يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة المراجع الداخلي.	٥٩	٧٣	١٦	٢	٠	٤,٢٦	٠,٦٩٩	موافق بشدة	٣
		٣٩,٣	٤٨,٧	١٠,٧	١,٣	٠,٠				
٤	يلتزم البنك باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي.	٦٥	٦٨	١٤	٢	١	٤,٢٩	٠,٧٤٧	موافق بشدة	١
		٤٣,٣	٤٥,٣	٩,٣	١,٣	٠,٧				

٥	القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعَّاليـــ نظام الحوكمة.	٦٥	٦٤	١٩	٢	٠	٤,٢٨	٠,٧٣٤	موافق بشدة	٢
		٤٣,٣	٤٢,٧	١٢,٧	١,٣	٠,٠				
٦	دقة وصـــرامة إجـــراءات اعتمـــاد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظـــام الحوكمة بالبنك.	٥٤	٧٨	١٥	٣	٠	٤,٢٢	٠,٧٠٣	موافق بشدة	٥
		٣٦,٠	٥٢,٠	١٠,٠	٢,٠	٠,٠				
٧	تطبيق الإجراءات المالية المعياريـــة على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد ا نحرا ات المالية وتحديد أسبابها	٥٢	٧٨	١٨	٢	٠	٤,٢٠	٠,٦٩٥	موافق بشدة	٦
		٣٤,٧	٥٢,٠	١٢,٠	١,٣	٠,٠				
٨	توفير هيكل تنظيمـــي متســـق مـــع وظائف البنك يساهم فـــي تطـــوير الحوكمة.	٥٢	٧٨	١٨	٢	٠	٤,٢٠	٠,٦٩٥	موافق بشدة	٧
		٣٤,٧	٥٢,٠	١٢,٠	١,٣	٠,٠				
٩	أدلة الإثبات المحاســـبي أغلبهـــا خارجية.	٣٧	٦٥	٤١	٥	٢	٣,٨٧	٠,٨٧٢	موافق	١٠
		٢٤,٧	٤٣,٣	٢٧,٣	٣,٣	١,٣				
١٠	يقوم المسؤولون بتطبيق مهـــامهم ومسئولياتهم بفعَّالية وكفاءة.	٥١	٧٥	٢١	٣	٠	٤,١٦	٠,٧٣٣	موافق	٩
		٤٤,٠	٤٧,٣	٨,٠	٠,٧	٠,٠				
نتيجة المحور الكلية							٤,١٩		موافق بشدة	

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رقـ ٠ ') مايلي:

إن جميع العبارات التي تعبر عن عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلي) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي، وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية.

' إن أهم عبارة من عبارات الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلي) هي العبارة يلتزم البنك باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد الـ ينة على العبارة ٤,٢٩) بانحراف معياري ٧٤٧, ، تليها في المرتبة الثانية من حيث الموافقة العبارة القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعَّالية نظام الحوكم) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٨) بانحراف معياري ٧٣٤,)، تليها في المرتبة الثالثة من حيث الموافقة العبارة يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة المراجع الداخلي) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٤,٢٦) بانحراف معياري ٦٩٩, ، تليها في المرتبة الرابعة من حيث الموافقة العبارة الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على

أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة آدائ) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٢٣,:) بانحراف معياري ٧٢٧,٠ ، تليها في المرتبة الخامسة من حيث الموافقة العبارة دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام الحوكمة بالبنك) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٢٢,:) بانحراف معياري ٧٠٣,٠ ، تليها في المرتبة السادسة من حيث الموافقة العبارة تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد الانحرافات المالية وتحديد أسبابها) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٢٠,:) بانحراف معياري ٦٩٥,٠) تليها في المرتبة السابعة من حيث الموافقة العبارة توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٢٠,) بانحراف معياري ٦٩٥,٠ ، وقل عبارة هي العبارة أدلة الإثبات المحاسبي أغلبها خارجية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة ٨٧,٠) بانحراف معياري ٨٧٢,٠ .

٬ بلغ متوسط جميع العبارات ١٩,) وهي نسبة موافقة حسب مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري ٧٣١,) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على جميع عبارات الفرضية **هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية)**.

ثانياً: خ ـ ا، ومناقشة ا ـ رضيات :

للإجابة على ت ـ اؤلات الدراسة، واختبار الفرضيات وتحـــليل بيانات الاستبانة لمعرفة آراء عينة الدراسة حول :

أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفـ ال لحوكمة الشركات في البنوك السودا ية)

تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات .

جدير بالذكر أن أول من أوجد هذا الاختبار هو عالم الإحصاء (كارل بيرسون) في عام 900 م، واتسع استخدامه فيما بعد حتى أصبح واحداً من الأساليب المعتمدة، والمعروفة في عـ ـيـ ـ ـ ـيـ ـ ـ ـ ـي .[١]

والسبب في استخدام (مربع كاي) للفروق هو أن متغيرات الدراسة عبارة عن متغيرات نوعية تصنيفية، وأنسب اختبار لهذه الفرضيات هو اختبار (مربع كاي). ويكون ذلك عن

() صلاح الأمين الخضر، آثار سياسة التمويل المصرفي على الديون المتعثرة في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة شندي، ٢٠٠٨م.

طريق تحليل البيانات الخاصة بالفرضيات واستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss). ولإجراء الاختبار يمكن حساب القيمة المحسوبة لمربع كأي ومقارنته بالقيمة الاحتمالية (لمربع كاي). فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الاحتمالية دلّ ذلك على أن الفروقات بين إجابات المبحوثين فروقات معنوية وذلك حت مستوى معلو ٠،٠٥ . أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الاحتمالية؛ دلّ ذلك على أن الفروقات بين إجابات المبحوثين حول هذه الفرضية فروقات غير معنو . .

جدول رقم ١ ')

نتائج اخذ ار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة كا ٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية
١	النظام الداخلي ا بنك مكتوب ومنشور ومتاح للأطراف الداخلي .	١٦٤,٦٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٢	النظام الداخلي ا بنك مكتوب ومنشور ا متاح للأطراف الخارجية.	٧٠,٢٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٣	وجود مراجعة داخلية بالبنك ضرورة تقتضيها طبيعة العمل مصرفي .	١٣٧,٨٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٤	تقوم الإدارة اعلا بالبنك نشر التعديلات ا ي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأخير.	١٣٤,٢٠٠	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٥	الإيضاحات المكملة المضمنة أو المرافقة للتقارير المالية كافية.	٨٧,٩٢٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٦	يراعى في السياسة المحاسبية أن تكون	١٠٢,٤٨٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

	متسقة وخالية من التناقضات والتصادم.				
٧	الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد مندرجة مصداقيتها.	١٠٦,٦٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٨	توجد ه ة وة ية للو ح المالية وتطبيقها بالبنك.	٨٤,٨٢٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٩	تقم الهيئات الإشرافية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية ا خدم متطلبات الحوكم .	١٣٩,٥٣٣	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
١٠	الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية.	١٠٤,٤٥٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رقم ١ ٬) **مايلي:**

. بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الأ لى ٦٤,٦٦٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٬ . بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الث نية ٠,٢٦٧٬) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٣ . بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الث لثة ٣٧,٨٩٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، ـ ليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة ٣٤,٢٠٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة ١٧,٩٢٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة ٠٢,٤٨٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة ٠٦,٦٩٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)،

عليه فإن لك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة ١٤,٨٢٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة ٣٩,٥٣٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة ٠٤,٤٥٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة

٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

يتضح ما سبق أن كل قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠٥, ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ر **الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات**)، وتم رفض فرض العدم وقبو ل الفرض البديل (فرض الدارس).

جدول رقم ٢ ')

نتائج اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة كا ٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية
١	نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فا ل في تقليل مخاطر التعثر المالي.	١١٦,٦١٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٢	نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي.	١١٢,٦٦٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٣	تستخدم طرق تقدير التعثر لقياس مدى التعثر المالي للبنك كل فترة .	١٠٥,٠٤٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٤	يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي.	٧٤,٩٦٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

٥	التمـــويل المالي في البنك يتم وفق أســـس وضوابط صـــــــارمة.	٧٧,٧٣٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٦	الإدارة القانونيـــة فـــي البنـــك تمـــارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين.	١٤١,٤٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٧	التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشرهم يتم بشفافية .	١٣٩,٢٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٨	تبني البـ ك لسياسة الحوكمـــة تســـمح لـــه بالكشف عن المخاطر التـــي تـــؤثر علـــى الوضع المالي للبنك.	٧٥,١٧٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٩	يشتمل الإفصاح في التقرير المالي السنوي على حجم المخاطر والتعثر.	١٥٣,٨٠٠	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
١٠	يتبع البنك سياسات وإجـــراءات وأنشـــطة تضمن أن تكون المخاطر في حدها الأدنى .	١١٢,٨٨٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رقم ٢ ٢) مايلي:

بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الأ لى ١٦,٦١٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الث نية ١٢,٦٦٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، ـ ليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الث لثة ٠٥,٠٤٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد ع ة الدراسة للعبارة الرابعة ٤,٩٦٣') بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ,٠٥)، عل ه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الخ مسة ٧,٧٣٣') بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الس دسة ٤١,٤٦٧) بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ,٠٥)، ، ليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الس بعة ٣٩,٢٦٧) بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الث منة ٥,١٧٣') بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلال ,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد ع ة الدراسة للعبارة التاسعة ٥٣,٨٠٠) بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٠ . بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة العاشرة ١٢,٨٨٠) بمستوى دلالة معنوية ,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة

٠٥,)، ـ ليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

يتضح ما سبق أن كل قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠٥, ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **تطبيق نظام حوكمة جيد ؛ مخاطر التعثر المالي** ، وتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (فرض الدار ـ).

جدول رقم ٣ ٬)

الرقم	العبارة	قيمة كا ٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية
١	تطبق معايير الحوكمة في البنك على مختلف المستويات الإدارية.	٨٩,٦٢٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٢	وجود نظام حوكمة فعَّال في البنك يساعد في زيادة تدفق ا موال وجذب الاستثمارات.	٤٦,٣٦٠	٢	٥,٩٩١	٠,٠٠٠
٣	الإلتزام باتباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.	١١٢,٩٨٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٤	معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على ما حققه من ثقة في الأسواق المالية.	٩١,٢٢٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

٥	تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.	٤٢,٢٨٠	٢	٥,٩٩١	٠,٠٠٠
٦	يؤثر نظام الحوكمة المتبع في البنك على مصداقية المعلومات المالية وملاءمتها.	١٦٧,٢٠٠	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٧	نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤدي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الاسواق المالية ومنافستها.	١١٠,١٦٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٨	نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل على ثبات القيمة السوقية لأسهمه في سوق الأوراق المالية.	١١٤,٥٨٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٩	يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بالبنك دورياً.	٧٣,٨٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
١٠	معايير الضبط الداخلي في البنك كافية.	١٤٤,٧٣٣	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠

نتائج اختيار مربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رقم ٣) **مايلي:**

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (٩,٦٢٧) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (٦,٣٦٠) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع اي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الثالثة ١٢,٩٨٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

. بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد ع ة الدراسة للعبارة الرابعة ١,٢٢٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الخامسة ٢,٢٨٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة السادسة ٦٧,٢٠٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة السابعة ١٠,١٦٠) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الثامنة ١٤,٥٨٧) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة دلالة الفروق بين أفراد ع ة الدراسة للعبارة التاسعة ٣,٨٩٣') بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة

٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٠ . بلغت قيـ ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عـ ة الدراسة للعبارة العاشرة ٤٤,٧٣٣) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

يتضح ما سبق أن كل قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومستوى معنوية أقل من ٠٥, ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **(مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسهم الشركات في الأسواق المالية** ، وتم فض فرض العدم وقبول الفرض البديل (فرض الدارسـ).

جدول رقم ٤ ')

نتائج اختيار مريع كاي لعبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارة	قيمة كا ٢ المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الجدولية	القيمة المعنوية
١	تساهم الرقابة الداخلية بالبنك فـــي فعَّاليـــة حوكمة الشركات.	٨٣,٨٦٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٢	الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الـــداخلي على أسس عادلة يضمن اســـتقلاليته ودقـــة	٩٢,٢٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

	آدائ .				
٣	يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة المراجع الداخلي.	٩١,٨٦٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٤	يلتزم البنك باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي.	١٥١,٦٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
٥	القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعَّاليـ نظام الحوكمة.	٨١,٦٢٧	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٦	دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام الحوكمة بالبنك.	٩٦,٢٤٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٧	تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد ا نحرا ات المالية وتحديد أسبابها.	٩٣,٠٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٨	توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمة.	٩٣,٠٩٣	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠
٩	أدلة الإثبات المحاسبي أغلبها خارجية.	٩٣,٤٦٧	٤	٩,٤٨٨	٠,٠٠٠
١٠	يقوم المسؤولون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهم بفعَّالية وكفاءة.	٨١,٣٦٠	٣	٧,٨١٥	٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثة، من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٨م.

يتضح من الجدول رقم ٤ ٢) **مايلي:**

بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة ا ولى ٣,٨٦٧،) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

' بلغت قي ة مربع كاي لمحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة الثانية ٢,٢٩٣،) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)،

عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (١,٨٦٧) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (٥١,٦٦٧) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (١,٦٢٧) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (٦,٢٤٠) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (٣,٠٩٣) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (٣,٠٩٣) بمستوى دلالة معنوية (٠,٠٠٠) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة (٠,٠٥)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

، بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة ا اسعة ٣,٤٦٧،) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلال ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٠ . بلغت قي ة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عي ة الدراسة للعبارة العاشرة ١,٣٦٠،) بمستوى دلالة معنوية ٠٠٠,) وهي قيمة أقل من مستوى دلالة ٠٥,)، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

يتضح ما سبق أن كل قيم مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الرابعة أكبر من القيم الجدولية عند درجات الحرية ومست ى معنوية أقل من ٠٥, ، عليه فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين **(حوكمة الشركات والرقابة الداخلية** ، وتم رفض فرض العدم وقبول ا رض البديل (فرض الدارس).

الخاتمة

أولاً: النتـ ـــ ج

ثانياً: التوصـ ـــ ات

أولاً: النتائج:

توصلت الباحثة من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج التالية:

. إن الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية القوائم المالية.

' . إن تطبيق الحوكمة الجيدة في الشركات في شكل إفصاح عن المعلومات المالية تعمل على تخفيض تكلفة رأس المال للمؤسسات.

٢ . إن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعَّال لضمان حقوق أصحاب المصالح في الشركات وخاصة المستثمرين.

. . الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في بنوك يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلو ات التي يقدمها البنك ويدعم القدرة التنافسية والاستمرارية.

٤ . تطبيق قواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المالي للبنوك.

. . التزام البنوك السودانية بتفعيل دور لجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات يزيد ن جودة الإفصاح لمحاسبي بالتقارير المالية.

٢ . تطبيق مبادئ حوكمة الشركات السليم يوفر إفصاح ملائم للمعلومات المتعلقة بالديون والالتزامات في حالات الإفلاس.

. . التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يساعد في إمكانية الإشراف السليم للجنة المراج ة في عمليات إعداد وعرض التقارير المالية.

ا نتائج من .) أعلاه تثبت صحة الفرضية الأولى والتي تنص على:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات).

. . وجود نظام حوكمة جيد يقوم بدور فعّال في التقليل من مخاطر التعثر المالي.

٥ . تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات يؤدي لإنشاء نظام للتقارير والرقابة لمواجهة المخاد ر المحتملة.

١ . إن تفريط الإدارة القانونية في البنك في ممارسة صلاحياتها كاما – كأداة رقاب – تجاه المتعثرين، تزيد من احتمال حدوث تعثر العملاء.

٢ . إن تبني البنك لسياسات الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الـ ضع المالي.

٣ . يعطي إطار حوكمة الشركات إمكانية التنبؤ بالمخاطر التي تواجه المنشأة.

٤ . تحقق مفاهيم حوكمة الشركات فعَّالية دور الرقابة الداخلية في تقليل المخاطر.

النتائج من - ٤) المذكورة أعلاه تثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصاة ة بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد ومخاطر التعثر المالي).

٥ . الالتزام بمعايير الحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم الأسهم في الأ واق المالية.

٦ . إن التقارير المالية المنشورة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشركات مساهمة تؤدي إلى زيادة فعّالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

٧ . ما تحققه البنوك من ثقة في الأسواق المالية وحفاظها على تلك الثقة يعتمد على تطبيقه الفعال لمعايير الحوكمة.

٨ . وجود نظام حوكمة بالبنك يؤدي إلى زيادة حركة تداول أسهمها في الأسواق المالية ويعزز موقفها التنافسي.

٩ . تطبيق معايير حوكمة الشركات يتطلب تطبيق معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين.

١٠ . التزام البنك بتطبيق المعايير الدولية أو الإقليمية يرفع من جودة التقارير والقوائم المالية المقدمة من قِبله.

١١ . يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد.

النتائج من (١٥) المذكورة أعلاه تثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيم أسهم الشركات في الأسواق المالية).

١٢ . إن حوكمة الشركات تؤدي إلى الرقابة على حركة النقد وتداوله دون أن يتضرر أصحاب المصالح عن طريق الإفصاح والشفافية خاصة عند التعامل مع أسواق الأوراق المالية.

١٣ . تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات يقوي أنظمة الرقابة الداخلية.

١٤ . القيام بمراجعة القوائم المالية من جهة محايدة (المراجعة الخارجية) يزيد من فعالية نظام الحوكمة.

١٥ . توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تسهيل التطبيق الفعّال للحوكمة .

١٦ . وجود لجان مراجعة فعَّالة بالبنوك يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات.

١٧ . إشراف لجنة المراجعة على مدى التزام البنك باللوائح والقوانين التي تصدرها الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة يساعد في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات.

١٨ . وجود الرقابة بالبنك يمثل عنصر أساسي في فعّالية حوكمة الشركات.

٩٠ . قيام لجنة المراجعة بعمليات تنسيقية بين مجلس الإدارة والمراجعين والإدارة يدعم جهود تطبيق حوكمة الشركات.

٢٠ . زيادة اهتمام البنوك سودانية بتكوين لجان المراجعة يساعد في تحقيق جودة نظم الرقابة الداخلية.

٢١ . إن توفير فرص الرقابة الفعَّالة على إدارة البنوك وتدعيم المساءلة المحاسبية بـ ا تع بر من متطلبات التطبيق الفعّال للحوكمة.

٢٢ . يوفر التطبيق الفعّال للحوكمة إطاراً مناسباً للقيام بعملية مراجعة عن طريق مرا ع مستقل يضمن التدقيق الخارجي للأساليب المحاسبية المستخدمة.

٢٣ . الاهتمام بالتدريب والتطوير واستخدام التقنية الحديثة في نظام الرقابة الداخلية في ظ ل حوكمة الشركات يساعد في رفع كفاءة وخبرات الموظفين بالبنك.

النتائج من (٢٢ - ٣٠) المذكورة أعلاه تثبت صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقابة الداخلية .

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدارسة توصي بالآتي:

. إصدار دليل معايير حوكمة الشركات وإلزام شركات المساهمة العامة والبنوك السودانية ومكاتب المراجعة للعمل بها.

١. على الهيئات المنظمة للشركات المساهمة في زيادة الدور الرقابي على البنوك من خلال إلزامها بتطبيق لائحة حوكمة الشركات وذلك بإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة الشركات.

٢. قيام البنوك السودانية بتكوين وإنشاء لجان المراجعة التي تعمل على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي كآلية من آليات حوكمة الشركات.

٣. قيام جهات الاختصاص بتنمية وعي وإدراك القائمين على البنوك بأهمية الحوكمة وذلك من خلال الندوات واللقاءات والمؤتمرات.

٤. التوسع في مسؤوليات مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضائه من داخل البنوك، واختيار رئيس مجلس الإدارة بناءً على الخبرة والكفاءة، مع وضع خطط للالتزام بتنفيذها، وتقيم الأداء بناءً على هذه الخطط.

٥. الاهتمام بالجوانب السلوكية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالبنك والمتمثلة في درجة إقناعهم بأهمة تطبيق مفهوم الحوكمة داخل البنك عملياً.

٦. تفعيل المحددات الداخلية للحوكمة وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات.

٧. تفعيل المحددات الخارجية للحوكمة وتوفير المناخ العام للاستثمار في الدولة مثل قوانين هيئة سوق المال، وكفاءة الأجهزة الرقابية، ولجمعيات المهنية وأهميتها.

٨. تحويل القواعد الخاصة بالحوكمة إلى سياسات وإجراءات قابلة للتطبيق.

٩. على البنوك والشركات في السودان الاهتمام بحوكمة الشركات وتطبيقها في مؤسساتهم.

١٠ توفير عملية مراجعة عن طريق مراجع خارجي مستقل لضمان مراجعة الأسلوب المستخدم وآليات الحوكمة المطبقة.

١١ على الدولة الحرص على التطبيق السليم للحوكمة لمنع جرائم غسيل الأموال وضمان حقوق المستثمرين وتشجيعهم في الدخول في مشاريع استثمارية حقيقية وسن قوانين تناسب الحياة الاقتصادية الراهنة.

١٢ العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات العامة والخاصة والبنوك.

٤ الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية فيما يختص بتوفير المعلومات اللازمة التي تؤثر على حركة تداول الأسهم وذلك من خلال توضيح حقيقة المركز المالي للشركات المصدرة للأوراق المالية.

٥ إلزام البنوك بالإفصاح عن المعلومات المالية وأية معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم، وكيفية إدارتها داخل البنك أوالشركة وتذيل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة.

٦ إصدار البنوك السودانية تقرير لجنة المراجعة ضمن التقرير السنوي.

٧ الالتزام بمرتكزات حوكمة الشركات التي تقوم على السلوك الأخلاقي والرقابة والمساءلة وإدارة المخاطر.

٨ على البنوك أن تقوم بدور هام في إحكام الرقابة على أداء الشركات التي تقوم بتمويلها وفرض مبادئ الحوكمة عليها.

٩ على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة أكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مبادئ الحوكمة بشكل سليم في السودان ومن ثم الوطن العربي، علماً بأن السودان لديه من الخبرة العلمية التي استفادت منها دول أخرى تبنتها مما جعلها في مصاف الدول المتقدمة وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات.

المصادر و المراجع

المصادروالمراجع

القران الكريم

المراجع باللغة العربية:

أولاً:الكتب:

إبراهيم سيد احمد، حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، (الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠١٠م .

إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية ١٩٩ م)

أحمد ديب عبدالله، مبادئ المحاسبة المالية ،(القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة للنشر ٢٠٠٥م).

احمد ماهر، الإدارة والمبادئ والمهارات ،(القاهرة: الدار الجامعية ٢٠٠٤م).

أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال ، (الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠٠٥م).

أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٧م).

.....، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠١٤م).

.....، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، (القاهرة: مكتبة كلية التجارة ٢٠٠٦).

العبيد محمد البدوي وآخرون، معجم أسماء العرب ،(عمان: مكتبة عمان ٩٩١ م).

ألفين إرتيز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الدياسطي، (الرياض: دار المريخ ٢٠٠٥م).

١ . بهاء الدين سميرعلام، أثرالآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، (القاهرة: وزارة الإستثما - ركز المديرين المصري ٢٠٠٩م).

٢ . ترك محمدعبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ٩٩٥).

٣ . ون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات ف القرن الحادي والعشرين، ترجمة سمير كريم،(واشنطن:مركزالمشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية ٢٠٠٣م).

٤ . جيهان عبد المعزالجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، (العين: دار الكتاب الجامعي ٢٠١٤م).

٥ . حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة ، (عمان: الدار الجامعية الدولية للنشر ٢٠٠١م)

٦ . حلمى محمود نمر، نظرية المحاسبة المالية ، (القاهرة: دار النهضة العربية ٩٩٧ م).

٧ . حلوه حنان، محمد رضوان، نظرية المحاسبة ، (سوريا: منشورات جامعة حلب ٩٩٥ م).

٨ . خالد أمين عبد الله، الناحية النظرية والعملية ، (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠١).

٩ . سمية أمين على وآخرون، دراسات في المحاسبة المالية ، (القاهرة: فيروز المعادى ٢٠١١م).

١٠ . سليمان الصبان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ،(الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٥م).

١١ . طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، (الإسكندر ة: الدار الجامعية ٢٠٠٢م).

١٢ . .....، حوكمة الشركات تطبيقات الحوكمة في المصارف ، (الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠٠٥م).

١٣ . .....، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب ، (الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠٠٥م).

١٤ . عبد سلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ٢٠٠١م).

١٥ . عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر ٩٩٠ م).

١٦ . عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٦م)

١٧ . .....، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة ، (الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠٠٨م).

١٨ . عبد الوهاب نصر على وشحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٧م).

٢٩ . عبد الوهاب نصر على، أحمد كامل سالم، المحاسبة في الأوراق المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجعات السياحية، (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠١٠م).

٣٠ . عبد القادر البيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٩م).

٣١ . عبدا الرازق قاسم الشحادة، وآخرون، نظرية المحاسبة، (عمان: زمزم للنشر والتوزيع ٢٠١١م).

٣٢ . عطية محمد مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات، (عمان: دار حسين للنشر والتوزيع ٩٩٦ م).

٣٣ . على السائح مفتاح، المحاسبة الدولية، (عمان: المكتبة الوطنية ٢ ٠٠م).

٣٤ . عبيد بن سعد المطيري، تعزيز الثقة والشفافية وتطبيق الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة، (الرياض:دار المريخ للطباعة والنشر ٢٠٠٣م).

٣٥ . .....، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، (الرياض: دار المريخ للنشر ٢٠٠٤م).

٣٦ . فؤاد حمد الليثي، نظرية المحاسبة،(القاهرة:دارالنهضة العربية ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م).

٣٧ . كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمام : دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م).

٣٨ . محسن احمد الخضيري، حوكمة الشركات، (القاهرة: مجموعة النيل العربية ٢٠٠٥م).

٣٩ . محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية،(القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر ،مصر ٢٠٠٥).

٤٠ . محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، (الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث ٢٠٠٧م).

٤١ . محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق للمعايير الدولية المتعارف عليها، (الإسكندرية: الدارالجامعية نشر، ٢٠٠٢م).

٢. محمد سامي راضى، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الإسكندرية: إدارة التعليم العالي ٢٠١١م).

٣. محمد شريف توفيق، من قراءات الانترنت فى حوكمة الشركات،الأهمية والمبادئ و مصطلحات، (القاهرة:كلية التجارة،جامعة الزقازيق ٢٠٠٥م).

٤. محمد على أحمد الطويل، الإدارة المعاصرة المراحل، المشاكل، الكفاء، (طرابلس:دار الفرجاز ٩٩٧ م).

٥. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، (الإسكندرية: الدار الجامعية ٢٠٠٩م).

٦. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات، القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٢ .

٧. .....، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية،(عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٤).

٨. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدرة والمديرين التنفيذيين،(الإسكندرية:الدار الجامعية ٢٠٠٨م).

٩. .....، حوكمة الشركات، (الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر ٢٠٠٨م).

١٠. مديحة فوزي، حوكمة الشركات فى مصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، (واشنطون:غرفة التجارة الأمريكية، مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠١م).

١١. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقويم الأداء، مدخل حوكمة الشركات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).

١٢. موفق اليافي، من أجل تعزيز حوكمة الشركات، (لبنان: مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٤م).

١٣. نعيم حسن دهمش، القوائم المالية المحاسبية، (عمان:مطبعة الجامعة الأردنية ٩٩٥ م).

١٤. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، ب ت).

٥٠. يوسف محمد جربوع، أصول وقواعد المراجعة والتوثيق الشامل ،(عمان: مؤسسة الوراق ٢٠٠٨م).

ثانياً:الدوريات والأوراق العلمية:

١. إبراهيم العيسوي، البنك الأهلي المصري،أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فى الشركات، حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية ، ،المجلد ٥٦ العدد الثاني ٢٠٠٣م.

٢. أحمد سعيد قطب، التكامل بين الآليات المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٦ ، العدد الأول، يناير ٢٠٠٩ .

٣. أسامة بن فهد الجيزان، تطوير أداء وظيفة مهنة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة – راسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة،جامعة القاهرة ، العدد ٧٠ ، ٢٠٠٨م.

٤. أسامة على ميلاد أبو راوي، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة وإدارة الأعمال،جامعة حلوان، العدد الرابع ٢٠١١م.

٥. أشرف احمد محمد، قياس أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات فى تحسين جودة المحتوي الاعلامي للتقارير المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٨٠، ٢٠٠٧م.

٦. السيد أحمد السقا، قرارات وإجراءات تدريبية في المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة، جامعة طنطا ٢٠٠٩م.

٧. الشحات محمد عطوة،" مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام، المجلة العلمية جارة الأزهر، العدد ٢ ، يناير ٢٠٠١م.

٨. الهادي آدم محمد إبراهيم،إمكانية تطبيق حوكمة الشركات فى تقويم أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية، دراسة ميدانية المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان، العدد الرابع ٢٠٠٨م.

٩. توفيق عبد المحسن الخيال، تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، العدد الأول ٢٠٠٩م.

٠ . حسنى عبد الجليل صبحي، دور المراجع الخارجي في زيادة فعّالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية" دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العددالأول ٢٠٠٢م.

١ . رأفت احمد راهيم،استخدام النماذج الكمية فى تقدير كفاءة شركات التأمين فى حوكمة الشركات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة العدد ٢٠٠٧، ٩م.

١٢ . سالم أحمد صباح، مجالات مساهمة الممارسين لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات على تحسين القرارات المالية بالشركات في قطاع غزة، مجلة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول ٢٠١١م.

١٣ سالم سعيد بعجاجة، مبادئ حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقها على الشركات المساهمة في السعودية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثاني، ٢٠٠٨م.

٤ سماسم كامل موسى إبراهيم، دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح والحد منها، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد ٥٢، العدد الأول، الرياض ٢٠١١م.

٥ . عبد الحميد أحمد، أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية، دراسة اختيارية، البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ١٣، العدد ٩٩٤ م.

٦ . عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفعّالية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الاقتصاد والمالية، دورية أكاديمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي بالوادي، العدد الأول ٢٠٠٨م.

٧ . عبد الفتاح أحمد على، قياس البعد الاختياري للدور الحوكمي للمراجعة، ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسماعيلية، مصر،المجلد ١٨، العدد الرابع ٢٠٠٤م.

٨ . عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، القاهرة،العدد الثاني ٢٠٠٣م.

٩١. عبيد احمد أبوبكر، دور هيئة الإشراف والرقابة على التأمين في تفعيل إلتزام شركات التأمين المصرية مبادئ وآليات حوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، القاهرة ، العد ٣٢ ٠٠٥' م
٠'. كمال الدهراوي، دور الإفصاح المحاسبي فى تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، ـ امعة الإسكندرية ٩٩٩ م.
١'. كمال الدهراوي ويحيى أبو زيد ، دراسة تجريبية للإختلافات فى رجة الإفصاح المحاسبي بين الشركات الكونية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، ـ امعة طنطا، الدور الثانى ٩٩٥ م.
٢'. محمد الرملي أحمد، دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة فعالية المراجعة الخارجية، مجلة البحوث التجارية المعاصر، كلية التجارة، جامعة جنوب لوادي، سوهاج، مجلد ١٥ العدد الأول ٠٠١' م.
٣'. محمد عبده محمد مصطفي، تاثير بعض اليات حوكمة الشركات على الأدا – دراسة تطبيقية على مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة مصر العربية، العد ٠٤ ٠٠٥' م.
٢٤. محمد فداء الدين بهجت، عبد الله قاسم، الأثر المتوقع بمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، مجلة العلوم الإدارية، الرياض، العدد الأول ٤١٠ هـ ٩٩٥ م.
٢٥. محمد فؤاد بن أحمد المبارك، قياس مدى إلتزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات م يار العرض والإفصاح العام، مجلة البحوث التجارية المعاصر، جامعة سوهاج، مصر، مجلد رق ٨ ، العدد الأول ٠٠٤' م.
٦'. محمود إبراهيم عبد السلام التركي، متطلبات الإفصاح العام وقياس مدى توفرها في التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة ا ك فهد، السنة الثانية عشر ٩٨٧ م
٧'. مصطفى حسن بسيوني،الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مجلة المال والتجار، العد ٩٣ ٠١٠' م.

٨٠ . هدية محمد الحشاش ،دراسة تحليلية للأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٨٠، العدد الثالث ٢٠٠٤٠م.

٩٠ . المال والاقتصاد، مجلة دورية: يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني، العدد ٠٢، يوليو ٢٠١٣٠م.

١٠ شوقى أبو رقبة، التمييز بين الكفاءة والفعالية والفاعلية والأداء، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، ورقة عمل،الجزائر، د ت.

ثالثاً:الرسائل الجامعية:

الصادق أحمد جاد الله،" أثر الإفصاح الطوعى عن المعلومات البيئية والاجتماعية على القوائم المالية لشركات المساهمة" ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٩٠م.

٢٠ الصادق محمد سالم الطيب، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الإختيار بين السياسات المحاسبية البديلة، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل ، غير منشورة، كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٢٠م.

٣٠ الصديق أحمد اسحق " دور الإفصاح المحاسبى في تحديد الوعاء الضريبي لضريبة الدخل من أرباح الأعمال"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ٢٠٠٥٠ .

٤٠ الدومة عبد الله عبدالرحمن جدو، نظام الرقابة الداخلية في ظل الحوكمة ودوره في زيادة قيمة المنشأة، دراسة ميدانية على الشركات السودانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ٢٠١٤٠م.

٥٠ الهادي إبراهيم محمد، المسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ٢٠١١٠م.

٦٠ الوليد عثمان فرج، دور الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية في الحد من غسيل الأموال رسالة دكتوراه في المحاسبة، غيرمنشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٩٠م.

′ براءة عامر كرم الله زين العابدين، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيليز ٢٠١٦′ .

٠ جعفر محمد الحسن على محمد، قواعد حوكمة الشركات ودورها في تطور الإطار النظرى والتطبيقى للمحاسبة، دراسة تحليلية ميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة،كلية الدراسات العليا، جامعة النيليز ٢٠١٢′ م.

١ جنة آدم اسحق حران، نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٤′ م.

٠ . حاتم عبد الوهاب محمد الشامي، أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات بهدف تعظيم منفعة استخدام المعلومات، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة عين شمس ٢٠٠٦′ م.

١ . حسام حسن محمود الشعراوى، دراسة تجريبية لتأثير حوكمة الشركات(بعد هيكل التمويل)على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ٢٠١٠′ م.

٢ . خالد الأمين محمد صالح، دور القياس والإفصاح عن رأس المال الفكرى في جودة المحتوى الإعلامى للتقارير المالية المنشورة بالسودان، رسالة دكتوراه في المحاسبة،غير منشوره، كلية الدراسات العليا،جامعة الزعيم الأزهرى ٢٠١٤′ م

٣ . دعاء عبد الوهاب عبد الله، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة ، رسالة ماجستير،غير منشورة كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠١٠′ م.

٤ . رانية نور الدين عثمان محمد، القياس والإفصاح المحاسبى للمسؤولية الاجتماعية وأثره على التقارير المالية ، دراسة ميدانية للشركة السودانية للإتصالات المحدودة سوداتل، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ٢٠١٣′ م.

٥ . سحر محمود عبد الله محمد على، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تضييق فجـــوة التوقعات في المراجعة، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة النيليز ٢٠١٤م.

٦ . شيرين مأمون سيد أحمد محمد، الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية:دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٧م.

٧ صلاح الأمين الخضر،أثار سياسة التمويل المصرفي على الديون المتعثرة في المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة شندي ٢٠٠٨م.

٨ . عبد الله على أحمد القرشى، دراسة تحليلية للآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفى، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك اليمنية، جامعة حلوان.

٩ . عبد الله نصر الدين أمين، دور حوكمة الشركات في تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية السودانية،رسالة ماجستير في المحاسبة،غير منشورة ،كلية الدراسات العليا،جامعة النيليز ٢٠١٥م.

١٠. عبد الوهاب موسي الجعلي محمد، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح المحاسبى في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية،دراسة حالة:سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠م.

١١. عطرة النور عثمان، دور الإفصاح البيئ في رفع كفاءة الأداء المالى للمؤسسات الصناعية بالسودان، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٤م.

١٢. عفاف نور الدين حمان رابح، القياس والإفصاح المحاسبى ودورهما في النظـــام المتكامل للمعلومات المحاسبية والاجتماعية، دراسة ميدانية على شركة السكر السودانية المحدودة، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غيـــر منشـــورة، كليـــة الدراســـات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٦م.

١٣. عـ ر السر الحسن محمد، أثر تطبيق حـــوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبى:

دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة ماجستيرفي المحاسبة، غير منشـــورة، كليـــة الدراســـات العليا، جامعة السودان. ٢٠٠٩ م.
٤. عمر مصطفى الأمين عبد الله، آليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني،رسالة ماجستير ي المحاسبة،غير منشوره ، كلية الدراسات العليا،جامعة النيليز ٢٠١٥ م.
٥. فاطمة حامد سلمان سالم، معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأثرها على جـــودة التقارير المالية للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات: دراسة ه دانيـــة بســـوق الخرطـــوم للأوراق المالية، رسالة ماجستيرفي المحاسبة، غير منشوره، كلية الداراســـات العليـــا، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠١٦ م.
٦. فاطمة حسن أحمد إدريس، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في البنوك السودانية، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية الدراسات عليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيه ٢٠١٠ م
٧. محسن طه صديق، دور القياس والإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمـــة الشركات في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غيـــر منشـــورة، كليـــة الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية. ٢٠١٠ م.
٨. مزمل عوض طه أحمد، ور لجان المراجعة في تفصيل حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي، دراسة ميدانية على سوق الأوراق المالية ،رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ٢٠١٢ م.
٩. .....، دور آليات الحوكمـــة فـــي تخفـــيض ممارســـات التطويـــع المصطنع للأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية، رسالة دكتـــوراه فـــي المحاســـبة، غيـــر منشوره، كلية الدراسات العليا،جامعة النيليز ٢٠١٦ م.
١٠. محمد أحمد على، حوكمة الشركات ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين. ٢٠١٣ م.
١١. محمد آدم أبكر محمد، إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا،جامعة النيليز ٢٠٠٨ م.

٢٠ . محمد اسحق عبد الله أبشر، الإفصاح المحاسبي وأثره على توظيف الأموال في الاستثمارات ذات المخاطر العالية، دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية ٢٠٠٦ - ٢٠١١م، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٣م.

٢١ . محمد يس عثمان زيادة" أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمانالمصرفي" رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠١م.

٢٢ . محمدين سليمان محمد مصطفى، دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في زيادة كفاءة وفعالية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة،كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية ٢٠١٢م.

٢٣ . معتز ميرغنى سيد أحمد محمد، الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في فعيل حوكمة الشركات،دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١١م.

٢٤ . مواهب محجوب التوم، معايير المراجعة الدولية وأثرها على حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٧م

٢٥ . نجم الدين إبراهيم حسن محمد، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرهما في الحد من التعثر المصرفي، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٤م.

٢٦ . نسيبة عوض الله على محمد خير، دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمانالمصرفي، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين ٢٠١٤م.

رابعاً:المؤتمرات والندوات:

. أحمد شريف عبد الحميد، إدارة الربحية والدور المحاسبي في حوكمة الشركات، مؤتمرالحوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، الجزء الثاني، سبتمبر ٢٠٠٥م.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية،المؤتمر العربى الأول، التدقيق الداخلى في إدار حوكمة الشركات التجارية، الإتحاد العربى لخبراء المحاسبين القانونيين، مصر، سبتمبر ٢٠٠٥م.

. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،منظمة الشفافية الدولية،المؤتمر السنوى الدام الحادي عشر، الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات، شبكة ميناء للمؤتمرات والدراسات، مصر ١٠ سبتمبر ٢٠١٢م).

. إلهام الصحابى، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات – لمؤتمر العلمي الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مايو ٢٠٠٨م.

. الهام محمد الصحابى، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، بحث مقدم للمؤتمر العلمى الإتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبى في ضوء مشكلات التطبيق، دار الضيافة بالقاهرة ،القاهرة ٢٠٠٨م.

. إمام حامد آل خليفة، التدقيق الداخلي وتفعيل مبادئ الحوكمة في التشريع الضريبى المصرى، المؤتمر العربى الأول حول التدقيق الداخلى في إطار حوكمة الشركات، القاهر ٢٠٠٥م.

. حاكم محسن محمد، ضوابط آليات الحوكمة في المؤسسات الجامعية المؤتمر العربي الثاني ، الجامعات العربية تحديات وطموح، جامعة كربلاء ٢٠٠٨م.

. صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي فى زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمرالخامس، حوكمة الشركات وابعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٥م.

٠. ظاهر شاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، المؤتمر لعلمي الأول حول التدقيق الداخل في إطار حوكمة الشركات، القا رة ٠٠٥' م.

٩ عادل رزق، الإفصاح في المؤسسات العربية، ندوة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الحكومية والخاصة، ورقة عمل، أساليب القياس للمعايير المحاسبية الدولية والتمويل، جامعة عين شمس ٠٠٧' م.

٠ . .....، ورقة بحثية لمؤتمر الحوكمة والإصلاح المالى والإداري في المؤسسات الحكومية وورشة عمل الفحص والتدقيق في خلل المعايير الدولية، الملتقى العربي الثاني، القاهرة ٦ سبتمبر ٠٠٧' م.

١ . عبد الحميد عبد المنعم عقدة،المراجعة وإدارة المخاطر فى ظل مفهوم الحوكمة، المؤتمر العلمي الخامس كلية التجارة، الإسكندرية ١٠ سبتمبر ٠٠٥' م.

٢ . عبد الرزاق بن الزاوى، إيمان نعمون، إرساء مبادئ حوكمة الشركات في شركات التأمين التعاونى، الملتقى الوطنى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الم ى والإدارى،بسكر ٦ ٧ مايو ٠١٢' م.

١٣. عبد المنعم عوض الله، إمكانية إيجاد صيغة موحدة للنظم المحاسبية في الول العربية، الإتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية، ندوة أهمية المعلومات والإفص ح عنها في البورصات العربية ،القاهرة ، نوفمبر ٩٨٧ م.

١٤. عجلان العياشى وغلاب فاتح، دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المص رفية في تمويل التنمية المستداه – حالة الجز ر، الملتقى العلمى الدولى حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ٠٠٩' .

٥ . عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، ٩ - ٢٣ نوفمبر ٠٦' م.

٦ . مصطفى حسن بسيونى السعدنى، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلى في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، سبتمبر ٠٠٥' .

٧ . مصطفى محمود ابوبكر، المتطلبات التنظيمية والإدارية لتوفير مقومات التطبيق الفعال للحوكمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الخمس،حوكمة الشركات، كلية التجار ة، جامعة الإسكندريا ٠ ديسمبر ٢٠٠٥م.
٨ . مصطفى نجم البشارى،أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المر جعة الداخلية فى المؤسسات العامة بالسودان ، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول، وزارة لما ة والاقتصاد الوطنى ،الخرطوم، الفنرة من ٠ ٢١ يناير ٢٠٠٨م.
٩ . محمد أحمد محمد العسيلى، تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من استخدام قواعد القيد بأسواق المال المالية،المؤ مر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المح سبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، سبتمبر ٢٠٠٥م.
١٠ . محمد سليمان الصلاح،الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول، التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، سبتمبر ٢٠٠٥م.
١١ . محمد طارق يوسف،حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادى والهيكلي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٦م.
١٢ . ...، الإفصاح والشفافية احد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية، المؤتمر العلمى الأول، القاهر ٣ مايو ٢٠٠٧م.
١٣ . محمد فرح عبد الحليم، مدى تطبيق المصارف الإسلامية السودانية للحوكمة، المؤتمر الأول لحوكمة الشركات السودانيا ٥ اكتوبر ٢٠٠٩م.
١٤ . هواري معراجديدي آدم، نحو تفعيل الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأربا – الملتقى الوطني حول، حوكمة الشركة كآليات للحد من الفساد المالي والإداري،مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ،ج معة محمد خضر بوضياف، بسكرة ٢٠١٢..
١٥ . يحي أحمد المازني ووصفي عبد الفتاح أبوالمكارم، تطبيق معيار العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف.

خامساً:المنشورات:

أحمد فهمى الإمام، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف عربية ٩٧٩ م.

' حاتم السر على، عقد التأسيس والنظام الأساسي تعديل ٢٠١٦ ، البنك الإسلامي السوداني، قانون الشركات، السودان ٢٠١٥' م.

" . محمد طارق يوسف، بنك الاستثمار القومى، حوكمة الشركات المنظمة العربية للتنمية، شرم الشيخ ٢٠٠٧' م.

. عبد البارى إبراهيم درة، إدارة الاجتماعات الجوانب السلوكية، النظرية.

' محمد شريف أبو ميسم، موجبات حوكمة الشركات، مركزالمشروعات الدولية الخاصة، مايو ٢٠٠٩' م.

، ميشيل أولسن، القيادة من خلال الحوكمة الرشيدة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٦' م.

' مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة مارس ٢٠٠٢' م.

' مركز المشروعات الدولية الخاصة، برنامج تحسين حوكمة الشركات،أبريل ٢٠٠٥' م.

، منشورات بنك فيصل الإسلامي السوداني، التقرير السنوي ٢٠١٦' م.

. منشورات البنك الإسلامي السوداني، التقرير السنوي ٢٠١٦' م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

First Books:

1. Eric .Kohler،"Dictionary for Accountants" (New York: prentice-Hall،1976).
2. Hendrickson، E.S.and Bread،MF." AccountingTheory" (Richardson D: Boston، 1922).

3. Igbal, et al," International Accounting, AGlobal Perspective" Prentice- Hall,1997).

Second Periodicals:

1. Cadbury commihee financial Report of the committee on the Financial Agpect of corporate e Governance ،UK: London stock Exchange،1992.
2. Fares Jamil Alsufy -etal،corporate Governance and its impact on the quality of accounting shareholding comparies lised in Aman financial market-jordan,international journal of humanites and social science،vol.3.،no.5March2013.
3. Financial Accounting Concepts No,1 – Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises "The Journal of Accounting" February 1979.
4. Financial Accounting Standard Board,(FASB،)1980،N.2 typing the stock، contemporary، Accounting Research,2000.
5. Governance,UK:London stock Exchange,1992.
6. Ijiri،Y.andJaedickeR.K،"Reliability and Objectivity of Accounting Measurement", The Accounting Review،Vol، .١ July 1966.
7. .International Accounting Standards Committee "Disclosure of Accounting Policies"، International Accounting Standards No،1 London:IASC,Janu1997.
8. Levitt،A.، "The Importance of HighQuality Accounting standards" ، Accounting Horizons,1988.
9. Pamela Kent& Jenny Stewart، Corporate Governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards،business paper,school of business band university ،http//epublicatons.bond.edu-au/business-pub/130، 2008.

10. Solomons ،D،" Criteria for choosing an Accounting Model"، Accounting Horizons،Vol. No.1، March،1995.

11. Tang،Y،"Bumy Road Leading to Internationalization: review of Accounting Development in China"، Accounting Horizons, Vol.14,No.I،March،2000.

12. Wallace، R،S.، "Development of Accounting Standards for Developing and Newly Industrialized"، Countries in Research in Third World Accounting،Vol،2،1993.

13. Wiedman،C.Discussion of Voluntary، Disclosure and Equity offerings: Reducing Information Asymmetry or typing the stock، contemporary، Accounting Research،2000.

الملاحق

ملحق رقم ( )

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الأخ الفاضل/الأخت الفاضلة

المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع:استبانة

تقوم الدارسة بإعداد دراسة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان:

أثر الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات في البنـ ك السودانية

(دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني)

ولكي يتم ربط الدراسة العلمية بالدراسة التطبيقية أفردت الباحثة استمارة لجمع المعلومات تتضمن مجموعة من العبارات، وتأمل منكم إبداء رأيكم على العبارات، علماً بأن البيانات والآراء المعطاة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وسوف تُحاط بكل سرية.

ونشكر سيادتكم على تعاونكم الصادق واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة الدراسة العلمي. داعيةًالله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

وتقبلوا فائق الشكر والتقدير ،،،

الدارسة

إشراقة مهدى محمد عدلان

القسم الأول:البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة(أ ✓)الإجابة التي تراها مناسبة:

- **العمر:**

١ / أقل من 30 سنة ☐

٢ / من 41 - 50 سنة ☐

٣ / أكثر من 60 سنة ☐

٤ - **المؤهل العلمي:**

١ / دبلوم وسيط ☐

٢ / دبلوم عالي ☐

٣ / دكتوراه ☐

- **التخصص العلمي:**

١ / محاسبة ☐

٢ / اقتصاد ☐

٣ / تجارة ☐

- **المؤهل المهني:**

١ / زمالة سودانية ☐

٢ / زمالة أمريكية ☐

٣ / لا يوجد مؤهل مهني ☐

- **المسمى الوظيفي:**

١ / مدير إدارة ☐

٢ / محاسب ☐

٣ / مراجع خارجي ☐

- **سنوات الخبرة العملية:**

١ / أقل من ٥ سنوات ☐

٢ / من 11 - 15 سنة ☐

٣ / أكثر من 20 سنة ☐

٢ / من 30 - 40 سنة ☐

٣ / من 51 - 60 سنة ☐

١ / بكالوريوس ☐

٢ / ماجستير ☐

٣ / أخرى حدد ..... ☐

١ / إدارة أعمال ☐

٢ / دراسات مصرفية ☐

٣ / أخرى حدد ..... ☐

١ / زمالة عربية ☐

٢ / زمالة بريطانية ☐

٣ / أخرى حدد ..... ☐

١ / مدير مالي ☐

٢ / مراجع داخلي ☐

٣ / أخري أحدد ..... ☐

١ / من 5 - 10 سنوات ☐

٢ / من 16 - 20 سنة ☐

القسم الثاني: بيانات الدراسة:

الرجاء التكرم بوضع علا ✓ أمام مستوى الموافقة المناسب لوجهة نظرك:

الفرضية الأولى:

"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والتطبيق الفعَّال لحوكمة شركات"

الرقم	العبـــــــــــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأواف ق	لاأوافق بشدة
١.	النظام الداخلي للبنك مكتوب ومنشور ومتاحللأطراف الداخلية.					
٢.	النظام الداخلي للبنك مكتوب ومنشور ومتاحللأطراف الخارجية.					
٣.	وجود مراجعة داخلية بالبنك ضرورة تقتضيها طبيعة العمل المصرفي.					
٤.	تقوم الإدارة العليا بالبنكبنشر التعديلات التي تجرى في البيانات المالية مباشرة دون تأخير.					
٥.	الإيضاحات المكملة المضمنة أو المرافقة للتقارير المالية كافية.					
٦.	يراعى في السياسة المحاسبية أن تكون متسقة وخالية من التناقضات والتصادم.					
٧.	الإفصاح عن قيم بنود الميزانية العمومية بشكل كافٍ يزيد مندرجة مصداقيتها.					
٨.	توجد هيئة وقائية للوائح المالية وتطبيقها بالبنك.					
٩.	تقوم الهيئات الإشرافية بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتخدم متطلبات الحوكمة.					
١٠.	الإفصاح المحاسبي عن التطبيق الفعَّال لحوكمة الشركات يعمل على دعم ثقة المستثمرين في مصداقية					

	القوائم المالية.					

الفرضية الثانية :"

"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام الحوكمة الجيد مخاطر التعثر الـ مالي":

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأواف ق	لاأوافق بشدة
١١	نظام الرقابة الداخلية للبنك يقوم بدور فعَّال في تقليل مخاطر التعثر المالي.					
١٢	نظام التقارير التي تخضع للإشراف الخارجي تقلل من التعثر المالي.					
١٣	تستخدم طرق تقدير التعثر لقياس مدى التعثر المالي للبنك كل فترة .					
١٤	يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على البيانات المالية المنشورة عند منح التمويل المصرفي.					
١٥	التمـــويل المالي في البنك يتم وفق أسس وضوابط صـــــــارمة.					
١٦	الإدارة القانونية في البنك تمارس صلاحياتها كاملة تجاه المتعثرين.					
١٧	التزام البنك بالإفصاح عن العملاء المتعثرين ونشرهم يتم بشفافية .					
١٨	تبني البنك لسياسة الحوكمة تسمح له بالكشف عن المخاطر التي تؤثر على الوضع المالي للبنك.					
١٩	يشتمل الإفصاح في التقرير المالي السنوي على حجم المخاطر والتعثر.					
٢٠	يتبع البنك سياسات وإجراءات وأنشطة تضمن أن تكون المخاطر في حدها الأدنى.					

الفرضية الثالثة:

" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير الحوكمة وقيمة أسـ م الشركات فيِ الأسواق المالية"

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأواف ق	لاأوافق بشدة
٢١	تطبق معايير الحوكمة في البنك على مختلف المستويات الإدارية.					
٢٢	وجود نظام حوكمـ فعَّال في البنك يساعد في زيادة تدفق الأموال وجذب الاستثمارات.					
٢٣	الالتزام بإتباع معايير مكتوبة للحوكمة يحقق نتائج إيجابية تظهر في زيادة قيم الأسهم في الأسواق المالية.					
٢٤	معايير الحوكمة المطبقة بالبنك كافية للحفاظ على ما حققه من ثقة في الأسواق المالية.					
٢٥	تحديث معايير الحوكمة في البنك دورياً يضمن استمرار المحافظة على المنافسة في الأسواق المالية.					
٢٦	يؤثر نظام الحوكمة المتبع في البنك على مصداقية المعلومات المالية وملاءمتها.					
٢٧	نظام الحوكمة المتبع في البنك يؤدي إلى زيادة حركة تداول أسهمه في الأسواق المالية ومنافستها.					
٢٨	نظام الحوكمة المتبع في البنك يعمل علىثبات القيمة السوقية لأسهمه في سوق الأوراق المالية.					
٢٩	يتم نشر معايير الحوكمة المتبعة بالبنك دورياً.					
٣٠	معايير الضبط الداخلي في البنك كافية.					

الفرضية الرابعة: "

"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والرقـــابة الداخلية "

الرقم	العبـــــــــــــــــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
٣١	تساهم الرقابة الداخلية بالبنك في فعَّالية حوكمة الشركات.					
٣٢	الإعلان عن وظيفة ومهام المراجع الداخلي على أسس عادلة يضمن استقلاليته ودقة إدائه.					
٣٣	يتم فحص جميع العمليات المالية بالبنك بواسطة المراجع الداخلي.					
٣٤	يلتزم البنك باللوائح الداخلية ولوائح النظام المصرفي.					
٣٥	القيام بمراجعة قوائم البنك المالية من جهة محايدة يزيد من فعَّاليـ نظام الحوكمة.					
٣٦	دقة وصرامة إجراءات اعتماد المصروفات بالبنك تتم وفقاً لنظام الحوكمة بالبنك.					
٣٧	تطبيق الإجراءات المالية المعيارية على الأداء المالي يسهم بشكل كبير في تحديد الانحرافات المالية وتحديد أسبابها.					
٣٨	توفير هيكل تنظيمي متسق مع وظائف البنك يساهم في تطوير الحوكمة.					
٣٩	أدلة الإثبات المحاسبي أغلبها خارجية.					
٤٠	يقوم المسؤولون بتطبيق مهامهم ومسئولياتهد بفعَّالية وكفاءة.					

ملحق رقم (١)

محكمو أداة الاستبانة

الرقم	الاســـــــــــــــم	الدرجة العلمية	التخصص العلمي	الجامعة
١	د.بابكر إبراهيم الصديق	أ.مشارك	محاسبة	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
٢	د.عثمان الطيب الفكي	أ.مشارك	اقتصاد	جامعة شندي
٣	د. إيهاب عبدالله عباس	أ.مشارك	اقتصاد	جامعة شندي
٤	د.عمر تاج السر عمر	أ.مشارك	تكاليف ومحاسبة إدارية	جامعة الملك خالد – لسعودية
٥	د. حسين محمد الطاهر	أ.مشارك	محاسبة	جامعة شندي
٦	د. إشراقة بشير محمد	أ.مشارك	محاسبة	جامعة الشارقة – لإمارات
٧	د.صلاح الأمين الخضر	أ.مساعد	محاسبة	جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية
٨	د.مهند جعفر حسن حبيب	أ.مساعد	محاسبة	جامعة شندي
٩	د. التجاني الطاهر عبد القادر	أ.مساعد	إدارة الأعمال	جامعة شندي
١٠	د. أبوبكر عثمان محمد عثمان	أ.مساعد	محاسبة	جامعة شندي
١١	د. محمد أحمد عبد الله مختار	أ.مساعد	محاسبة	جامعة شندي
١٢	أ. أمير عبد الله محمد أحمد	أ.مساعد	اقتصاد	جامعة شندي

ملحق رقم (٢)

الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي السوداني

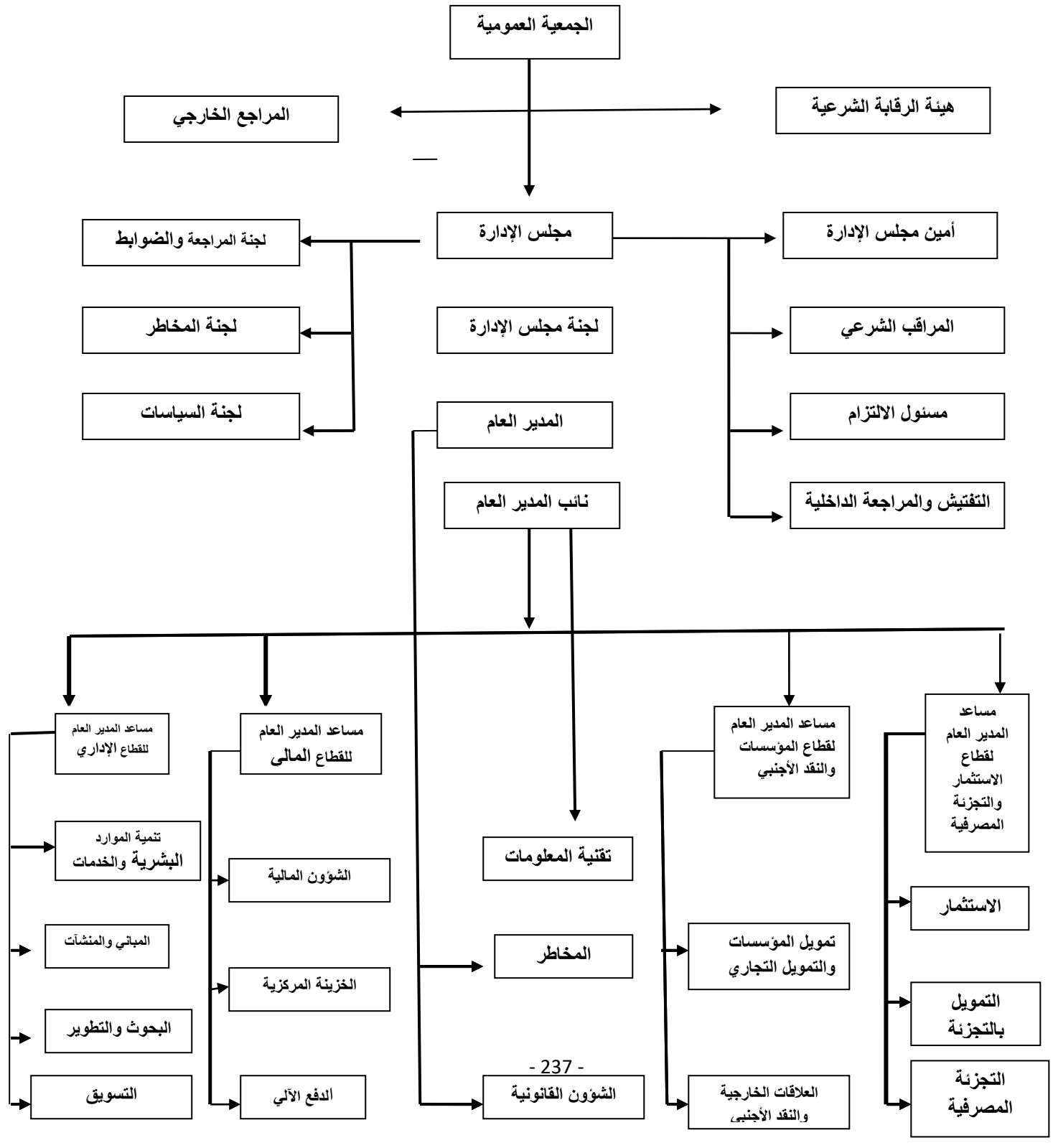

ملحق رقم (ا)
الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي السوداني: